



میراث الجنان

وهي شرح مجلة القوانين الشرعية والالتزام المدنية



مؤلف: كشاف

تأليف: جرجس دافود، واهام دافود، واهام دافود

وإلى: كشاف

الطبع: الطبعة الأولى سنة ١٩١٩

مرآة الخليفة

في القصة

ان السبعة العلية قدت مؤخرًا على الأفكار بالانجاء الى عرافته وهو لا اذات
 غير لاسمى له واستياط دور المال اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على
 بارقة علية وعلى الخصوص مطع الخلية . لانهم في جهنم كثير من مشاؤون
 في الخلية ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك لم يحصل به تسخير بل اشد
 مساهمة ابتداء متفصيلة الى ان ظهرت فيه كتب كثيرة مثل الفتاوى الشافعية
 والفتاوى الحنبلية وغيره الا ان مؤلفي هذه الكتب ما استطاعوا خسر جميع
 الفروع الخلية والاختلافات المتعددة كرتبها في الواقع عشرة من مؤلفات
 حاشية لصور ما حصل عليه من المؤات على القواعد الخلية وافتت به الفتاوى
 فيما غير من الزمان . وهذا جميع ابن كثير رحمه الله كثيرا من القواعد الخلية
 والسالك الكلية المدرج تحتها فروع ثلاثة فتح بذلك بابا يسهل التوصل منه
 الى الامانة بالسالك ولم يسمح الزمان بعد تمام ذلك بحقد حقد من يجعله
 طريقا واسعا الى ان تفتك في دار السعادة جبهة من السادة الاطفال تحت
 راحة صاحب العلوقة أحمد جودت بانها انظر ديوان الاحكام الخلية سابقا فاشدت
 من الرجوم ابن كثير ما جسد من القواعد والاضاع عليه مسائل واوراد كثيرة
 الوقوع في المشكلات ثم جئت كثيرا من اقول السادة الخلية التوفيقية وحدثت
 جميع ذلك . عية الاحكام الخلية . وبعد ان ولدت على السبيل السالك موقع
 الاستعانة فقلت الارادة السية ان تكون دستوراً لسلك يسيرا .



قصيدة

ولما ان

بات قال

هو لنا

مع

سهم

امور

شؤون

أما حكم الشرع فان ما عتقوا على قتل صريح لا يجب عليهم ان يهدوا بغيره
الاشهاد الى واحدة من قواعد الجاهل الا ان ذلك لا يهدوا واحدة كلية في صيد
الصيد والصيد بغيره الاطلاع عليها بعد كونها في يد المالك لا يمكن ولا يمكن
بما في يد المالك على الشرع المعروف ولا على ان الاكثر في الكتب النسخة ان
الكتاب لا يهدى بغيره مع ان الذي في هذه النسخة لا يهدى في كون كل كتاب
مينا مائة نشد على الاصلان النسخة في الكتاب ثم ذكر بعدها المسائل
الصادقة على الترتيب .

والجواب في المسئلة اعلم الكثير من الاحكام في بلاد الدولة العلية لان
في اعدادها مستخرجة من الشرع المعروف . كان اهل هذه النسخة التركية ثم
ارجع الى اللغة العربية وقد عرفت على عدة منها في اللغة التركية وعلى كل دولة
شرح باللغة العربية وجزء من هذه النسخات التي في الايام الاصل
يعرفون من يتفهم ما يشهد من عدة النسخة بدون ان يفسد الوقت
فيكون في مطالعة الكتب النسخة ولا يتفهم منها غير القليل فظهر على فكرتي
ان اهل السيرة التركية لكي يطلعوا على هذه النسخة وتكون الكتب المشرح على
العلمون فما يجهل على اللغة التي يعرفها من اللغة مع الترميزا وشك
كم في النسخة . هذا شرح النسخة في اللغة العربية في لغة قديمة في اللغة
من اهل الكتب النسخة في حياحية الحوي والقصص القديمة والنسخة العلية
والنسخة في الغناء والنسخة في القصص والنسخة في الاقربا وشرح جميع النسخ
وبعد النسخة وقد انتهى ونحوه

والله اعلم على الشرع على ما في هذه النسخة في اللغة العلية في اللغة
والله اعلم على ما في هذه النسخة في اللغة العلية في اللغة العلية في اللغة
والله اعلم على ما في هذه النسخة في اللغة العلية في اللغة العلية في اللغة

بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

عنوان على مائة

الكتاب الاول

في تعريف علم الفقه وتقدمه

(المسئلة الاولى)

الفقه علم بالمسائل الشرعية العلية المكتسب من اولها التفصيلية .
والسائق التفصيلية فما ان يتعلق بالامر الاشارة وهي العبادات وأما ان
يتعلق بالامر الدنيا . وهي تعسم الى ملكات ومملكات وعقوبات فان
الباري تعالى اراد بقاء علم هذا العالم الى وقت قدره وهو انما
يكون بقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع
الاناث فلو لم يكن والتناسل . ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم
تقطع الاشخاص والانسان بحسب اعدل مزاجه يحتاج في بعض الامور
استماعه الى النذات والياس والسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون



والتشارك بين الأفراد . والمعامل الى الانسان من حيث انه مدنى
بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الانفراد كسائر المخلوقات بل يحتاج
الى التعاون والتشارك بسيطه بذاته المدنية والمثل الى كل شخص يحتاج
ما يلائمه ويناسب على من يراعه فلاجل هذه السبل والنظام بينهم
بحسب طين من المثل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازواج
وهي قسم التامك من علم الفقه وفيما به التبدل من الشؤون والتشارك
وهي قسم العائلات ولاستقرار امر التبدل على هذا القول لم
ترتيب احكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وهذا هو فاعند وقت البشارة بتأليف هذه القبة من المسائل
الكثيرة الواقعة في المسائل عيب استرجاعها وجعلها من الكتب
المعتبرة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى
فصول فالسائل القرعية التي تعبر مسولا بها الى المسالك هي المسائل
التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان الفقيه من الفقهاء قد
ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها عايند وجامع لمسائل
كثيرة وتلك القواعد مسندة معتبرة في الكتب الفقهية تحت اربعة لآليات
المسائل وتقسيمها في ابدى الامر قد ذكرها بوجوب الانتساب للمسائل
ويكون درية القواعد في الاذهان فلما جمع تسع وتسعون قاعدة
فقهية وحروث عدة كاية في القواعد على ما سيأتى . ثم ان بعض هذه

القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجده من مشكلاته ينش
المستنبطات لكن لاقتضائها ومصرها من حيث المبرور لما الى
بعضها يتقصص ويقيده بعضاً

الله لفة علم بالشيء ثم خص به السرعة واستلاماً عند الأصوليين ثم
بالاحكام الشرعية القروية المكتسب عن الدنيا التعصبية وحسن الفقهاء حفظ
الفرع والله تعالى . وعند أهل الفقهية اتفق بين العلم والفعل
(ج ١) وفي الزمان الفقه سرقة النفس ما لحاظها عليها عند

القاعدة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

(قاعدة الثانية)

الامور بتفاسدها ينش ان الحكم الذي يرتب على امر يكون على
مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

المؤمن انسان سبها قاصداً صديقاً فاصاب السقاء فقه لا يقال به

(قال في الاذهان الامور بتفاسدها) وفيها بيان ان الشيء او امره ينقلب
ومثل وانظره باعتبار ما فاعند . وقالوا في باب القضاة ان المصلحة في دفعها حل
ثم ردها . وان المصلحة في دفعها كان ناصية آتية والاشارة في بيان القاعدة
مجانبة . والمحرر في كوز وجب لا يتبع به الا بالان مصلحته فلكذا بامر الله . وادخل
في القرب . وقال ان الاصل فحسب الامر . وقدمه وحباً مرسوماً به الله في
العلم وبقيل مصلحتاً على مصلح فامتنع فيه منه المشرع فزعمه آخر ان هذه الاول
له نحو . والا لفرار . وادخل على من ادخل . وما عجز في حب ونحوه

وان كانت الثانية لعدم لا يكون لاحد حق الرفع (القرود)
(السادة السادة)

القرود لا يكون قدراً

بني لا يشرع لعدم لها ضرورة فاعلى كما لو كان حري في الطريق فام
لغير ضروري ولو كان قدراً

وان كان يشرع بالضرورة لاحد احداه ثلثة على السلام لا ضرر ولا
ضرر في الاسلام وهو المختار في باب ما يحدث في الطريق وفي حاشية شمس
من التلخيص في شرح القرآن لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت التلخيص للقرود
الذين توجدوا لها (من تخرج المندرج في الحضانة) بالوعة لعدم ارجاع على غير
التلخيص يدخل في حكم غير نافذة قال ابو بكر بن علقم لا يرفع الا بغيره والحدوث في
هذا يؤمر برفع فان لم يرفع رفع الامر الى صاحب الحصة لأمرة بالرفع (من
لصون الحصة في فصل الرابع والثلاثين)
(السادة السادة)

الاصل راءة القصة فاما القف وجعل مال المرء واختل في مقداره يكون
القول النكاح والبيعة على صاحبها مال لا يأت ثرواؤه

(الاصل برأة التلخيص) فاما اختلاف في قيمة المثل والنسب والقول
قول النكاح لان الأصل فراءة حيا ولو دلو على حيا أو حتى قبل تسليمه
ببطله قيمة فاقول لغير مع ينة (شرح الجامع)
(السادة السادة)

الاجل في الصفات المبرحة لعدم تلا لاختلاف شريكتها المضاربة
في حصول الربح ومصدره فاقول المضاربة والبيعة على رب المال
لا ياب الربح

(الاصل في الصفات المبرحة السهم) مثله قول المبرك والفسخ الرب اله لم
يرجح فاقول المضاربة لان الأصل عدم ومنها لو ثبت عليه دين بقرره أو
بينة وادعى الأداء أو الإبراء فاقول للدين لان الأصل السهم في الصفات
المبرحة ولان في الصفات الاصلية فالأصل الوجود ومثل الصفات الاصلية في
الاستبعاد في قاعدة الأصل لعدم
(السادة السادة)

ما ثبت زمان يحكم ببقائه مالم يوجد دليل على خلافه فاما ثبت في
زمان ملك ثمن لاحد يحكم ببقاء الملك مالم يوجد ما يزيله

(الاصل ابقاء ما كان على ما كان) أي الرابع ابقاء ما كان وثبت في المثل
الى المال لعدم التغير لعد أكثر ما كان حصة دائمة لا تتغير لغير لا مينة
حكم تسمى لان الدليل الوجوب للحكم لا يدل على القضاء ضرورة ان قضاء
الثنى غير وجوده وصدوقه لان ابقاء حيازة عن استمرار الوجود وربما يكون
الثنى موجبا لحاذا ثمن دون استمراره (شرح مجتبى)
(السادة السادة)

الاصل اضافة المحدث الى اقرب أوقافه بني انه اذا وقع الاختلاف
في زمن حدوث أمر يغيب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم يثبت
نسبه الى زمان بعيد

بني لو تزوج رجل خلسة ومات فادعت انها املت قبل موته اثرت خسة
والمرء وثارت انها املت بعد موته كان القول قوله ولا اثره ما لم تثبت بالبيعة
وكذلك القول لما بلغ ان الزوج حدث عند الشك في
(الاصل اضافة المحدث الى اقرب أوقافه) ومنها لو تزوج على الأصل ما في القر
اثرت ثم مات ثلث لثلاثة آخر في الخدمة وثالث ثورية في سرقة فاقول قول

الرواية والرواية ينقل في رواية في رواية واستعملهم في ذلك ومنها دعوت
أن روجع إليها في الأرض وساراً فثبت وقال الرواية بأنها في محنته فلا
أثبت كقولنا فثبت (من الأشباه)

(السادة ١٢)

الاصل في الكلام المتيقن

من جعل الكلام على نفس الموضوع في حيث لا يكونه عالمة من الرواية
في قولنا إنسان ما كان يظن يعمل على السلام ما لم توجد قرينة تدل على أنه
أنكر ما عليه من الدين وهو ذلك

والاصل في الكلام المتيقن في ذلك النوع كثيرة منها لو وقف على ذلك
أو لو لم يزل إليه لا يفتقر ولا بد أن كان له ولد صاحب قال في يمينه ولا
المدعي استعمله ولا الآن والكتاب في ذلك اثبت فظاهر الرواية عدم الدخول
واضح فاما ولد المؤلف ولد وجع من ولد الآن إليه لأن اسم المؤلف حقيقة
في الولد الصلب وهذا في التردد وأما ولد المؤلف مدعي التمسك له وكذا
فصرف إليه ولا فالق مفرقاً في حجة حقيقة في الصلب (من الأشباه)

(السادة ١٣)

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

والدليل أن الأمر لو لم يرد وقال في اللغة بشرط واحد وذهب به ولم
يتمه والبرهان يقول لا أصلي إلا بأحد عشر يوم القدر في أحد عشر ولا تخبر
بذلك من على واحد عشر

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح) قال في رد الدلالة الدلالة المثالية لعدم
اعتبارها عند التصريح فظاهر لا دالة المثل عند مقابلة القياس إلى التصريح أي
مستقلة في جنب القوي (شرح جامع) إضافة في بيت المثل على واحد منهم
مراعاة ويظهر فيها ودل على أن كثر فيها ثم دعوت في نفس أحد الموجود الآن

في مثله دالة (عندية في الباب الرابع عشر في التفرقات من الصلب) (القول)
خلاف التي صراحة لمسار لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح (المرور)
(السادة ١٤)

لا مسامح للاجتهاد في مورد النص

من ما كان مداه وأما كقولنا تعالى اصل أنه البيع وحرم الربا لا يسوغ
الحكم بخلافه بحسب من سبق آخر

(لا مسامح للاجتهاد في مورد النص) فلو قلنا التقاضي يجوز بيع مذكوره
الشيعة وحل أحد لا يخل مع جواز بيعه عند الثاني وجه الله تعالى مخالفة كونه
تعالى (ولا تأكلوا مما يذكرون اسم الله عليه) ولأن صحة القياس والاجتهاد مشروط
بالنص في الترخيص فثبت أن والله القياس فيها وإن خلقه رد (شرح جامع)
(السادة ١٥)

ما ثبت على خلاف القياس قد عبره لا يقاس عليه

حيث ثبت أن الأصل لا يخل بغيره للإيقان بغيره عليه لا يخل
بقياس من أن قال الله تعالى

(ما ثبت من غير القياس فغيره لا يقاس عليه) كحديثه وأما فيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حربة رضي الله عن وقال عليه الصلوة والسلام من
غيره حربة عليه فلهذا الشهادة وردت على خلاف القياس فيصور على مورد فان
حساب الشهادة الثابت قوله تعالى (واستشهدوا شهودكم من رجالكم) وكل
جميع لسوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمنع من التخليل والتدعي إلى
غيره كما فعله الروافض حيث جوزوا ألحس نسوة لغيره السلام وهو على لانه
ثبت به عليه السلام بطريق التكرار خاصة لا يجوز لغيره (شرح جامع)

(السادة ١٦)

الاجتهاد لا يقض بثلث

من لو دفع الشئ حتى يحكم القاضي لا يفتنه ولو كان حلالاً
فذهب له

(الابتداء لا يتحقق ابتداءً) وبذلك الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي
الله عنه في مسائل وحاشي من رضي الله عنه فيما لا يتحقق حكمه والله
يأمر ليس ابتداءً فاني واكوي من الاول ولا يؤدي الى لا يستقر حكمه وفيه
مصلحة عظيمة ومن روج ذلك في حكم القاضي يرد شهادة القاضي ثم تاب
فابتداءً في قبل والله يحسم ان يكون ابتداءً بعد الشبهة يضمن نفس الابتداء
والابتداء من وقت شهادة له ثم ردت ثم ابتداء في تلك الشبهة في كل لا في
الشيء والامر ومنها لو حكم الحاكم حتى تم تغير ابتداءه لا ينقض الاول ومنها
حكم القاضي في المسائل الابتدائية لا يتحقق وهو معنى قول المحققين في كتب
الفقه اذا دفع اليه حكم الحاكم ابتداءً ان في خلاف الكتاب والجماع
واحتسب بعضهم من هذه القاعدة مستلزم ابتداءه نفس القضية اذا ظهر لها
محسن فادعى ثانياً ولمن لا يثبت ولا ثالثة اذا دعى الامام ثبوتاً ثم مات او
ماتت فالتفتي بتغيره حيث كان من الامور الباطنة (عليه صلوات)

(المادة ١٧)

اللفظة تحيل التفسير يعني ان الصعوبة تفسير شيئاً لتسويل
ويجزم التوسع في وقت الشافعية يجمع على هذا الاصل كثير من
الاحكام القولية كالقرض والماله والمجر وتغير ذلك وما يحوطه
القضاء من الرخص والتفويضات في الاحكام الشرعية مستلزم من هذه
القاعدة

(الفتاوى المحققين) وتفسير التفتيش مباح للشر والتزك والاكراه والجهل
والسر وعوم القولي والتفتي (الشهاد) وشك الرخصة لاجل التيسير

التفتيش مفصل مذكور في الاشياء وكثير من المسائل القولية مبنية عليه
فارجع اليه ان شئت (المورد)

(المادة ١٨)

الامر اذا ضلقت النسخ يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر برخص
فيه ووسع

ذكرهم (ان الامر اذا ضلقت النسخ واما التسع شائق) وجميع
مسلم قوله كما يحاول من هذه المسكن الى ضده وتفسيره حالين الشافعية
في فتاوى كونهما يقتضي في الاول لا يقتضي في الاستثناء وتقوم يقتضي في
الابتداء مثلاً يقتضي في البناء وقريب من هذا انفس من لا يجوز اجارته ابتداءً
وتجوز اجارته ومنه القاضي اذا استحال مع ان الامام في يده الاستئناف لم يجر
ومع هذا في حكم خليفته وهو يصح ان يكون ثانياً واجاز القاضي امكانه
يجوز (البناء قبيل فتاوى المحققين)

(ج ١) والرد بالامتناع الترخيس من الاجابة ومرد القواعد والرد
بالشك الملق (حوى) والرد من جفت الدعوى كما في فتح القدير (حوى)

(المادة ١٩)

لا ضرر ولا ضرار

يعني لو شئ انسان كونه على قدر له جاره لا يوجب جاره ان يفتح كونه
على قدر له كقوله لا يلزم كل منها من ضرره بالآخر فالقصد ما كان
بين امرين كل منهما يضر الآخر

(المورد لا يزال المرد) بل يزال لا ضرر ولا يجرى لمير التبرك فلو
مر ابتداء لا يرجع على التبرك الاخر انتهى هذه اذا كان تغير التبرك
من احداهما يجرى ان القاضي ولو مر بانه يرجع محض (ان شرح جامع)
(ج ١) ومن غروها عدم وجوب التبرك على التبرك وثانياً بان فرداها

الحق واحبس العين الى اشتداد ليلته وأما الفتنة الأولى ان كان يسير الى
الغنى ولما ان كان يلقه وهو الشدة (شبهه)
(المادة ٢٠)

الغمر بزل

يحق به عدم الضرر وراك كمثل الجوف الضرر وأسباب الأمراض
والنقص ونحو ذلك من الضرر كقطع الطريق والسرقات
(الضرر بزل) قوله على السلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه المشايخ
وماك وغيره لا يضر الربح أمام الشراء ولا جزاء ويحق عليه كثير من
أولئك المذكورين وبجميع أنواع الميزان والقسمة فأنما للضرر الضرر
الضرر كقطع ضرر القسمة وقطع ضرر الضرر كقطع الضرر
والجود والقسمة وحال القسمة والميزان على القسمة وأصل القسمة
ومع أصناف وقت الضرر وقيل كذا مائة التولى الثلاثي (شرح جامع)
كشفاً من الأعيان

(المادة ٢١)

الضرورات تبيح المحظورات

يحق لها أن لا تفسد الشاي على كالمشروع للميت يباح له أكل الميتة
والأكل من مال أبيه غير رضاء ونحو ذلك من الشبهات وقت الرضاء
والعلة والأخلاق
(الضرورات تبيح المحظورات) ومن لم يزل أكل الميتة حسد القسمة
وأما القسمة وأخر القسمة كمثل الأكرام وكما اتفق المال وأخذ
مال الميت الأمان من الدين غير أنه وضع المال ولو أدى الى قتله
(الشراء وتخصيه والتسليمات من هذه القسمة المذكور فيم)

(المادة ٢٢)

الضرورات تقدر بقدرها

يحق ان ما يبيع الضرورة انما تكون إقامته على قدر تلك الضرورة فلا
تباح الزيادة على ذلك بل يجب الاكتفاء على ما سبق الرمي ويكون سدواً من حول
(ما يبيع للضرورة بقدر بقدرها) ولما قال في إيسال الضرورة ان يبيع
فكأنه لا يبيع للضرورة وأما تباح فأمريش انتهى يباح لأهلها بالمرض
ومن فروجه للضرر لا يأكل من البنية الا قدر سد الرمي والضرر في دار الحرب
يزيد على سبل الحاجة لا انما يبيع للضرورة (أشبهه بتبيل فيه)

(المادة ٢٣)

ما جاز لعلو يظل بركه

يحق اذا كانت الضرورة بطلت إمامة المتوع
(ما جاز لعلو يظل بركه) فمثل البيعة فقدر على الشراء للمسلمين كان
لغيره المسلم يظل بالقدرة عليه وان كان يرض بركه وان كان يرض بركه
ويحق ان يخرج على هذه القاعدة للضرورة انما كان الأصل مريضاً فبيع
بعد الانتفاء أو مسافراً فقدم ان يظل الانتفاء على القول بانها لا يجوز الانتفاء
الأصل أو مريضاً أو مسافراً (الضرر)

(المادة ٢٤)

إذا زل الشائع عاد للمتع

يحق لو كان الشائع من حول أهله فبطلت إمامته على قدر تلك الضرورة
(إذا زل الشائع عاد للمتع) فإذا حدث جيب في يد الشاري يقع الزم
أن يد المشتري وإذا زل ذلك طبيب المحدث بطلت أو بطلت جاز رده
بالجيب القديم انتهى (شرح جامع)

[illegible]

(5) + 3

أحمد بن محمد بن أحمد

[illegible]

(१११३३३)

الطعام مثل معلقة الحبوب ونباتات خاصة ومن هذا النجيل محوون
جميع باقوتات حيث ان هناك كثرة البقول على اهل بخاري مست الحاجة
في ذلك من مروج

مجموعه کتب خطی و چاپی (کتابخانه)

[illegible][illegible]

(४६ अंश)

الاصطلاح لا يخلو من التور يتفرع على هذه القاعدة انه لو اضطر
الإنسان من الجوع فأكل طعام الآخر يضمن قيمته

[illegible]

عمره ۲۵ ساله و در کلاس اول دبستان درس می‌خواند.

(72-20)

ما حرم الله حرم استغارة

[illegible]

(१०५५)

ما حرم الله حرم عليه

وهم من هذه الناحية (ما حرم فيه حرمه) في السنة اربعه وثلثون
سنة في كل شهر من هذه الناحية (ما حرم فيه حرمه) في السنة اربعه وثلثون
سنة في كل شهر من هذه الناحية (ما حرم فيه حرمه) في السنة اربعه وثلثون

(۳۹)

الطاوله محكمة سى الى العادة فامره كانت عوامه مجبول حكماً
لأنه حكم شرعى

[illegible][illegible]

(११५)

استنبط الناس صفة يجب الفصل بها

[illegible]

(۲۸)

المتم حادثة بالمتم حقيقة

میرزا محمد علی خان قزوینی

والمسألة الثانية في معرفة ما كان عليه حاله من قبل ان يولد
والجواب انما هو انما كان عليه حاله من قبل ان يولد
والجواب انما هو انما كان عليه حاله من قبل ان يولد
والجواب انما هو انما كان عليه حاله من قبل ان يولد

(مسألة ٩٩)

ما من شيء من الاشياء لا يتغير

في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء

(مسألة ٩٩)

ما من شيء من الاشياء لا يتغير

في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء

(مسألة ١٠٠)

ما من شيء من الاشياء لا يتغير

في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
في شئ واحد من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء

ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء

ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء
ما من شيء من الاشياء لا يتغير في شئ واحد من الاشياء

كتاب الاول

في بيان الوجود ونظمه الى مقدمة وسبعة ابواب

(المقدمة)

في بيان الاساطيل الثمانية

(في مقدمة الباب)

(١٠٠٠)

الاحسن اول كلامه من بعد المقدمة لاجل انما يتصرف

وغيره بوجوبه وشرطه

(سنة ١١٠٢)

القول بأن كلام محمد بن أحمد الملقب بالجل الفقه الشريف

هو من الله

(سنة ١١٠٣)

أشد التزم بالشافعي وتوهمها بشراً وهو عبارة عن أساطير الاعجاب

القول

(سنة ١١٠٤)

الانضمام تلقى كل من الاعجاب والقبول بالآخر على وجه

مشروع بغير إيراد

في سنة ١١٠٥ مع دفتري ولازم حلف الشافعي والبيع وتلك البيع التي

(سنة ١١٠٥)

البيع مائة مائة بل ويكون متفقاً وبغير متفق

(سنة ١١٠٦)

أشبهه هو البيع الذي يندرج في الوجه الذي ذكره وندرج في

البيع وهو والله وبوح

(سنة ١١٠٦)

البيع غير المشد هو البيع الذي

(سنة ١١٠٦)

البيع الصحيح هو البيع الذي هو البيع المشدوك وأوصافه

(سنة ١١٠٩)

البيع المفسد هو المشروع أصلاً لا وصفاً يفسد له يكون صحيحاً

باعتبار دفعه شيئاً غير منصوص عليه بشرطه مع البيع المفسد

(سنة ١١١٠)

البيع المفسد ما لا يبيع أصلاً من أنه لا يكون مشروعاً أصلاً

(سنة ١١١١)

البيع الموقوف يبيع يتعلق به حق آخر كبيع الموقوف

(سنة ١١١٢)

الموقوف هو من صرف حق غيره على شيء شرعي

(سنة ١١١٣)

البيع الذي يبيع لأبيس من آخر وهو قسم على لازم وغير لازم

(سنة ١١١٤)

البيع اللازم هو البيع الذي يبيعه من المبادرت

(سنة ١١١٥)

البيع غير اللازم هو البيع الذي يبيعه من المبادرت

(سنة ١١١٦)

المبادرت كونه أحد المبادرتين غير أن ما يبيعه في المبادرت

(سنة ١١١٧)

البيع المفسد هو البيع الذي يبيعه من المبادرت

(سنة ١١١٨)

بيع المرفوع هو البيع بشرط أن يشترط من رد الثمن بعد البيع

بيع وهو في حكم البيع بل بشرط ان ينشأ من التراضي بين الطرفين
حكم فيه كحكم البيع في كون كل من الطرفين مقصداً على البيع
وفي حكمه كحكم البيع في ان يمتد الى غير
(المادة ١١٩)

بيع الاستهلاك هو بيع الشيء وقفاً على ان يستأجره غير المبيع
(المادة ١٢٠)

بيع مبدع مبيع مسمى في رتبة التسمية انقسم الاول بيع للكل
المسمى وما لا يعد التسمية للربح يسمى مبيع التعلق . التسمية
على هو المسمى . التسمية في المادة . وانقسم التسمية الى
(المادة ١٢١)

المسمى بيع مبدع

(المادة ١٢٢)

بيع مبدع مبيع مسمى في رتبة التسمية مال مبدع غير المسمى
(المادة ١٢٣)

المسمى بيع مبدع مسمى

المسمى بيع مبدع مسمى

(المادة ١٢٤)

المسمى بيع مبدع مسمى مع ان يمتد الى غير المسمى
مسمى والتشترى مسمى والتشترى مسمى

(المادة ١٢٥)

المسمى ما ملكه الانسان سواء كان ايجاباً او سلباً

(المادة ١٢٦)

المسمى هو ما يملك فيه جميع الانسان ولكن ايجاباً او سلباً
مقبولاً كان او غير مقبول .

ويقال على المسمى وما يملكه المسمى

(المادة ١٢٧)

المسمى التسمية في المسمى الاول يسمى ما يباع الاتباع به وانما
يسمى المال المسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى
بالاتفاق

(المادة ١٢٨)

المسمى هو الشيء الذي يمكن عمله من غير ان يمتد الى
المسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى والمسمى
والله والمسمى في المسمى في المسمى في المسمى في المسمى

(المادة ١٢٩)

غير المسمى ما لا يمكن عمله من غير ان يمتد الى المسمى
مما يسمى بالمسمى

(المادة ١٣٠)

المسمى جمع مسمى وهو عبارة عن المسمى والمسمى

وما كان مسمى في المسمى

(سنة ١٣١٠)

المردود من جميع عرشي الشريك وانسحب وهي ما عدا المردود
 وتسعة مئة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 (سنة ١٣٢٠)
 المدد ما بين مائة الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف

(سنة ١٣٣٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٤٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٥٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٦٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٧٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٨٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٣٩٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٠٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤١٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٢٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٣٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٤٠)

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٥٠)

التي وتلك هو ..

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٦٠)

التي وتلك هو ..

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٧٠)

التي وتلك هو ..

التي وتلك هو ..

(سنة ١٤٨٠)

التي وتلك هو ..

السمعة حسنة يناد

(السمعة ١٤٩)

يسوع من مدينته وحقيقته عبارة عن مدونة مال عمال ويطلق على
الكتاب والقرآن بها دلالة على الدولة

(السمعة ١٥٠)

على يسوع هو يسوع

(السمعة ١٥١)

يسوع - يسوع وهو الذي أتى في يسوع وهو المقصود بالأصل من
يسوع لا لا يسوع في كبر الأعمى والذين وسيرة حسنة

(السمعة ١٥٢)

أشركوا ملا يسوع وحقق بالسمعة

(السمعة ١٥٣)

أشركوا هو أشركوا الذي سمعته سمعته المصدقات وقت يسوع
أشركوا من سواهم كبرياء قيمة يسوع بتعليمه أو بعضهما أو ذلك
بها

(السمعة ١٥٤)

السمعة هي التي الحقيقة التي قد أنزلها

(السمعة ١٥٥)

أشركوا هي التي سواهم

(السمعة ١٥٦)

التأويل تخليق الذي وتأويله إلى وقت معين

(السمعة ١٥٧)

التقسيم تأويل أراء الذين متفرقا إلى أوقات متشعبة مينة

(السمعة ١٥٨)

الذي ما أتت في السمعة كقصد من إلهامهم في دمه رجل وقصد
مهاجيس بخامس والتقدير الذين من الإلهام أو من سورة سمعته إلهامهم
قبل الألفاظ فكلمها من قبل الذين

(السمعة ١٥٩)

الذين التي الذين التقصص كبيت وحضان وكرسي ومجرة سمعة
وصيرة وإلهامهم باعترين فكلمها من الاعمال

(السمعة ١٦٠)

الشيخ هو من يسوع

(السمعة ١٦١)

الشقري هو من يشقري

(السمعة ١٦٢)

لنسايل هما السائح والشقري ورسالة عاصم أبية

(السمعة ١٦٣)

الافاظه ربع عدد البيع ورائه

(سنة ١٦٤٩)

المرور وصف بيع الشري بمرصته احتفه ربحاً له

(سنة ١٦٥٠)

المرور والحق في السار أو زيادة
المرور والحق في السار أو زيادة

(سنة ١٦٦٩)

المرور هو الذي لا يوجد من يرفقه
المرور هو الذي لا يوجد من يرفقه

الكتاب الأول

في سنة ١٦٤٩ سنة ١٦٤٩

المرور الأول

في سنة ١٦٤٩

(سنة ١٦٦٩)

المرور الثاني

(سنة ١٦٨٨)

المرور الثالث في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه
المرور الثالث في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه

المرور الرابع في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه
المرور الرابع في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه

المرور الخامس في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه
المرور الخامس في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه

المرور السادس في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه
المرور السادس في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه

المرور السابع في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه
المرور السابع في البيع عشاره من كل ثقلين مستعملين لاشه

التبع من بعدهم من ذكر في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 على سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ
 في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ في سنة ١٢٠٠ هـ

۱۔ یہی وہی انگریز تھے
 ۲۔ جس کی وجہ سے ان کے لئے اس کے خلاف عمل کیا گیا
 ۳۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۴۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۵۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۶۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۷۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۸۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۹۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا
 ۱۰۔ اور اس کی وجہ سے ان کے خلاف عمل کیا گیا

الفصل الثالث

الشيخ محمد بن عبد الله

(1944)

عيسى ابراهيم هو الاجتماع الرابع لندوة

(۱۸۲۰)

فليس المقصد الإجماع إلى آخر المجلس فلكل واحد واجب أحد الشرايين
التي هي في كل واحد من هذه الشرايين أو في كل واحد من هذه الشرايين

انوار شریب کو جس سے دل میں دلالت مقربہ و فی انہاء العیسیٰ پیدا

اليم وان عذات كان المدة

وإذا تجوَّب أحدُهما، لمَّا دُعيَ إلى البيعِ على الآخرِ، لمَّا رُفِّقَ في محضِّه
 في ردِّه، وهذا يسمَّى حارَجَ البَيْعِ، وهو غيرُ ذو رَدٍّ (كذلك في غيره
 من أركان البيعِ)؛ وحاشا للقولِ بسقوطِ أثرِ عيبٍ إنَّه في الذَّكَاةِ (وإنَّما
 يصحُّ الدَّيْنُ على ما هو عليه من عيبٍ أو بغيره)؛ لأنَّه في ردِّه، لا
 يحدُّه في ماله، أي: من كَيْفِ البَيْعِ (وإنَّما في غيره من أركان البيعِ)؛
 أي: عيبٍ (ولا يصحُّ)؛ لأنَّه في ردِّه، وإنَّ طُلَّ لَأنَّ الجُلُوسَ جامعَ لِمَقَرَّاتِ كَيْفِ
 من في كَيْفِ البَيْعِ.

(1870-1871)

لو صدر من أحد الداعين ضد الأيوبيين واليهود قول
 من هذا القبيل على الأعراس من الأيوبيين ولا حجة بأقول الوضع
 راسخا ولا قال أحد من الأيوبيين من حيث حريته والتمسك بالقرآن والتمسك
 بأعراسه أو كلام آخر لا ينبغي له نقد أربع على الأيوبيين ولا
 حجة بأقول إليه وجه ولو حل بعض الناس

[illegible]

ان برہی لشتری عدالت سے مستور ہو کر ایکس بہ بانس عدا
رجل صبح ایچ ونگون شہرہ مستوحی بہ دلم چہی لشتری
بانسہ دقانی صبح عدلان عد الشہرہ مؤد القسہم لہی ہ و
بہی الشہ

[illegible][illegible] (\mathcal{M}^{n-1})

البيع شرطاً لبيع مسمى بشرطه تعالى في شروط العقد صحيح
والشروط مسمى لئلا يقع شرطه على من يخطب له البيع أو القابل على
من يشره في البيع أو القابل على أن يشره البيع ويشره البيع أو القابل
بشرطه الشرط

و کان در هر سال، تمام اشیاء را در صورتی که در آن سال

[illegible]

(۱۸۸۸)

البيع شرط ليس فيه بيع لأحد العبدین صحيح والشرط لو
مثلا بيع العبدون على أن لا يبيعه لشدهى لا غير نوعي شرط في بركة
في المرقع صحيح والشرط لو

[illegible]

الأعمال الخمسة

۱۰۰۰

(1910)

المقادير من يتايلو اليوم و صاعها ٥٥٠

بعضه التي يمكن بيع ثمنه من عند المشتري اربع قبائل اربع
فمنها الاول من ارض مصر حصتها من ثمن شعير

والثاني من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والثالث من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والرابع من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والخامس من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والسادس من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والسابع من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والثامن من ارض مصر حصتها من ثمن شعير
والعاشر من ارض مصر حصتها من ثمن شعير

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

(الحدود ١٩٦)

هذه هي ارض مصر التي لا يكون من حصة الاولاد

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

باب اشقي

في بيان لشدة الجوع والحر والبرد والحر والبرد

الفصل الاول

في حق من يبيع من ارض مصر

(الحدود ١٩٧)

يؤم ان يكون البيع موجوداً

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

يؤم ان يكون البيع مقدوراً

(الحدود ١٩٨)

يؤم ان يكون البيع مباحاً

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

يؤم ان يكون البيع مباحاً

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

(الحدود ١٩٩)

يؤم ان يكون البيع مباحاً

الفصل الثاني

في حق من كان

(مادة ٢٠٥)

يحق للمدعى ومن يملك بيع ثروة من ثمره صلاحاً
 وفيه في سنة وهو من كونه لولا بطله بيع مائة (مادة ٢٠٥)
 أو بيع أربع ثمن قبل ظهور البيع الثاني (مادة ٢٠٦) الفصل الثاني في بيع
 الثمن من قبل الشايع من كتاب البيع
 (المادة ٢٠٦)

الثمن الذي يردت جميعاً يصح بطلان على ثمرها سواء كانت
 صالحة للأكل أم لا

٢٠٦ (١) إذا كان الثمن موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 (جميع الأصناف) (أو انقضاء) فإن باعها عدة أشخاص متلفاً بها جميع ثمنها
 لئن لم يفسد ثمنها بائناً في البيع فكل من يملك ثمنه يملك الباقي فليس يصح أن
 يفسد الثمن في بعضها في حال هذا الحال معاً أو شرط البيع في
 أن يفسد ثمنها كله وهذا إذا كان ثمنه من ثمن واحد
 معاً أو شرط البيع منه واحد أو ثمنه كله ففسد ثمنه ففسد ثمنه
 الذي يفسد منه غيره أو يفسد بعضها ففسد كله وفي كل واحد من
 الثمنين ثمنه وفي كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

٢٠٦ (٢) إذا كان الثمن موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 منه أو بفساد ثمن واحد من ثمنه في كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

ولو اشتبهت الأرض بغيرها لم يفسد ثمنها بفساد ثمن واحد
 ٢٠٧ (١) إذا كان الثمن موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 منه أو بفساد ثمن واحد من ثمنه في كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

فإن تعلق الثمن بغيرها لم يفسد ثمنها بفساد ثمن واحد
 كما لو كان ثمنه موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 منه أو بفساد ثمن واحد من ثمنه في كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

ولو كان ثمنه موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 منه أو بفساد ثمن واحد من ثمنه في كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

٢٠٧ (٢) إذا كان الثمن موزعاً بين عدة أشخاص فلا يصح انقضاء البيع بفساد ثمن واحد
 منه أو بفساد ثمن واحد من ثمنه في كل واحد من الأصناف (الكلية) (كله في كل واحد من الأصناف
 في كل واحد من)

وكانت هذه هي المرة الأولى التي كان يستحق فيها الجائزة
وكانت هي المرة الأولى التي كان يستحق فيها الجائزة
وكانت هي المرة الأولى التي كان يستحق فيها الجائزة
(شماره ٢٢٢)

الاسياد التي تسلمها الامانة الصورية التي تزداد في حصة النقد وقت
بيع تحمل في البيع مثلا وعلى الفاش سلك هذا الدار بجميع حقوقها
على في البيع حق مرور وحق الشرب وحق السيل

الفرق بيني وبينه في كل شيء من غير ذكر ولا ذكر
عقله وسرته يعلم وهو الواسع (كما في غزالي قصيدته) (عبدالله في
الفضل الأول من أبيه العباس بن علي)

ولا يدخل الطريق والقرى والمسبل إلا في (مرد في فصل لا يدخل الشوارع)
(الفصل ٢٣٩)

الزيادة الخاصة في البيع من القند وصل القند كالزينة واشباعها هي
المنفعة التي يحصل بها بيع القند ثم من القند يحصل فيه زيادة كالزينة
والزينة هي تلك الزينة التي يحصل بها، ولو كانت القند هي
من القند كان القند القند

[illegible]

الجاب: لا، لا

في بيان مسائل المصلحة يأتي وفيه قصود

التمهيد الأول

في بيان المدعى التزمه على اوسعى من وأحواله

(१११-२)

تسبب التي جعل البيع لأربعة فداء أيام غروب فيه ثمن كل البيع فاست
(وذكرت كتب مسيحية في ساحة القبول في مكة هذا عند (ملك مصر)
(وذكرت على يد القائل)

(۷۴۸)

ظرم ان پکون اثن معلوما

وَمَا أَلَيْكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَوْمَ يُصْعَقُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَسْفَكَتُ الْمَآءَ فَذُكِرُوا فِي الْحَبْلِ
وَمَا أَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ الْأُمُورَ

(११५-१०३३)

اذا كان الكس حاصراً فالدم به يحصل تشابهه والاشارة اليه وان
كان نائياً يحصل حال متداركه ورجوعه

وتمطر لحيته مائة الف قدر سبع وثني ووصف نبي كرمي ووصف نبي
مطار في ولا يطرر ذلك في النار في كل الحلال الاشارة بان كل رذيلة
توجب عنة في كل من لم يمسح في كل رذيلة في كل رذيلة في كل رذيلة

الاجل خلا في القسري دخل من السوق شيئا طويلا لانه ذكر تعجيل القسري
ولا تأجيله بل في القسري خلا في كل جري اعراف وعادة
في وقت الحق منه جمع القسري من عند اسبوع او شهر ثم
ايضا ساهو والقرى في ذلك

في ايام الله والقرى هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل
من في ايام الله القسري هذا من يوم صرحت القسري ولا تأجيل وكل

ابواب الرابع

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

الفصل الاول

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

(سنة ٢٥٢)

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

وصح القسري في القسري جمع وحده واسماء وروايات في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

(سنة ٢٥٢)

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري
في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

الفصل الثاني

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

(سنة ٢٥٤)

في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري في سن الله القسري

برودة كان له من سقاية تلك البرودة ولا تعد خمسة الشرايع وإنما لم
 قدس في نفس الزيادة ومن سقاه فلا غيره فلو كان الشرايع عشرين
 خمسة عشر في ثلث ثم عد الفقد ثلث الشرايع انقضت خمسة عشر
 قال في الشرايع خمسة الزيادة في الخمس بعد خمسة وعشرين بطبيعة
 شري وثبتوا في ذلك في ذلك الخمس بل قيل بعده فلا يجوز ان
 على العدد تلك الزيادة

والله اعلم بالصواب
 سقاه يعني ان ياتي بالثمن الزيادة في الشرايع (الزيادة)
 وهو ما كان من بعض سقاية من غير ان يكون في الشرايع
 الفقد بل خمسة من الفقد خمسة ولا يضاف له الزيادة في الفقد
 فخرج من ذلك خلافه في غير كسر الزيادة (الزيادة في الشرايع)

والله اعلم بالصواب
 الزيادة في الشرايع ولا يجوز الزيادة في سقاية خمسة
 عشرة من الفقد من الزيادة في الفقد خمسة من الفقد في الشرايع
 في الفقد خمسة من الزيادة في الفقد خمسة من الفقد في الشرايع
 سقاه من الفقد

والله اعلم بالصواب
 الزيادة في الشرايع من الفقد في الزيادة في الشرايع

(مسألة ٢٥٥)

الشرايع في الشرايع من الفقد في الشرايع كان الزيادة في
 ذلك الخمس كان له من سقاية بها ولا تعد خمسة الشرايع وإنما لم
 من ذلك الشرايع فلا سقاية بها ولا تعد خمسة الشرايع وإنما لم

عد الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع وقيل الشرايع في ذلك
 اعطى أخذ الشرايع من الفقد في الشرايع بالثمن الشرايع وإنما لم
 في ذلك الخمس من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 الفقد في الشرايع

والله اعلم بالصواب
 الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع

(مسألة ٢٥٦)

سقاه في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 لو سقاه من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 فربما كان في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع

(مسألة ٢٥٧)

الزيادة في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع
 تحتها من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع من الفقد في الشرايع

نحو في رد المحتار

والشعير بأحد الألف في العتق أي عند الزيادة وحصل أحد حقه وإن كان مسمى لأحد الألفين أي أحد الشكل في صورة زيادة لأن حقه شعير مطلق الأول وفي زيادة حقه وسبق به في جميع الألف في من حال البيع قبل المسمى

والجواب (٢٦٠)

أما حط الألف من غير بيع عدل شكل جميع البيع مقابل لما في من أنس عدل ثم لم يأت واحد بالألف بعد مائة ألف فرس ثم عدل لما في من أنس إلى فرس كان ذلك العتق مقابل قيمة ألف الفرس المقتضى زيادة حقه على جميع شعيرات المذكور. فحده خمسة آلاف فرس فقط بدو من (في البيع بأحد الألف في العتق) (مطلق الآخر) (مسألة ٢٦١)

فإن لم يحد جميع اثنين قبل العتق لكن لا يلحق هذا المبلغ بأصل العتق مثلاً لو دفع عتق مائة ألف فرس ثم قبل العتق من اثنين لشترى من جميع اثنين كل شعير من مائة ذلك العتق مائة ألف فرس ومن ثم أن عدد مائة فرس مائة واحد في من غير مائة من مائة مائة (كأن في جميع الآخر) (وعدل حط الألف في رد المحتار)

في من البيع مع حط العتق ومطوق من من إحدى وفتر في زيادة ما عدل كل اثنين أو واحد أو ثلث أو كل شكل مائة مائة الشكل ولا يتغير أصل العتق أو في العتق من العتق وفي حط جميع شعير أحد الشعير

جميع اثنين ولا يفسد حقه شيء لأن حط كل اثنين لا يفسد أصل العتق لأن أو العتق بعد البيع لا يكون مثلاً لا في من حط أحد في من الشعير وحط في من لشترى وكان الزيادة في من (رد المحتار عن رد المحتار) وإن حط كل اثنين أو واحد من مائة مائة كان ذلك قبل العتق من الشكل وشكل لا يفسد أصل العتق وإن كان عدل من من حط أحد واحد ولم يفسد الألف (كذلك في حط حقه في البيع العتق عتق في زيادة في اثنين والعقود)

الباب الخامس

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والبيع وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في بيان حصة المبيع والمدة والمدة

مسألة ٢٦٢

العتق ليس شرطه في البيع إلا أن العتق من ثم كان على المشتري أن يسلم الشيء أو لا ثم يسلم الشيء البيع
من باع حقه من قبل المشتري أو باع الشيء أو لا ومن دفع حقه منه أو قبله أو قبله من قبله أو قبله من قبله (كذا في المدة) (حذرة في الفصل الثاني من الباب الرابع من البيع)

(مسألة ٢٦٣)

تسليم المبيع يحصل بالتسليم وهو أن يأخذ المشتري الشيء البيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري له

الفصل الثالث

في حق حمار الحدة

(سنة ٣١٣)

هذا حمار علي بن زيدي ششري اثنى في وقت كما وان لم يؤده

ملايع منها مع البيع وهذه بقول له حمار الحدة

ان كان علي بن ابي طالب قد اثنى على الله انما ملايع فيها فليبيع حماري وكنه
الشرط (حكما ذكره في الاصل) وهذه الشك على وجودها وما ان لم يكن
الوقت به انما ياتي قال علي الله ان في شدة اثنى ملايع حماري لو كان
مجهولا بل قال علي الله ان في شدة اثنى لاني في حدي الرجوع بعد فارد
الوقت بين وقتا بطولاً ان كان ذلك الوقت مطلقاً سألته ان يؤده في وقت
سألته عند غيبته فقلت (ولان من الله انك من خلاصهم فان لم يؤده في وقت
انما مع فارد بعد الحدة مع حماري وكذا في حدي) ان حدي في الحمار ما
في حدي حماري كما في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
وغيره في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

(سنة ٣١٤)

ان في حدي حماري اثنى في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

في حدي حماري

في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

(سنة ٣١٥)

هذا حمار ششري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

وهذا حمار ششري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

الفصل الرابع

في حق حمار الحدة

(سنة ٣١٦)

لو بين المانع فقال ششري في حدي حماري في حدي حماري

ان ششري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

مع البيع وهذه بقول له حمار الحدة

انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
الاصح (انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري)
انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري
انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

انما مع حماري في حدي حماري في حدي حماري في حدي حماري

[illegible]

727

از رت‌العیب حادث عادت العیوب اندم موخ کرد علی - شیخ ملا
و امیری جو - فرس و مشرقی به اصغر علی عیب اندم چه س
اشنود و عیب اندم علی شیخ بی بی بیج به ده سالش لکر
و عالی فلک طرش کان قشدری از مرد الجوب به رت‌العیب اندم
ای صبر به

من ان الله ازال علة عدم وجوب الرد بمسألة حسن سنة
قدرة الله على ازالة كل علة لعدم الرد لان حدوثه في سنة
من الرد والادراك جزاء الرد لعدم الملصق بقرول الملصق في خياره
(المادة ٣٤٨)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لأنه، معصاة الله بل يكون عبداً على رد البيع إلى البايع ولو قبله
حتى أن لشريء ما في البيع بعد الإصلاع على عبه من غير أن يسقط
من يدهي ففصل بين ملاحقة ما شريء فيه الثوب الذي له به وجهه
فصلاً ثم وجد به عيباً وبعد ذلك أنه طيس به أن طاب ففصل الناس من
البيع لأن البايع له أن يعول كسب قوله ما لم يثبت ما من لشريء
بأنه كان قد تمسكه وجهه عن الآخر

(من جلد اولیٰ) من و امیر اس وقت کی حکومت میں رہا تھا۔
 (ج) من و امیر، ۱۹۱۹ء کی حکومت میں رہا تھا۔
 (د) من و امیر، ۱۹۲۰ء کی حکومت میں رہا تھا۔
 (ک) من و امیر، ۱۹۲۱ء کی حکومت میں رہا تھا۔
 (ج) من و امیر، ۱۹۲۲ء کی حکومت میں رہا تھا۔
 (د) من و امیر، ۱۹۲۳ء کی حکومت میں رہا تھا۔
 (ک) من و امیر، ۱۹۲۴ء کی حکومت میں رہا تھا۔

[illegible]

في القبط ما حدث بعد فتح الصلح نحو الثلاثين سنة لا حس ولا
من في أول العرب من هو جد لنا في الأثرى ، ولغة نبيع وروحم
من القبط التي (التي هي في التوراة والترجمة) في خلقه نبيع وحدث
في سنة ١٢٠٠ من قبل حصاره ، وأما في أول من حمله ربه
من هو سوري في أول حصاره (التي هي في التوراة والترجمة) الذي أسميته
في ذلك ما حدث في عهد السلاجقة في حصارهم والسر

الباب السابع

في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

هــبـل الاول

في بيان فوائد العلم

(۳۶۸)

سید علی اعجاز الیم حدود، رکت میں سے وہ فی الفضل المیزان
وہابی الی محل قابل تحکیم

(۱۳۹۳ هـ)

ایسے آدمی کی وجہ سے غفلت کیسے بڑھتی ہے

وشرط على القائم به (الملك) قوله وشرط اعلية للمالك
كذلك ان يكون له شرط في قوله وشرط اعلية للمالك
من شرطه ان يكون له شرط في قوله وشرط اعلية للمالك
من شرطه ان يكون له شرط في قوله وشرط اعلية للمالك

لا يستفد جميع المحرمين والتي التي لا يملك ولا يمكن من احدى الاوجه
ووجهه والتي التي والفرع من الطريق ولا يستفد من سواها
يصح بيعه ليس ثلثه مؤثراً ولا يبرهناً أيضاً ولا الاستلام والتعلق والصفة
وسمى عقد الثمن أيضاً بوثيقة الإيجار لأنه له أن يكون بثلثه نفس وشروط
مكانه واحد وهو العقد الحسن رد الفسخ وبشروط عقد الثمن أيضاً بوثيقة
الإيجار القبول له أن يكون بثلثه الأساسي وبشروط مكانه واحد وهو عقد الفسخ
في الفسخ

١٠ - لأنهم لم يكونوا ملازمين في الخدمة مع
وهم قد حصلوا التمتع والبراءة كما في فتح القلعة - ١١ - لأنهم
شكروا ولا يصح التواضع جالساً من الخاضعين كما في السدابيع الأولى ووعده
وهمى إذا كانوا هؤلاء من الضمير أو اشتروا منه وصدق في أول كتابه
١٢ -

444

اتحاد العمال حكيم شيخ محمد من شيخ الذي يكون موجوداً
ومستور القسام ولا مدونة شيخ المدونة وما في مستور القسام وما
في عال مشهور داخل

[illegible]

بدان شری او سبک او از خرجه من بده شمع صحیح او جهه من آخر
و در عهد شری شت ام ماه کجا توکن عیج و در صحره او
از عهد شری در شت او قیسم بیع بی کس حقه دهدها و جدها
تا حال من عیج و دهده اورد

[illegible][illegible]

قال له اي ذراع الشري ثم اوصداه فلهذا اذ وقع وسامه عند
وجهه لا بد ان ياكل من الدم ويلا فليست الساجح بها اعتاق حتى لعله
يعرف الشئ واضح السبع الاول كما شئ يسرع ونحن اعد عدم طبعه
عنه لعله لم يجره الى حصوله وانفس كالمصير والى كالمصير الى داره
فجره من دون ان يتركه ليعتق الا ان حتى الاستاذ يعود ذلك القرى الزاوية
اي من دون ان يتركه حتى في السبع كما في النكاح من غير ان يتركه ليعتق

(۲۷۴)

فما مضى البيع فاستدعى كل واحد منكم فباع ما كان له من الثياب
فباعت ثيابي ثمانين ديناراً وبعته ثمانين ديناراً وبعته ثمانين ديناراً

[illegible]

6. $\{ \frac{1}{2}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}, \frac{1}{5}, \frac{1}{6}, \frac{1}{7}, \frac{1}{8}, \frac{1}{9}, \frac{1}{10} \}$

الشيخ الفاضل محمد الحكيم في الحاشية

وأما قوله فيلزم إلى مطلق بيع أربعة فائدة وموقوف ولا بد من ذلك
فائدة ما أقامه الحكم الجدل (جندرية في كتاب البيوع)

(१११२ अ. २०००)

بما كان اليم لازماً فان لم يكن لحد ثيابي من الرجوع عنه

و بعد انقلاب و سقوط رژیم پهلوی، دستور انقلابی (فرمان) صادر شد که کلیه اموال و منافع را به دولت ملی و به نفع ملت اختصاص داد. این امر منجر به ملی شدن صنعت نفت و سایر صنایع و خدمات شد.

(579, 522)

لَا كَانَ إِلَهِمْ خَيْرٌ لَّازِمٌ كَانَ حَقُّ الْمَسِيحِ أَنْ لَهُ مَقْيَدُ

والطريق موضوع الفصح لا الإجراء منه، (عكسها في السراج الوهاج) (اختلافه في الباب السادس في عهد الناصر)

[illegible][illegible]

فرد و در آن سال دو کس به سبب خود کوهی ای بر عهد (رضی الله عنه)
توبه و انکشاف این اربابان (در انتظار)
نمودند که بعد از مدتی که در وید ویر و در انتظار بودند او قال
مجلس شد و دعا ای که در کتابین از طرفین و بی چند انسداد این لایحه
خداوند و دعا و صبح و صبح و صبح و صبح و صبح و صبح و صبح و صبح
صلواتاً و انکشاف (در انتظار)

(1997)

شترید جمعہ قاضی المسلم فہم فیہ فی مجلس لہذا قاضی عربی

الناضل قبل تسليمه رأسه إلى

والتي من الكرم والفضل من الله والى الله الرجوع
 في حاله من بعد ان كان في حاله من قبل ان ياتي به
 بعد ان كان في حاله من قبل ان ياتي به
 وهو من بعد ان كان في حاله من قبل ان ياتي به
 في حاله من بعد ان كان في حاله من قبل ان ياتي به

المصطلح الثاني

في حالي الأسير ع

 $(\forall n \in \omega)$

قال شخصي لأحد من أهل الصالح اصنع لي الشيء الذي بكرك
فرت وقيل لصالح ذلك استعذ بربك فقال ترى الشورى حلة
خلاف وقال له اصنع لي رومي حب من نوع الخبز الذي كان لك وقت
وقيل لصالح أو عاود مع جاري عن أبي يعقوب له وردة أو سبعة ورس
له طولها ورسها وأوصافها اللازمة وقيل لصادق أحد الأصناف كقول
لو تقابل مع صاحب عدل أن يصنع له كد سبعة كل واحد كد فرت
وربي الطول لم يطعمه وسأله أوصافه اللازمة وقيل لصاحب الفضل أحد الأصناف
وصورة أن هو لا يتصدق في حوائج الدنيا من رومي أو غيره
كذلك أو يثق بغيره اصنع لي حاتم من صلبه ورسه أو وردة كد
أو كد لو قال لصادق أصلي سره من صلبه أو صلبه من رومي كد

اصوره ان هو : تصوف الصيغ في بعض الاماكن التي اوردت على اربعة حروف
نكرة او مثنى فاعلم ان جميع ما ذكره من تصنيفات ابن عربي و تلميذه كذا
او كذا لو كان شيئا اعطى سره به عن صاحب العلم الآخر لا يجوز التعميم

فأما المانع منه من دفعه في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من
المانع ما وجد من المانع في البيع فليس فيه إلى المشتري من

(الكتاب ٢٩٩)

ربما كنت فيه لئلا يبيع بألفه مسابقة قدس وهكذا يقال في يد
المشتري سقط الدين في ملكه
والجواب سائله بلاك في يد المالك وفيه ولا مانع عليه في الرد
فإن ملكك من غير حصة (خبرة في القاب فشررون في القاب الكروعة)
(الكتاب ٤٠٠)

إذا كانت فيه لئلا يبيع بألفه من الدين وهكذا يبيع في يد المشتري
سقط من الدين حصة وسقط المشتري الذي وجد من البيع
(الكتاب ٤٠١)

إذا كانت فيه لئلا يبيع بألفه من مضاف الدين وهكذا يبيع
في يد المشتري سقط من حصة قدر ما جازل الدين ومن المشتري فزيد
من كان ملكه المسمى وما كان لا مد فلا يرمي المشتري به كانت ثمانية
ولا فرق بينه وبين غيره في حكمه من الاستحباب لأن الاستحباب وإن كان
سقط البيع ولكن حصة الدين والاستحباب في المسمى ليس بغيره

الاستحباب (وهو دستور الأهل من قديمه ليس هو ملك ولا حصة
الدين مسوياً بينه وبين غيره كرهه الله ما به وإن كانت له
به حصة فيه وطول الزمن الذي يبيع فيه يوم قديمه سابقاً
ما به درهم وزمنه ما به دينار ما به درهم فذلك من غير حصة الدين
مسوياً بينه وبين غيره ولا يبيعه على غيره من الدين ما كان
وحده درهم ولا ما كان له في حصة فيه إلا ما كان له في حصة
يساوي لمن يبيع من غيره حصة من دينه فحينئذ يبيع على غيره
عشرة دراهم (الكتاب الأخير)

(الكتاب ٤٠٢)

إذا مات بعد التأسيس وقام المثل حق البيع فله
(والشئ) من أن يبيع بألفه من حصة الدين
التي حصة من الاستحباب (ولا يبيع على حصة الدين حصة الدين
أحد من البيع والمشتري به من حصة الدين حصة الدين
من كتاب البيع على المسمى حصة على حصة الدين)
(الكتاب ٤٠٣)

ليس لئلا يبيع بألفه من حصة الدين حصة الدين
(ولا فرق بينه وبين غيره في حكمه من الاستحباب لأن الاستحباب وإن كان
سقط البيع ولكن حصة الدين والاستحباب في المسمى ليس بغيره
يساوي لمن يبيع من غيره حصة من دينه فحينئذ يبيع على غيره
عشرة دراهم (الكتاب الأخير)

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦
 من تصاريح الأحكام الخمسة المنشورة في الدولة في الأحكام المدنية
 أحمد طوسي سيف الدين أحمد جودت
 من تصاريح الخيرية من تصاريح الدولة من تصاريح الأحكام المدنية
 أحمد طوسي أحمد جودت أحمد طوسي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهاماني

بسم الله

التكليف الثاني

في الأحكام والتكليفات المدنية والدينية

المقدمة

في الأساطير القديمة والآثار

(٤٠٤)

الآخرة فكر، أي دلالة والآثار الفكرية والاستثمار الأكثر

(٤٠٥)

الآخرة في الآخرة وقد اشتملت في من الآثار أيضاً

في اصطلاح التسمية بمعنى بيع التسمية القديمة في مقابلتي عيسى مكرم
 الآخرة في هذه التسمية والآخرة وهي من المطبوع في التسمية
 لها في كتاب في الأصل وهو من الآثار والآخرة في هذه التسمية والآخرة
 الآخرة في الآثار (جميع الآخرة)

١- وفي الاستعلاء بعد (دوس) في الآخرة (مع منه) استعلاء على مع
من منه حياء (دوس) سمي أو مع من غير جنس السمود عليه
كنكس (دوس) ولا يجوز شك في أن (دوس) أي مشي
كأنكس (دوس) ولا يجوز شك في أن (دوس) أي مشي
كأنكس (دوس) ولا يجوز شك في أن (دوس) أي مشي
كأنكس (دوس) ولا يجوز شك في أن (دوس) أي مشي

(سنة ١٠٦٦)

الاجارة للآخرة هي الاجارة الصحيحة الشارحة عن خيار الحب وخيار
شرط وخيار الرزية وهي لأحد الطرفين فصحا بلا حذر

(سنة ١٠٦٧)

الاجارة للغيره بخلاف من وقف احمد

(سنة ١٠٦٨)

الاجارة الصالحة بخلاف من وقف مبي مستقل مثلاً لو
استخرجت دارك موداً سكرها معه ففقدت من أول الشهر المثلث
الآتي بعد حال كره ساره مصادقة

(سنة ١٠٦٩)

الآخرة هو الذي يصح للأجير بالاجارة وقال له: يجب الشكاري
بهم لهم ومزبر بكسر الميم

(سنة ١٠٦٩)

الشكاري بكسر الميم هو الذي سائر

(سنة ١٠٦٩)

الشكاري هو الذي يصح بالشكاري وقال له: لا يجوز والشكاري

فتح الميم فيها

(سنة ١٠٦٩)

الشكاري فيه فتح الميم هو الذي سائر للشكاري لا حل
بفتح الميم الذي التزمه عقد الاجارة كالكاتب التي انصبت لمبايعة ل
بفتحها ودخولها التي عطيت لفتحها

(سنة ١٠٦٩)

الاجير هو الذي آخره

(سنة ١٠٦٩)

آخر الشئ هو الآخرة التي قدرها أهل الفقرة المطلوب من الترمس

(سنة ١٠٦٩)

الاجير المسمى هو الآخرة التي ذكرت وتحت جيب النقد

(سنة ١٠٦٩)

الاجير هو المسمى الذي كان من النصف وقتشه

كان من الجيبات

(سنة ١٠٦٩)

بعد الاستعلاء هو الشئ الذي انه وعين سمي من بطل بالشكاري
كالمثل والحد واجام والشك من العقارب التي جيب أو مشرب على ل
فجر وكذا كرويات أفكار ودوس للشكاري وبما أن ثلاث سبي
على التوس دين على كونه معدة للاستعلاء والشئ الذي انشاء بعد له
بغير معدة للاستعلاء بالاجارة التي يكونه معدة للاستعلاء

مستأجر جرمي من جهة هو مستأجر لعل ثرية وديماً على أن يكون
مقصود بهم مدة واحدة يكون المدة سيرة واحدة وسكن لو جودوا
أن يرقى ذوات عهدهم كل حشد وقت المدة سيرة مشتركة
الاجير خاص ونسباً لهم واحد فلهذا هو من أصل واحد فلهذا هو
الاجير (فوق من أصل) واحدة سيرة على أنه لو لم يلقوا قد جودوا
من سيرة على سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
في أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
منه على السيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
(سيرة على أنه واحد)

(سيرة على أنه واحد)

الاجير مشترك لا يستحق الاجرة الا بالنسب

والاجير مشترك لا يستحق الاجرة الا بالنسب وهو مشترك في الاجرة
وهو لا يستحق الاجرة الا بالنسب وهو مشترك في الاجرة
سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير (فوق من أصل) واحدة سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
في أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
منه على السيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
(سيرة على أنه واحد)

(سيرة على أنه واحد)

الاجير مشترك يستحق الاجرة لان كان في مدة الاجارة حاشراً
سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير (فوق من أصل) واحدة سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
في أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
منه على السيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
(سيرة على أنه واحد)

والاجير مشترك من سيرة الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير (فوق من أصل) واحدة سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
في أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
منه على السيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
(سيرة على أنه واحد)

من يستحق مقبلة مقبلة بقية الاجارة له ان يستحق شيئاً أو شيئاً
أو ما دونها وسكن يس له ان يستحق ما دونها مثلاً لو سائر مقبلة
ما دونها على ان يستحق مقبلة كان له ان يستحق مقبلة مقبلة
في المقبلة مقبلة المقبلة ولكن ليس له سائر مقبلة المقبلة ان يستحق
مقبلة المقبلة

والاجير ان من استحق مقبلة مقبلة المقبلة المقبلة المقبلة أو مقبلة
سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير (فوق من أصل) واحدة سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
في أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
الاجير سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
رقى سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
منه على السيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد سيرة على أنه واحد
(سيرة على أنه واحد)

(ENV-00000)

[illegible]((Y_A))[illegible]

(1944, 1945)

ایک ان پڑھ سے شائع شدہ "نشر بیکہ" کی کتاب
 خانہ کتبہ سے لے کر پڑھنا شروع کریں۔
 یہ پڑھ کر ہی ہے۔

ولا يصح إحصاء المبلغ الأمي الشريف وعندهم صبح ملك بقل
الأخر في الأجزاء الفاسدة في على الصوى في حارة مصنع في كوما
ولكن في أستاذة وبريد الصوى على جود الآلة في حرم أستاذ مون في
ممكن هو المصطفى في دفع الأجر في الأجزاء الفاسدة = = مصنع
حرمها بأسم قائده في كول في حرمها ومنه صوى الكافي في صدى
وعندهم بخور شطوط صدى = = من حرمها في المصطفى في على
الصوى في = = مصنع على القائم في الكافي في المصطفى في
من فارد أو حرمها في = = من غير المصطفى في حرمها في
في جوامع الأجزاء وأحوالها في أجزائها في شريك بخور حرمها
يحتل المصطفى في الأجزاء الفاسدة وأحوالها في حرمها في الكافي
فلازمة = = في الأجزاء الفاسدة في كوما

[illegible]

هذا الشرط أو المستلزم على هذا الأساس في صحيح النطق (مستند)

(مستند ٢٥٠)

يشترط أن تكون النتيجة معلومة

وبما يكون المستلزم معلوما (مستند) في محل المرجع

(مستند ٢٥١)

فإذا طرأ الاحتمال أن تكون النتيجة معلومة بوجه يكون مانعا للمجازفة
وأيضا يكون مستورا عليه وهو نتيجة معلومة يجب تجنب شرهه فإن كان
مجهولا حجة مستند في سره يجب تجنبه لعدم الإكراه (مستند) في محل المرجع

(المستند ٢٥٢)

نتيجة تكون معلومة على عدة الاحتمال في مثال الفاعل والمفعول والآخر
وبما لا يمكن أن يكون مستورا عليه في ما لا يمكن أن يكون مستورا عليه
في ما لا يمكن أن يكون مستورا عليه في ما لا يمكن أن يكون مستورا عليه
مستلزمه (مستند) في محل المرجع

(مستند ٢٥٣)

يزوم عند استعانة النتيجة ببعض النتيجة كقولها في كوكب أو كوكب أو كوكب أو كوكب

أو كوكب من شأنه على التعميم مع بيان المسألة أو عدة الاحتمال

وفي آخره القول من بيان عدمه أو مكانه ومن بعده صفة أخرى من القول
أو كوكب أو كوكب في مستلزمه في كوكب من وقت وقوعه (مستند) في محل المرجع

(مستند ٢٥٤)

يزوم في استعارة الاسم بيان كوكبها لأي شيء المستلزم من
بعض الشيء فإن كانت الفروع على بيان المستلزم أو تجنب المستلزم

يزوم ما شاء على التعميم

وما في آخره إلا من فلا بد من بيان المستلزم به وبما بين العمل في
استعارة الصانع (مستند) في أول (مستند) ولا بد في آخره (مستند) من بيان
مستلزمه من أوله (مستند) وسر من أوله (مستند) من بيان كوكب (مستند)
فائدة ألا لا يعمل في دفع ما شاء (مستند) في الفروع (مستند) في الفروع
حسب من الآخر (مستند) فلو لا أن يعمل في هذا هو التعميم (مستند)

(مستند ٢٥٥)

تكون النتيجة معلومة في استعارة فصل الصانع على العمل على
تبيين ما يصلح للاجتماع في تبيين كيفية عمله فلا يزيد عليه (مستند) في محل المرجع

أو كوكب الصانع أو بيان لوكبها وتكاملها (مستند)

والنتيجة باردة في ذلك الفصل لجميع النوب، ويجب أن يمتنع النوب ووجه
الشره إلى أنه لا بد من بيان النوب الذي يصحح دون النتيجة وهو آخر أو نحو
وغير الصانع أو كوكبها (مستند) ويجب أن يمتنع النوب ووجه
والنتيجة مع بيان تلك أي مداهم (مستند) كالنوب (مستند) في محل المرجع
أي مداهم (مستند) في محل المرجع (مستند) على ثلاث من في الصانع على ما في
غيره في الصانع من سره (مستند) كوكب (مستند) في محل المرجع (مستند) في
مستند العمل الذي يصرف له (مستند) ووجه من كوكب (مستند) على ما في النوب
ووجه من كوكب (مستند) في محل المرجع (مستند) في محل المرجع (مستند) في محل المرجع
نوعه في محل المرجع (مستند) أو مع (مستند) كوكب (مستند) على ما في النوب
موضع (مستند) في محل المرجع (مستند)

(مستند ٢٥٦)

تكون النتيجة معلومة في محل الاشياء بالاحتمال وتبين أصل الذي

على اليه مثلا في قولك لعل هذا الحق في اصله انما يكون
ثلاثة مثابة تكون الحق متعادلا وثلاثة مثابة
وأنه قد مر الأسبق كقولك هذا الضام مثلا في موضع كذا في
قولك ما قلته مع موضع سمي له هذا مثابة (جمع الآخر في الأجزاء)
(سنة ١٥٧٧)

يترتب من تكون الثلاثة مثابة الاستدلال ما عليه لا يصح انما
لأنه ثلاثة
وسمى يكون مقدار الاستدلال في شرعا لا يجوز ان يكون
مستند على كذا في الاستدلال على ما في حدود الاستدلال في
هذا في كتاب الأجزاء

العلم في الجمع

في هذا الأجزاء (سنة ١٥٨٨)

(سنة ١٥٨٨)

على الأجزاء من م يوجد حد شرعا مثلا انما يكون العلم
في الشرع الاستدلال في هذا يمكن لا يتبع الأجزاء فيكون الآخر
حد استدلال

في هذا الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث

الاستدلال في الشرع في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث

في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث

في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث

(سنة ١٥٨٩)

لا يتم الأجزاء في الأجزاء الباطنة بالأجزاء في الحكم الباطن
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث
في لا يستد الأجزاء في هذا العلم في لا يستد الأجزاء من ثلث

ما به دم رک (بجای الیوم) آنا کنی بعد مبنی افعة طوری و به علی
فی الأولى ذکر (معود) (دعوت)

[illegible]

تكون لاجرة نبياً و الاجارة الصحيحة الاعتماد على استيفاء ثمنه
مثلا لو سافر بعد دارة باسرة صحيحة بعد قبضها بزمه املاك الاجارة
دار لم يسكن

(عجب الامر ان لم يمت ولم يشك بوجوده شيك من الانقراض) وهذا اذا
كان الاجماع صحيحا انما في المساعدة لا في الجواب الاجر الا بحقيقة الانقراض
(والمعنى)

(54) $\frac{1}{2} \log 2$

الانتشار على استيعاب النقص في الاجرة الممنوعة لا يلزم الاجرة ل
 الفصل التاسع حفيظة
 ما مر في هذا المختار (وما في الاجرة فالتسعة فلا يجب الاصح الا حفيظة
 الاصح (وما مر)

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الامم وطعاما لغيرهم والاسلاف ابرار الوقت
حسب امره في عباده واممكن كنه في الاسماء تلك وعلى ما لا يتم وانما
للانسان والسائر في شيع ولا على ما هو عليه الزوم كقولك شي قد

پہر اجمیع (در المختار)

قوله لا يشقة الاعتناء اذا وجد القسم الى المستأجر من جهة الآخر
ما را به من عدمه فلا ضرر ولا ضرر سوى هذه الثاني - عدم - الآخر
او يجب في المفسد خلافه - يكون استيصاله بغيره بغيره -
ما يقع وتارة لا يشق للمفسد على ما يأتي بيانه (ورد المختار)
(المادة ٤٧٤)

من استغنى مال غيره عن ودي فقد حل كل مدد للاستقلال به
سيرة مثال والا فلا يمكن لو استغنى مد مظالم صاحب مثال الاجرة
وان لم يكن مدد للاستقلال بجزءه عطاء الاجرة لانه باسمه في هذا
المثال يكون وانما باسمه الاجرة

[illegible]

سكى داتر سنده قنده از ع اوسه سنده لاسلوان
خبر الامر و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)
خبر ايكويي چي قند چي اوني في سنده لاسلوان و سنده چي
از ع اوسه سنده لاسلوان و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)
بگويد قند از ع اوسه سنده لاسلوان و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)
كشيد (احار) و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)
سكى چي و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)
و نه چي كند و حسن حيدرا سنده چي و اوني (احار)

ول كان من بعد الاستقلال (كذا في ليط) (خدي في الجلب الثامن
من الاحاد)

(٢٧٣)

يتم ورضي كما ما بشرته انفس في تعجيل الاجرة وتأجيلها
(في قصيدة الاسود) (الجزء من هذه الحرة عند الامكان وجمع
تأجيل من الامور)

(السبعة ١٧٤)

ان شرط تأجيل الدل يؤم على الآخر أولاً تسليم بالمأجور وعلى
الاجور اياه العمل والاجرة لا تكم الا بعد قضاء البلدة التي شرطت
(السبعة ١٧٥)

ويؤم الآخر أولاً تسليم بالمأجور وعلى الاجور اياه العمل في الاحارة
لتعلقه التي عرفت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يسي
كان شد الاحارة في مانع الاعيان او على العمل

(ويؤم على الآخر فدار والارض كل يوم وقداه كل مرسدة له انفقته
و من من وتسلطه وكهوها ما فرح ومنه يهلك كل كسبه بسائط الاجر
ورد المختار) (قوله ولو بين اه) اي لو بين وقت الاستقلال في البلد الذي
وقال قال في الحرة هذا لا في تلك مدينة او مؤجلة او مرسدة واحد او قسم
جداً فلهذا في ذكره لفتت هذا سكت عن الذين (ورد المختار)

(ج ١) ومن المتأخر جبراً كان له العمل ان يتصل به كل مرسدة انما في بين
وقت الاستقلال على من وفي في تلك البلد قبل شرح الكثرة ولا في الاجرة
على مرسدة تكتفي المساواة بين الموضعين فان لم يتفقوا عليه فليس له وهو
فصل لا في الاجرة فوس وهو الاجر (السبعة ١٧٦)

(السبعة ١٧٦)

ان كانت الاجرة موقوفة بوقت معين كالشهرية او السوية مثلاً يؤم
مأجورها بعد انقضاء ذلك الوقت

في الاجرة او مفعول مثلاً م و به حسن لغير الاسدات وو مؤجلة لا عام
من الدل لو مفعول اذا على جميع التواجد وان عشت الاجرة عند ما نفس
لماجر الآخر خط من الاجرة عند المستوي من الثلثة ورد الحق الى المتأخر
(كذا في الوجز فكره في خدي في قلب الثاني في بيان له من عب لاجره)
(سبعة ١٧٧)

نعم بالمأجور شرط في لزوم الاجرة يسي يؤم الاجرة انفس من
وقت التسم حتى هذا ليس للاجر معاملة ائمة مفعول من التسم
ومن انقضت مدة الاحارة قبل التسليم لا يتحقق الآخر شيئاً من الاجرة
(وهي) تسليم للمتأخر في الاجرة شد وعوضه لو كان عدمه
من شرط التسمين عند حسن او انفس منه من من من من من من من
شيئاً من الاجر ولو يسي على الثلثة ثم لم لا اجر له في يسي (خدي في
لب الاول من كتاب الاجرة)

(السبعة ١٧٨)

لو عانت الانتفاع بالمأجور مالكية مستغلب الاجرة مثلاً لو انتفاع
الطعام في التسم وتعلق في ائمة تسمه تسقط حصة تلك للفس من
الاجرة وكذا في لو انتفاع ما في الرعي وشملت تسقط الاجرة اصلاً من
وقت اقتطاع الدل ولكن لو انتفع المتأخر بغير صورة الطمن من
بنت الرعي يرمه انفس ما قبل حصة ذلك الانتفاع من بدل الاحارة

ولو آتير دفره شهر او شهر او شهره كان وضع العهد في عهد الشجر يقع على
الامعة لا خلاف حتى اذا قلص شهر يوما كان على الامعة (معدية في الشجر)
فكانت من كتب الامعة

(السنة ١٨٨٩)

لو ساعد على ان يكون الامارة لشجر واحد فقط وكان قد مضى
من الشهر جزء ينتهي الشهر ثلاثين يوما
ووقع منه معنى من الشهر على سائر شهر مع على ثلاثين يوما (الامعة)
(معدية في الشجر الزرور)

(السنة ١٩٠٠)

والشجر ان يكون الامارة لكده شهر وكان قد مضى من الشهر
معنى من الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوما من الشهر
الاقصر وذلك لخرقة في الايام بحسب الاشهر
وكانت امارة الشجر بها روي عن ان حصة وجه الله في رواية اقدم
كشور كاه الامه ولي روي اقدم كاهن حصة الشجر بالام من شهر الامم
وكان الامعة كاه في الله مع ٠٠ معدية في الشجر الزرور

(السنة ١٩١٠)

كما يبيع الشهر الاول المعنى نفس يوما ان يشترط ان يكون اخره
ان شهر كاه دواهم من ذلك يار عدد الاشهر بعد معنى نفس من
الشجر كاه ينتهي سائر الشهور التي ستاتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه
وكانت الامعة على كل سائر وكان ملك في سائر شهر ببيع شهر الشجر
في عهد الامم وكانت كل شهر بعد ذلك الامم (كاه في الشجر) (معدية)

في كتاب الثالث من الامعة

(السنة ١٩٢٠)

لو عتد الامارة في اول الشهر سنة حتى اتي عشر شهر
في الشجرها سنة سمعها وروى عن سائر غلات الشجره الامعة في عهد
شجر (معدية في الشجر الزرور)

(السنة ١٩٢٠)

لو عتدت الامارة سنة وكان قد مضى من الشهر معنى ببيع منها
شهر يار وبقي الشهور الاحد عشر بالاقبال

ولي كان معنى شهر لشجره الامعة ثمانية وسون يوم في نور ان حصة
وهو رواية عن أبي يوسف كما في السوط

(ويشهرها بسمه وروى عن سائر غلات سائر الامعة في
خامس شهر وان كان ذلك في نفس شهر شهر الامعة وسون يوما
قول أبي حنيفة ورواه وهو رواية عن أبي يوسف وقد عرفت ان شهر
الامم واحد عشر شهر الامعة وهو رواه عن أبي يوسف رواه كاه في
السوط (معدية في كتاب الثالث من كتاب الامعة)

(السنة ١٩٢٠)

لو سؤخر عتد شهره كاه دواهم من ذلك يار عدد الاشهر
يصح العهد . لكن عتد حاتم الشهر الاول اكمل من الاخير والشجر
صحيح الامارة في اليوم الاول وليله من الشهر الثاني الذي يليه واما بعد
معنى اليوم الاول وليله ببيع منها ذلك وان قال بعد العتد في اثناء
الشجر صحت الامارة فصحت في سائر الشهر وان قال في اثناء الشجر

سحت الأبارة عند من اشد الشعر الأني تقصع عند حوله وان كان
قد ذهب ثمة شبرين أو أثرب غلبس لاحتدها قص الشعر
بقصص شعره

وان شعره اذ كان في عظم صبح الشعر في شعر واحد ولقد في حبه
الشعر وان مع الشعر الأول ملك واحد مبيت بعص الأبارة لانهما الشعر
صحيح ووسى حبه لسور حبه وفي شعر الزوايه لكل منها طيار في اقله
الان من شعره اول واحد ووجهه (حكة في - خالي) والندوى على شعره الزوايه
(حكة في ندوى فاسد) في قص في اشد الشعر لم يقصع (وقيل يقصع
به فاشرح الشعر) وبه كان قول محمد أبو نصر ولو قال في اشد الشعر قصعت
من الشعر صبح - حل الشعر لانهما ولو قطع حرمه سرب أو ثلاثة وقص
الأبارة فلا يكون لومده منها تقصع في اشد الشعر اخره (كذا في الشعر)
ولو صبح اشد الشعر الأبارة شعر حصر صاعه على لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقيل لا يصح في لومده حبه (كذا في حكمة السرحس) (حكمة في
الاشكال من الأبارة)

(مسألة ٩٥)

لو ستر أحد ثيبي عن ان يصل يومه يصل من طلوع الشمس الى
الشعر أو ان الغروب على وقت عرف ببلدة في خصوص الليل
وحتى سائر أمراً يومه يصل في كذا يوماً في كل العرف منهم المهمه صلوات
من طلوع الشمس الى الغروب على وقت وان كان العرف منهم يصل من طلوع
الشمس الى الغروب على وقت - ان كان العرف منهم يصل على طلوع الشمس
في يومه سائر يومه (كذا في كذا ندوى فاسد) (حكمة في كتاب الصلاة
من الأبارة)

(مسألة ٩٦)

لو ستر ثياب على ان يصل عشرة أيام فستر الأيام التي على بعد
ول كان ان استتر في صبح على ان يصل عشرة أيام لم صح الأبارة
عالم من انه يصل مقدار من ثيبي شعر وثي يوم

حكمة محمد - صبح في شعره أو ان يصل في ثيبي شعره أو ان يصل في
الصبح لا يصح لا يجوز - ان يصل في شعره أو ان يصل في ثيبي شعره أو ان يصل في
الوحيد - فردى في شعره في ثيبي شعره

أبواب الخامس

في حرمه - يحوي على ثلثه أصول

فصل الأول

في حرمه - ستر

(مسألة ٩٧)

عزى حصار الشرط في الأبارة كما جرى في البيع ومحور الأبار
والاستعداد على ان يكون عند العرفين أو كلاًهما غير كذا أيام
ويستدرك في الأبارة - ان ستر كذا في بيع واحد الزوايه خلا
الشعر وحرمه سواء كان حلالاً قبل الفداء أو بعد (يقول في حرمه مع قطع
الامر في الأبارة)

(مسألة ٩٨)

شعر ان شاء صبح الأبارة وان شاء كان عرياناً مدة طيلوه

من كبريت ولا حديد في هذه الترس (وكان حديد في بعض الزهور) سائر
 حديد ساجد في كبد منسحق أو ينسحق في كبد أو يدق منسحق الحديد
 وبه ولا منسحق في كبد منسحق في كبد منسحق في كبد منسحق في كبد
 في كبد منسحق في كبد منسحق في كبد منسحق في كبد منسحق في كبد

الفصل الثالث

في حديد

(العدد ٥١٣)

في الإشارة في حديد الساجد في كبد

ومن حديد الساجد في حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد

(العدد ٥١٤)

الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد

حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد

(ج ١) والحاصل أنه لا يستطاع حديد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد
 حديد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد الساجد في كبد

التي بعد مدة الامارة وتسمى من اشارة
وكذا في آخره على ان فيه ثلاث بيوت فاما هي على ان
ولا يستعمل في الاشارة (هكذا في بعض النسخ) (عند في السور
التي بعد من الاشارة)

الكتاب السادس

في بيان انواع الحور وانواعه ووسائل على اربعة فصول

فصل الاول

في بيان معنى الحور ووسائله

(سنة ٥٢٢)

الحور اسمك واما ان يكون من بين النساكن فيمنع

من سيرة حور وهو لا ياتي ما سئل به ومن سلك (سور الاحبار
في الحور من الاحبار وما لا يحور)

(سنة ٥٢٣)

من سيرة حور او سيرة وكما في السنة ووسائله تصح الاجارة

وتكون حور على ثلاثة من سنة ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله لا يكون في

التي بعد من سيرة حور (منح الاشارة وما لا يحور)

(سنة ٥٢٤)

من سيرة حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

فاما سنة حور. ولكن لو عين قبل الترخيص والاشارة
ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله
التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله
سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله
التي بعد من سيرة حور (منح الاشارة وما لا يحور)

وتصح اشارة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله
التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله
سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله
التي بعد من سيرة حور (منح الاشارة وما لا يحور)

(ح - ١) قوله وتصح حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله

والاشارة ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

سيرة حور في حور ووسائله ووسائله ووسائله ووسائله

التي بعد من سيرة حور لا تاتي الا في الذكر من في سيرة حور ووسائله

لو اقتصت مدة الاجارة على اربعة اشهر فليس يحسن ان يبقى اربعة اشهر
في الاصل من اربعة اشهر فيكون في كل واحد من اربعة اشهر
واحد اشهر فيكون في كل واحد من اربعة اشهر فيكون في كل واحد من اربعة اشهر
فيكون في كل واحد من اربعة اشهر فيكون في كل واحد من اربعة اشهر
(سنة ١٥٢٧)

يصح استبدال المثل والمثل مع عدم بيان كونه لاي شيء وما
كيفية استبداله فيصرف الى العرف والمصلحة
ويصح استبدال دار ودكان لا ذكر ما يصل فيه لان الفصل في كل واحد منها
الكل فيصرف فيه وله اشتراك مع المثل (رد في احوال الميرور)
(سنة ١٥٢٨)

كأنه لا يصح ان يستأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شيء ان يسكنها
شئ كمنه يصح له ان يسكنها غيره أيضاً وفيه من يصح فيها شئ
وهو ان يسكن فيها كل عمل لا يورث الفسخ والمهر والمهر ليس له
ان يحل ما يورث المهر والمهر في الاصل ما فيها وما في خصوص
وحد المهر صرف المدة وبنائها متى ومهر في حكم المهر على
هذا الوجه

ويصح جد جوارب في ذلك وفيه بلا منعه من ان يصرف في المهر
ولا من ان يسكنها في ان يسكنها غيره المهر والمهر في كل واحد من
مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من
مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر

لا يسكن داراً فله ان يسكنها غيره في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
(سنة ١٥٢٧)

(ح ١٠) قوله يصرى الى التفرقة وهو الحكم وله ان يقرض في المهر
قوله ان يسكنها غيره أي ولو شرط ان يسكنها غيره فله ان يسكنها غيره
في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر

قوله في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر والمهر في كل واحد من مهر في المهر
(سنة ١٥٢٨)

(السنة ٥٣٣)

لجنة الترميز والرقابة في مدة الاسارة والتطهير على المتأخر
 خرج من سائر من تحت وليه تولد ظلمه لو رجع على المتأخر ابراهيم
 تلال الواقعة في ابراهيم المتأخر فترده استعدا وان شرط على المتأخر
 حقه فيسقط حازه وانه موافق لفسده وان شرطه في ترميز المتأخر فاقرب له
 المتأخر فاقرب له (الواقعة في قطع من كتاب الاجارة الخروفي في الاجارة)
 وصالح من الواقعة ومنه ما يخرج على رده ان لا يجر على رده وان كان
 الاجارة من قبل المتأخر وفاقوا في المتأخر ايا القصة مدة الاجارة وفي المتأخر
 رده من كونه عليه في رده لانه حدث منه المتأخر كدليل وفيه لها وان كان
 ابراء حلتها وعبريا من منه فاقرب الى يكون عليه فله لانه حدث منه
 من رده كالكسبة والزموا الا انهم استعدوا وجنوا على رده على صاحب
 الترميز فترده من ثلث من ما كان معه في الارض قلته على صاحب الترميز
 فترده على الترميز وفي صاحب المتأخر سعة من ذلك لم يحسب له سعة اقل
 وكان سيرة (عند في يندك) افسد في ابراهيم عشر في رده على
 المتأخر والملاعب

(السنة ٥٣٣)

ان كان المتأخر يجر الترميز ولم يجره الآخر على منه وفتح
 حاكم وصح الاجارة

من ترميز المتأخر يجره الارض عربيا طهرا واملا لا يجر
 على رده على رده على رده في مع الاجارة لكن الحاكم يفسدها (بجواهر الترميز)
 (في ترميز من كسبه الاجارة الخروفي في الاجارة)

العمل الثاني

في حرة الارض

(سنة ٥٣٤)

يجوز البارة الايسة و لاسعة ولهم وانما من لملوات الى
 مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم

رسم المتأخر من ترميز وبعدها وبعدها ان يخرج من كسبه في حرة
 (كسبه في ترميز لاسعة) وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 وان في ترميز لاسعة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 سيرة وهو حرة في حرة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 من حرة في حرة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 في حرة (عند في ترميز لاسعة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة)
 وما أشبه ذلك (ودكر الترميز) وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 على الترميز بالترميز وحل القصة فلهما في حرة (كسبه في حرة) وبعدها المتأخر
 وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 فترده يجره من حرة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 فترده يجره من حرة في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 عامه على الترميز العمل من الترميز فلهما في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 الترميز في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 لا يجره في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 او ترميز الترميز او وضع الترميز في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 ترميز في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة
 (كسبه في حرة) وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة وبعدها المتأخر في حرة

(السادة ٥٣٥)

لو استأجر حد نيا على ان يذهب بال عمل ثم لم يذهب ولها
في يده أو لم يذهب يؤمده بطله أخرتها
ولو استأجره لغيره قدس في يده لم يفسد ولا يفسد لأجله ويجب الاجر
وعلى من يفسد (حديق في الباب المضمون من الاعادة)
س ٥٣٦

من استأجر ثوبا على ان يلبسها ففسد له ان يلبسها غيره
ولو استأجر ثوبا يلبس عدة ففسد له ان يلبس غيره ففسد في الثمن
ويصرف الى الناس للثمن في الثوب والاول الجبل الى وثاق الثوب و آخره عند الثوب
لا يتم فيه ياكل وان فسد وتخرق من وان سلب من حده وقت منه يرى من
الفساد وان كان ثوبا يتم فيه الجبل يجوز ان يتم به ويجوز ارجاءه له له ليس
ولا يجوز الارجاء ويمنى ان يخرق ولو لم يتم به اذنه فالفصل (حديق في
المن المزمور)

(السادة ٥٣٧)

العمل كذا

ومن كاتوب يستأجر وحده به المزمور عددي يوسف وعدد محمد
كلايت (حديق في المن المزمور)

العمل كذا

في اسره المولى

(السادة ٥٣٨)

كما يبيع سكره وله مئة كذا في بيعه الاشتراط على الكساري
الاجال من عمل من

(السادة ٥٣٩)

لو استأجرت دابة مبة الى عمل معين وقت في الطريق فاستأجر
يكون مديرا الى ثله انظرها حتى تستريح وان شاء ففسد الاعادة وهذا
الاجال يزم استأجر من يبيع حصه ما أصاب تلك المدة من الامر
للمسكي الآخر

وي (اصل الكساري دابة الى موضع مضمون من حسن مخرى بعد
به وفسد من اسبه به كان استأجر استأجر به مديرا كان ففسد آخر
الجر الى ماله من الاعادة ويمنى من ان يخرق المدة وليس له ان يفسد
لهاه أخرى (كذا في الباب المضمون)

(السادة ٥٤٠)

لو اشتراط ابدال حل معين الى عمل معين وقت في الطريق
فالكساري يجوز على تحببه على دابة أخرى ويحاله في ذلك المن
في كل الكساري تكثر من جولة مديرا من مديرا الى ذلك المكان فاما
سبب الاجال كل الذي يملكه ماله أخرى الى المزمور عليه حتى في ذلك المكان
(كذا في المن المزمور)

(السادة ٥٤١)

لا يجوز اشتراط دابة من دون معين ولكن ان يبيع منه الدابة
وعلى الكساري يجوز دابة لو استأجرت دابة من يبيع على ماله للشد
لا يبيع يجوز ويصرف على اشتراط المديري مثلا لو استأجرت دابة
من الكساري الى عمل مضمون على ماله للشد يزم الكساري ابدال استأجر
مده الى ذلك العمل على الوجه للشد

من اسكرى دابة الى محل معين فليس به تجاوز ذلك لعل مدور
او للكارى دار محاور فاداة من غير ان يسلها سائلة من
وقت ودعاه في يوم العيد

ومن اسكر دابة فركوب الى الكوفة فلو لم يها من الكوفة فمدور مالا
يسمى منه ليس ذلك في هذه الدابة او لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان
ذلك الامر في الكوفة ويكون له منسوب عليه ما لم يردا الى صاحبها حتى
يوجد في حرم الكوفة من صاحب ولا يسمع منه من من الامر وهذا
التي حية وحده الله في الاجر وهو قوله صاحب ولكن ابو حية اولا يكون اذا
رأى في الكوفة من من ضمن ان لا يسمع وكذا يسير خلاف الموضع وان
مستعمل في الفل من التنازل في الكوفة وقال بعضهم ان اسكر دابة
دابة روى وكذا الشمر وان شتمها دابة لاجلها لا يجر على كل حال الى
نوع واحد في اربع من (اسكر) ورواه في (اسكر) والشمرون
(السادة ٥٤٦)

لو اسكرت دابة الى محل معين فليس لتجاوز ان يذهب بكت
الدية الى محل آخر فان ذهب وقت لدية جسي . مثلاً لو ذهب الى
رستم (سادة) في سكره على ان يذهب بها الى (اسكر) طابع
وعلقت بزم العيال

ولو سكر دابة في مكان فيه مركب الى مكان آخر جسي او سكر
والتي كان الزم من الاول . وكذا في الدابة . ولو اسكر دابة يذهب
في مكان كذا يذهب بها الى مكان آخر وسبب الدابة على امر عنه والاصل
في جسي منه ان في سبب فسود عند بوم الامر على سكره او

ليكن من اسكر دابة مدور عنه ما لا يمكن فلا الا ان يركب من
من جسي . وفيه سبب . وعصب هذا السبب من حد الاخر فلو سكر ثم
ان اسكر الى الوط فسود دون الوط فسكر فان كان في سبب
بوم الامر على سكره في الوط فسكر ومن لم يكن يمكن من كى صاحب
من الوط فسكر من السكر لا يجر على السكر اصلاً (كذا في الشريعة)
(حلية في الفل الزبور)

لو اسكر حيوان الى محل معين وكانت طريقه مشقة فاسكر
ان يذهب بها طريق شدة من الطرق التي يسلكها الناس وذهب
السكر من طريق غير الذي عليه صاحب الدابة وقتت فان كان ذلك
الطريق اصعب من الطريق الذي فيه بزم العيال وان كان سائراً أو
شواهاً فلا

فاسكر دابة ليحصل فيها حلاً حياً الى موضع معين في طريق معين أو
اسكر دابة في طريق معين من الدابة في طريق آخر سكرت في ذلك
أو ذهب شارع في جسي وان منع به الامر لان الطريقين لساناً لساناً
حتى لو أسكر في طريق لا يركب او يحوي ضمن لأن عليه مدور في البحر
ضمن لان الدابة في البحر غالب وان منع له الامر ولا
الشمرون (وكذا في الوط) في السادة كذا في (اسكر) (دابة في بحر)
(السادة ٥٤٨)

ليس لتجاوز اسببال دابة فريد من لدية الى جيب وان سمعها
وقتت في يده يشن
ومن سكر دابة جراً وسمع بها وسكرت في الدابة وقد ورد بطلها

[illegible]

(401 402)

[illegible]

(۵۵۵ - ۵۵۶)

لو تسكرت دمه من دوس بين منبر حل ولا اتصيح بأشادة
حل منبره على البرق والنداء

سأخبر لا أخسر جميعاً طلباً أعطه ولم يرد شيئاً أعطه ولا استر
 ٩ لا يجوز شدة الحب وقد تنس يجوز وتسرّف في الشك وهذا الخبر
 من أقوى الكتب في خواص الأسماء : ٥ عدو في الدار المظلمة علم

$\epsilon = \frac{1}{2} \approx 0.5$

(۵۵۶۱۰۰۰)

لم يمسح من راحة الكف من دون ان يمسحها ولو ضربا
واكب به بين

[illegible]

(001) 12.11.17

لقد وجدنا صاحب «دانة الفكر» قد صرحنا عليه لتأثيره الا انصرافه على
توضيح الفساد وليس صرحنا على غير موضوع الفساد ، بل اننا نال الفساد
صريحنا على عرفنا وصريحنا على نفسه ، وقتب ذلك الصرح
وهو اسهل الرافعي قال : لم تأخرنا بعد ان كنا صريحنا في كل صرحنا
من صرحنا ، والفساد التوضيح الفساد لا يفسد الا على اصيل غير التوضيح الفساد
بمن لا اذيع الا - يكون دأبنا في ذلك التوضيح منه ، كذا في الفساد
فقدنا في التأشير والتشويق من كتاب الاشارة

(50A 2A-B)

جاء الكوف عن دة سكرت القابل
وانه ساءر دة القابل ان اثر ترك دلة ساءر دة ساءر دة ساءر دة
سائل عن دة حلي عالم ساءر دة ساءر دة ساءر دة ساءر دة

انہر فسن جس فی حد علی خلاصہ لاہور الاسلامی علی التواضع کاشفہ
وہ فی حد علی خلاصہ لاہور الاسلامی علی التواضع کاشفہ
انہر فسن جس فی حد علی خلاصہ لاہور الاسلامی علی التواضع کاشفہ

(574 242)

الاجازى ستر على ان يسل عنه لس له ان يستعمل غيره
مثلا لو اخطى احد حقه عليه على ان يخطا به كذا درهم
فما من ان يخطا به غيره وانما يدر وقت هو خاص
و ان يدر به غيره وانما يدر به غيره وانما يدر به غيره
وانما يدر به غيره وانما يدر به غيره وانما يدر به غيره

(5VT + 1000)

لو اطلبنا ائیند حق الاستیاد خلاصیہ میں پستعلیم میرے
 اس طاق میں ستر اسموں فصاحت و جماد صلیہ کی در تفسیق میرے کجا
 اس میں قریب حد القرب ہے ہم کہلاؤ خدا تعالیٰ میرا ۱۵۵۳ صلیہ او ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵ کائنات صلیہ اوس و التیم الامیر

 $(\partial V/\partial \mu = n)$ [illegible]
$$(\partial_{\bar{Y}}^2 \bar{u} - \bar{u})$$

كل ما كان من جملة السبل ولم يشترط على لاجير سائر هذه عرف
المدة وماذا كان من المأذون فيكون الخياط

(۵۷۵ : ۵۷۶)

برم حال احوال اهل حق من الهاد ولكن لا يرم عليه وسمة قبحه
مثلا ليس على اهل حق حرج اهل الحق الهاد ولا اوجه التفرقة الهاد
وسمي على حق في ذلك يكون على حال ولا يكون عليه وسمة قبحه
التيه او انه لا ينسب اليه وسمة قبحه وانما هو من حق في حق
الاضطراب ذلك في اولى الصلوات (عنه في اهل بره)

(७४७)

لا يتردد في إلقاء الأسماء الأجنبيّة إلا في ما يكون عرب لغة كدكان
والأصغر من أن يجره، فإني على عهدك في ما كان مني في ما كان
فصل أم بسيط في ما كان، على الأحرار فأم جع في ما كان في ما كان
كعبد في ما كان في ما كان، فإني على عهدك في ما كان في ما كان
عبد في ما كان في ما كان، فإني على عهدك في ما كان في ما كان

من دور دلال مالاؤم منه وقد شكك منه صاحب الدلال
قدلال بعد الاثر في دلال آخر ليس الاول شي وتمم الاثر الثاني
وفي قوله رفق به دلال مع من في قلبه من حر كره في حذر
هو على الاقسام ما بعد دلال آخر ليس الاول شي وقد أكد القيد او القيد
في القيد وهو الاستحقاق وعقب القيد وهذا هو من سوء بوجوهه
في الميرون (خلاصة في فضل الناس في الاستماع والاستحسان وهكذا في
الكتاب في الناس عصر) وفي القصة ديم اهل القصة تواتر بعد الثاني ثم سيع
دنه مدحه منه جلد في آخر منه دماً وفي الاستحقاق لا يجب شي حكم
المرف (من مرف قد يوج الدار)

من على مدحه ماله دلال وقد شكك دراهم دلال بعد الدلال
من ذلك قد لا يسل أمة صاحب المال وليس لدلال سوى الاجرة
من دله في رجل وقا وقال به حصة أمة (في من ودرت قاتو
وعقب من دله حصة لور مدحه خلا حر من سب ذلك و... دله في حصة
في أكثر من أقل في آخر حصة ان قلب في ذلك لا على بأسه فاستدعى
الاجر وقال الناس الامم وهذا الصبح وقد يلقى لان الاجر مقابل ما يجب دون
مقتضى اذا كان يشهد على البيع في القصة (خلاصة في فضل الزور) و...
بأنه يأتي القصة في أكثر من آخر من حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله

لو خرج مسجون من حدة الدلال اجرة وسعد سبع ثوب حبيب

في من موبع قلب في حدة الدلال لا من انظر يرد ماله في حصة
من وهو حصة لا يكون مستحلاً لغيره من الدلال ما دمج الدليل من حدة دله
(خلاصة في فضل الزور) وفي مرفقات القصة بعد الدلال في الدلالة ثم
استحق البيع في حصة دله في حصة دله لا تسروا امرؤة الدلالة وقال صاحب
له دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله

من سائر حصاروب ليعود ورده الذي في حصة دله وحدهم
قد تفر منه في قلب الدلال في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
الاجر ليس مستحلاً لغيره من حصة دله وليس لهم لحد أير البائل
رسول لستأجر داراً وقبها وانهم يث بها واقع حصة من الاجر حصة
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
لا تسروا امرؤة الدلالة في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله

في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله
في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله

كان انظر فسخ الاجارة لو تحرست كذات الفرض فسخها
تحرست وعلت لولم يأخذ المبي حصة او اشترى لها
وليس كذا ولا تسروا امرؤة الدلالة في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله في حصة دله

وحسن كان رد عليه سناخر على التورم خلاص من سناخر بالاسفل
بالاخر وهذا خلاصه الحق من السني و حرره

المجلد الثالث

في سنن الاحمر

(السنه ٦٠٧)

لو كان سناخر فيه سنن الاحمر وتقصيره حسن

قال في تصحيحه سناخر في التورم نظري لا من على الاحمر الحسن
قال في حقه ولا مثاق في حقه سناخر في كل من سناخر بخلاف الاحمر
الاحمر حسن اذا حصل للامام فيه وفي التصحيح هو حالي الاحمر الحسن لا يشترط
الاختصاص به مع والسنن هو الذي يدل بالردية لا يرمى - نموذج
حاليا له من الاخر ويظهر الحادي في الاجرة

ولا حسن احمر الحسن مثاق في حقه بان يرمى منه أو قال أو لعل
أو منه ان من امان في حقه الاصل لا لاكتساب الاحمر فكثيره من الناس
خلا بوجه الحق والتصحيح في الحفظ بخلاف الاحمر القليله فان دون كاشف
سناخر أو غير توفد من سنن - سناخر لا سناخر لا سناخر لا سناخر
قال حقا في الاحمر ليس من حقه سناخر عند اصله عند سناخر
أقول قلني كما هو - مجمع الاحمر

(السنه ٦٠٨)

تدعي الاحمر هو ان يسئل عملا او يترك حركة غاليين للاحمر
الاحمر مراعاة كل اوله لا مثلا بعد كون السناخر هو الذي هو
احمر حسن مع هذه الدول في العقل الاثني ولا يذهب من ال على
سناخر قال لم يرحم الرازي في ذلك على وجه من ال على سناخر ورواه

يكون مصدرا قال عطفت الدواب عند دعوى هناك يرمع الصان على
الرازي كذا في بعض النسخ لاشا على عينا وقال ان خرج قاء مصدرا
وقال المياض يخرج مصدرا قال يخرج قاء له من بعض المياض الغياض
وهي غصه وار - قال الرازي في حقه في حقه الكافي الذي امره بصد
حسن ولا يبره له ولا سناخر في حقه في حقه الكافي الذي امره بصد
الاحمر والاحمر في حقه في حقه الكافي الذي امره بصد
قال في حقه في حقه الكافي الذي امره بصد
ون كاي كاي حقه الكافي الذي امره بصد
الكافي حقه الكافي الذي امره بصد
لا يرمى (حاله) الكافي في حقه الكافي الذي امره بصد
الحق في حقه الكافي الذي امره بصد

سناخر الكافي الذي امره بصد
واحدة منها حقه الكافي الذي امره بصد
حس في حقه الكافي الذي امره بصد
والله حقه الكافي الذي امره بصد
أقول الرازي حقه الكافي الذي امره بصد
الرازي حقه الكافي الذي امره بصد
سناخر حقه الكافي الذي امره بصد
(حاله) الكافي الذي امره بصد

قال في حقه الكافي الذي امره بصد
حاله الكافي الذي امره بصد
قال السناخر حقه الكافي الذي امره بصد
الرازي حقه الكافي الذي امره بصد

بأنس الكقول عنه والكمول به سواء

والنفس أو النكاح الكمول به (شور الأجل) والكمول به وهو الذين
ولو كان الكملة بالنس فكذلك إلا ما كان الكمول منسباً مكمولاً ولا
يقال كمول عنه (تأخر عينة) والنفس في الكملة بالنفس أو النكاح في
الكملة بالنس كمول به والكمول عنه وكمول به في الكملة بالنس وسواء
(تذكر كما في جميع الأسرار)

الباب الأول

في عدد الكملة ويحتوي على فصلين

الفصل الأول

في كركم

(فصل ٦٦١)

تتمد الكملة وسواء كانت الكميل وسواء كانت الكملة
له دوماً له ذات ومع الكملة عالم دوماً الكمول له وحمل هذا لو
كمول له في عالم الكمول له بذات له على أحد وعالم الكمول له
قبل له على أحد الكملة مطالب الكميل بكماله هذه ويؤيد بها
وهو كرم جبر ومول لا من الكملة وسواء كان الكمول أو ليس
عنه في الكملة (تأخر) وتأخر الآية في جميع الأسرار كركم
الكمول في الكملة

فوق ولم يكن شيء في أو يوسف وهو الذي في القبول وهو العيب على
أنه محمول على قوله وكذا معقولة الآخر أي لجعلها من الأفعال وسواء في
الأسرار والتكليف والتمسك على قوله قبل يوسف على ... الباب جبر دوماً

لا يؤيد الكميل ولين سدد ويضاف لركم في البحر وهو بأمره كركم
أي الأماح من توبته من دي الحدود والقرينة وقول قاضي عيسى دي صرح
الرسائل ويحرم القبول على قولها (رد الله على من عدا الله)

والأصح الكملة متوجهاً بلا قبول القبول أو منه وقولاً في عصبه
وهو في الذي لا يكون (وهو عصبه) وفي قوله (في البحر وهو ...)
الآية الثلاثة ... منكم عصبه من البحر موسى في القبول عصبه
وسواء كانت القبول منكم الآية وفي قوله (في البحر وهو ...)
موسى على ذلك من عصبه أو كركم (في البحر وهو ...)
هو كركم توبته كمول في كركم من ... كركم مع ...
مع في موسى لا يكون استصحاباً له وسواء كان ...
صريح (شرح مجمع) وفي القبول القبولية وحلقها كركم لكن يرد
عليها وقلها على النكاح ولو لم يكن على كركم عصبه (تأخر) أو يطلب
الكميل في أنه ومن على أنه وصية في يتنزل لا على أنها كملة ولما تأمره
أن يرفع عيوبه من كركم لا يرفع (ورد في القبول القبولية وقولاً في عصبه
دوماً مع ... سر ... وأما قول قاضي عيسى في القبولية (أما في القبولية
والأصح وهو القبول) (رد الله على من عدا الله)

وعلموا كركم عصبه (تأخر) من كركم القبولية (رد الله على من عدا الله)
الكملة من عصبه (تأخر) جميع الأسرار في الكملة (رد الله على من عدا الله)
قائلاً فكذلك على وحلق القبول وهو حاضر حاز الأكل من القبولية في
عصبه الكملة (تأخر) من كركم الكملة (رد الله على من عدا الله) في الآيات
وكذلك (تأخر) من كركم الكملة (تأخر) (رد الله على من عدا الله)
الكملة (رد الله على من عدا الله)

(ج ١) وفي الاستصحاب صرح حتى إذا كان استصحاب الحكم الكملة
والأصح للكمول في القبولية (تأخر) (رد الله على من عدا الله)

وصح أنه كسب أو كثر لأن حكم الكفاية المستحسن المطلق وهو محسوس
بأنه لا يمنع من كونها لا يمنع من كونها لا يمنع من كونها لا يمنع من كونها
أمر وأمر رتبة في الترتيب لأصله مع هذه الأوب وكذا الترتيب في قوله
جمع الأجر في كسب الكفاية

المحصل الثاني

في سر تشرية الكفاية

(السنة ٦٢٨)

يشترط في اشتداد الكفاية كون الكفيل مائلاً وإلّا فلا تصح كفاية
المطهرين والمشتبه والعرضي ولو كمل حال صلاه لا يؤاخذ وإن أقر به تلوم
بعدم الكفاية

وأنما سره في عدمه فافهم ما هو الأول ما رجع في كسبه في ذلك
والسفر وأنها من شرائط الأمانة فلا تصح كفاية عرضي والمطهرين لا
اشتغال بوي دماً في حله التمس وأمره من يمس أمانة عنه فله صحيح وفي
أمره كفاية عنه عنه بغير كفاية في البحر برقي وتراكم على عرض أو
سائر برقع وأمر الكفاية لا يؤاخذ بها إلا في كفاية عنه فان وقع الاختلاف
من عرضي بعد التمس وبين اتفاق على خلاف كفاية وأنت رجل وقال عرضي
كفاية وأما عرضي فقولوا عرضي وبك كفاية وأما عرضي فافهم
أو مرسوم أو كسب الكفاية وكذا كفاية وبك صحيح ولو كان ذلك معهوداً من
غير المأمور قولوا عرضي ولو لم يكن ذلك معهوداً فقولوا كفاية وكذا في
المطهرين وحده في باب الأول من الكفاية

(السنة ٦٢٩)

لا يشترط كون الكفيل عنه مائلاً وإنما يصح الكفاية بدون المطهرين والعرضي

ولا يستدعي أن يكون من الأمانة في البحر برقي وهو
رجل على عرضي أو يكون لشأنه وكفيل رجل مسلمة أو مسلمة غيره إن وله
فله تصح الكفاية سواء كان عرضي مأدوماً في التجارة أو غير مأدوم وسواء كان
مائلاً أو غير مائلك على أحد الكفيل فافهم ولا كفاية عرضي عرضي
صحت الكفاية بأن من في حله بغير وإن حصلت من غير إن من في حله
ومن غير إن عرضي لا بغير عرضي على المأمور وإن كان عرضي هو الذي حصل
مقتضى من الكفيل عدل بغير المأمور إن كان مأدوماً في التجارة بغير ولا
كفاية عنه بغير عرضي في حله معهوداً كان إن يرجع على عرضي وإن كان
معهوداً لا بغير عرضي على المأمور وإذا أدى الكفيل ما كفل لا يرجع على
عرضي كذا في حله وعرضي عرضي

(٦٣٠)

إن كان الكفيل عنه حراً فشرط أن يكون مسلماً وإن كان مائلاً
لا يشترط أن يكون مسلماً ولو كان كافراً على ذلك فلا يصح
الكفاية وإن لم يكن مائلاً معهوداً

ولا جهالة المأمور به فيه سلفاً أو الخلق فله ولا تصح كفاية
الكفيل به والفرقة بينه وبين الأمانة فيه فافهم من أن جهالة المأمور
بغيره من جهة الكفاية والفرقة بينه وبين ذلك الاستدراك مع قلت والظاهر في
مصحح عنه جهالة متعلقة به حيث أمّر قول الكفاية وقال أنا كفاية فافهم
فان كان عرضي أو كفاية على عرضي أو كفاية فافهم من أن جهالة المأمور
بغيره من جهة الكفاية والفرقة بينه وبين ذلك الاستدراك مع قلت والظاهر في
مصحح عنه جهالة متعلقة به حيث أمّر قول الكفاية وقال أنا كفاية فافهم

فان كان عرضي أو كفاية على عرضي أو كفاية فافهم من أن جهالة المأمور
بغيره من جهة الكفاية والفرقة بينه وبين ذلك الاستدراك مع قلت والظاهر في
مصحح عنه جهالة متعلقة به حيث أمّر قول الكفاية وقال أنا كفاية فافهم

الباب الثاني

في بيان أحكام الكفاية ومحتوي على ثلاث عشرة

فصل الاول

في بيان حكم الكفالة البحرية والثلثة والنفقة

(٧٣٤ : العدد)

حكم انكشاف الظالم على المكشوف له حق مطالبة المكشوف من المكشوف
وعليه لزوم المصلحة لتكفيل ما هو على الأصل ملائماً جداً (مراعاة
والكشف) أي أثبت حق المطالبة على هذه التات وهو حصة هذه
الأساس (و لا شيء) وذلك في الحقيقة ان الحكماء لم يصفوا أنفسهم
لا يوجب راحة الآخر ما لم يوجد حيلة الاستدانة فلهذا انما يصفوا
الغالب القاسم والمصلحة القاسم (و لا الجزر عن جزر الجزر)

(المادة ٦٧٥)

يطلب السكك الحديدية في السكك الحديدية حافلة أن كان الذي يحملها في
حق الأصل وبعد حاتم عدة ليلة ر كان مؤملا فالدلو قال أجد أن
كامل من دن الفان فنداني ر يطلب السكك الحديدية في المكان أن كان مملا
وعند ختام مدته أن كان مؤملا

ان کمال دلم بد کر الاعد حجب علی شکمک کا دھب ہی الاستاد سلا
 نو مؤسسا (منقذ افغانی بی اولاد کتب اعمام و اطراف)

(१४१ अक्षर)

اما في الكفالة التي استندت بحلف او مصافحة الى زمل مسين
فلا تعاد بتركه في ما لم يحسن الشرط ويحل الزمل مثلاً فو قال ان لم

يطالب فلان مطروكاً فأنكسر ما داله فقد الكفاة مشروعه ونكون
 السكندر مطابقاً له يطعه فلان لكور ولا يطالب السكندر
 طاعة من لا يصلح كذا لو قال ان سرق فلان فلان فاما من صبح
 انكسره فاد ثقت سرقة فاذن لرجل يطالب السكندر وكما لو قيل على
 به من عاتبه السكندر به فله مهلة كذا يوم من ومن مطالبة السكندر
 له معي مهلة للسكندر في معي فان الايام ومن معها يطالب السكندر
 له السكندر في في وقت شه ومن للسكندر في يطالب اية مهلة
 كذا يوماً وكذا لو قال انكسر في ما شئت فقل فلان من الذي في
 بالبح الذي تخرجه فلاناً و... يصح من لا يؤخر ما فيه فلان
 فلا يطالب السكندر الا عند تحقق هذه الاحوال الى هذا بيت البري
 والافرس وتحتق انصب ويصعد بدل وسلمه وكذا لو قال انكسر
 شئ ولا على راحه في شئ من لا يطالب السكندر
 السكندر به فلان ذلك اليوم

[illegible]

اور ان کے بعد اربعہ میں حضرت فاطمہ علیٰ نبویہ و علیؑ کا نام ہے اور
پھر عیسیٰ علیہ السلام کی بیٹی مریمؑ سے لے کر آدمؑ تک۔

ولا يؤخذ من المذرك إذا استحق البيع قبل الفسخ، على ما ذهب إليه الجمهور من أن البيع لا يفسخ إلا بعد الاستحقاق لا قبله.

(٧٥٩ هـ)

لا طالب الكمال في الكماله المرفعة الا في مدة الكماله فضلا لو
قال ان كمال من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكمال الا في عرو

هنا الشهر وحد مروره يعني من الكفاية

[illegible]

(٩٤ = الفقه)

یہی حکم ہے کہ جو شخص سے اس کا کلمہ نہ
دیکھتا ہو وہ اس کے لئے کلمہ کی کتب و تصانیف
سے اس کلمہ سے جو کلمہ سے اس کے لئے کلمہ
کلمہ کی کتاب سے اس کے لئے کلمہ کی کتاب
موجود ہے کلمہ کی کتاب سے اس کے لئے کلمہ

لكن تركه في دمه المملون مدمم على الله سبحانه وبما هو قال ما يسه
الان فيه عليّ ان قال انه كعبيل بن لؤي الذي حبيبه لئيل
يسى الكنعول له بن لؤي الذي يدعى للكنعول ه القابل عند كدور
الا ان له ان يخرج نفسه من الكنعلة قبل البيع بان يقول وجب من
الكنعلة فلا يسح اليك ذلك الرجل مالاً فان باع الكنعول له شيئاً له سد
ذلك لا يكون الكعبيل صادقاً ليس ذلك التميم

[illegible]

والله اعلم بالصواب

(المادة ٦٤٦)

من كان كميلاً رد المال للتصويب وعسكاراً وتسلطها إذا سلمها
 بل صاحبها يرجع بغير عقابها على التائب والتشهير أي يأخذها منها
 قال محمد رحمه الله في الأصل التبريد إذا أخذ كميلاً يرد للتصويب أو للتصويب
 بـ إذا أخذ كميلاً رد التصويب ثم من الكفيل جرد المكفول به على المسالك
 أي الكفيل الرجوع على المصير أو المصير قيمة العمل وهو أمر مسل عليه
 وهذا متصفاً ولو كان مكان الكفالة وكافة من وكل المصير أو المصير وكلا
 يراد دفع في مدين مدين أو التصويب به أو حلت وقع المصير أو التبريد فهو
 - أمداً لكن لا يحسد التوكيل على ذلك فعلى الكفيل من الكفيل غير
 على القائل (كذا في التسمية) وفيه في الفصل الرابع من كتاب الثاني من
 كتاب كفاية

المصل الثاني

في بيان حكم كفاية النفس

(المادة ٦٤٧)

حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن إحصاء المكفول به أي لأى
 ومن كان قد شرم تأخير المكفول به ثم إحصاءه على الكفيل طلب
 المكفول له في ذلك الوقت على أنضوره فيها والا يجبر على إحصاءه
 والنسبون بما إحصاء المكفول به لأن شرط في كفاية تسليم المكفول به
 في وقت بينة زوجه إحصاءه أي طلب في ذلك الوقت وبه لا الزمة بأن إحصاءه
 به وبسبب أن حصة المصير (كذا في التسمية) (عده في الفصل الثاني
 في كفاية النفس والتسلط)

المصل الثالث

في بيان أحكام كفاية النفس

(المادة ٦٤٨)

الكفيل مطلق

وكفاية في الله قسم الله مطلق (وكفاية زكراً) أي عبداً إلى عبده
 ويرى من عند الله حسب ذكره أي عبداً كلاً وفاضلاً لصلها وفي مخرج
 من وجه الكفيل أي عبده الأصل في الله وفي تبع وأعبده من الكفيل
 وللكفول عنه صاراً مطعون للكفول في سواء كان المطعون من أحداهما هو
 المطلوب من الآخر كما في كفاية ذلك أولاً كما في كفاية نفس من استوفى
 من الأصل أصل ومن الكفيل إحصاء النفس ولفظ الكفاية يطلق عليها
 (جمع الأبر)

(ج ١٠) هذا على رأي بعضهم وجزم ممكن في شرح الفكر على المطالب
 بها ومعه وهو سبب نفس من المطول عليه سبب نفس والكفيل قد لا ما
 (جمع الأبر)

(المادة ٦٤٩)

المطالب غير في المطالبة أن شاء طالب الأصل وأن شاء طالب
 الكفيل ومطالبة أحداهما لا تسقط حق مطالب الآخر وحده مطالبة
 أحدهما له أن يطلب الآخر ومطالبة ما

المطالب مطالبة الأصل مع الكفيل لأن المطلوب كفاية وهو مودعه إلى ذمة
 في المطالبة بنفسه بغير القصة الأولى لا فراً إلا أن شرط البراءة تكون به
 كفاية حادثة حادثة إحصاءه إحصاءه كذا في المطالبة بشرط عدم البراءة أي
 براد العمل كفاية وله أيضاً مطالبة أحدهما ولو بعد مطالبة الآخر لأن مطالبة

الذين لا يحبون خلاف السلف أو حكم أحد الناس حسب بعض الناس
وهو نفس الناس ولا يمكن التمسك من التمسك (دور حر) في كفاية
ج ١ أي من شرط في السلف أن لا يوافق الأصل ولا يشاء
كذلك ولا يشاء طبعها ولا موجب كفاية أو هي نفس من السلف كما من وقت
يقضي فلم يبق إلا في الأثر لا في الأصل (جمع الأثر)
(مسألة ٦٤٥)

لو كفل أحدنا ذليلاً حتى فرمت ذمة التكفل بالمال حسب كفاية
طالب أن يطالب من شئ منها
وكفاية من كفل من جهة من الأصل وشرح الجمع في كفاية
والمستخرج بأنه لأن كل من كفل من الآخر نحو الذين (دور حر)
و من كفاية في كفاية الرضا

(مسألة ٦٤٦)

علماء دين من جهة واحدة وقد كفل كل من صاحبه طالب كل
شئاً مجموع الذين
دوران شئاً من جهة واحد أو من جهة واحد أو من جهة واحد
من صاحبه لا في جهة واحد ولا يرجع على سركه من جهة واحد
على التمسك بأن وقد يؤدي على التمسك وجمع الأثر و كفاية في كفاية
و قد عدلنا لك كفاية من صاحبه في جهة واحدة ما لم يوافق سركه
أو كفاية في جهة واحدة في جهة واحدة من كفاية الرضا من كفاية
(مسألة ٦٤٧)

لو كان لدى كفاية شديدة فإن كان كل منهم قد كفل على جهة
طالب كل منهم مجموع الذين وإن كثروا قد كفلوا ما يطالب كل منهم

بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفل كل منهم شئاً من دين
في ذمة الآخر على جهة المال يطالب كل منهم مجموع الدين مثلاً لو
كفل أحد آخر بألف ثم كفل ذلك الثلث غيره بألف مثلاً من يملك
من شئاً منها وما لو كفل ما يطالب كل منها نصف الثلث المذكور إلا
من يكون قد كفل كل منها الثلث الذي أوفى ذمة الآخر على ذلك المال
يطالب كل منها بالألف

(كذلك شئاً من وجعل بالثالث وكفل كل من) أي ذلك شئاً من
الآخر بغيره) أي إذا كان على وجعل ألف درهم مثلاً فكفل حقه وطلان كل
منه خمسة على الآخر ثم كفل كل منها في صاحبه مثلاً فلكفاية بالثالث
الذي كفل جازة (شئاً من) أي أوفى (جمع خمسة على سركه) ثم رجلى
على الأصل ورجوع هو فلكل على الأصل لأن ما عليها مستوفى إلا ترجيح
لكل كفاية يكون يؤدي سلفاً بها ورجوع خمسة على سركه لا يؤدي
في دور هذه أو كفل كل من من صاحبه بألف (و) أو كفل كل منها
بألف من كفل كل من صاحبه نفس كما قال في كفاية الأولى (مجمع)
من لا يرجع على سركه في جهة واحدة (أو على خمسة) (أو كفاية)
من الأصل ورجوع ما لم يفسد كل من صاحبه (أو من خمسة على
ملا يكون كفاية من الأصل ورجوع (أو كفل كفاية) أي أوفى مثلاً
كأن كل من صاحبه خمسة (أو ذكر (أو رجلى مستوفى من من
كفاية كفاية) (وإن أوفى أوفى أوفى الأثر بلك لأن أوفى كفاية
لا يجب رداء الأصل من الأثر (أو كفاية) (أو كفاية) (أو كفاية)
في فضل الزور)

(ج ١) وفي دور الذين من جهة واحدة ثلاث كفاية بطلان كل

واحد تلك القسوس كقولنا على انساب يظلم كل واحد مائة كذا كذا
الآن انفسه من غير ان يفرق بين (قد انقضى) في كماله ان كان
توهم وكان كل من المكاتبين عن صاحبه لم يقد به لانه يكون ذلك لا يجوز
لا وهو في الآخر (رد شو)

(الفصل ٦٤٨)

لو اشترط في الكفالة رغبة الاصيل فثبت له المطالبة
وقد اختلفوا في ذلك من كونه واجباً الا بشرط ابراء الاصيل فيكون
موتاً كما في شواذ شرط عدم راء المحل كماله (مقتضى الامر) لان شرطه
في العقود القعدي غير لا لا يلزم والقبلي (جميع الامر)

(الفصل ٦٤٩)

المطالبة بشرط عدم رضاء الاصيل كماله فلو قال احد المدينين اصيل
فثبت عليه من ذلك على فعلان بشرط ان يكون ذلك صانعاً ايضاً
فان حاله المدين على هذا الوجه فثبت له ان يرضاه من شاء
ولو كان القابل للمطالبة على ان يرضاه من شاء على ان كان صانعاً كذلك
فثبت له حازه ان يرضاه من شاء وهذا قوله كماله ولا يبرأ الاصيل من
المطالبة بشرط ابراء الاصيل (كذلك في جميع القسوس)
(عدمه في الفصل الخامس من اقسام في كتاب الكفالة)

(الفصل ٦٥٠)

لو كفل احد بدين احد على ان يرضاه من المال المودع فشد به
وغير الكفيل على رضاء من ذلك المال ولو تقبل المال لا يرضى الكفيل
نفي ولكن لو رد ذلك المال لمودع صد الكفالة يكون صانعاً ويستحق

ذلك في باب المطالبة

وان كان كفل على رجل على رجل الب درهم فكفل به رجل على ان يرضاه
من رضاء المطالب فشد وان كان حازه على غير المودع على ابراء الدين من
المودع كما كان على الاصل ولو كفل بدين مطلقاً قالوا وهذا المستحق والقبلي
ان لا يجوز ابراءه وان كان احد رضاء فان ذلك المودع فلا يزال على الكفيل
بذلك كماله ولو صدق المودع على من اودع ان يرضاه من رضاء
في حاله صدق عليه فثبت له ان يرضاه من شاء (ان كان حازه على من كسب الكفالة)
وفي القسوس السابقة ولو كفل بدين على ان يرضاه من رضاء المطالب فشد
لو رد المودع الى صاحب دين الكفيل ولو علم ذلك المودع رضاء (عدمه)
فثبت له ان يرضاه من شاء (ان كان حازه على من كسب الكفالة)

(الفصل ٦٥١)

لو كفل احد شخص شخص على ان يرضاه من اموال القابل وان
محصره في الوقت انه كذا مائة فانه فانه محصره في الوقت فان
المدكور يرضاه فانه ذلك الدين وانما قوى الكفيل قال سبب ابراء
لكفيل على ان اموال القابل فانه لا يرضاه من رضاء الكفالة
لا يرضاه على طرف الكفيل نفي من المال وانما يرضاه المودع
به فانه لا يرضاه من رضاء الكفيل ولو اشهر
الكفيل لكفيل به ورضى لكفيل له فانه سبب جميع الكفيل انه كماله
على ان يرضاه وكذا يجوز ان يرضاه

على ذلك ان يرضاه من رضاء المطالب فانه لا يرضاه من رضاء
المدكور به مع ذلك فانه لا يرضاه من رضاء المطالب فانه لا يرضاه من رضاء

توب المطلوب أو حوله كما قد حوله في هذه المقابلة في الصورة المذكورة
 في معنى من في قوله لا من الكفاية فالتب شرط فيكون صحيح
 ولا من كفاية نفس التبع التبع هو إيرادها في جوابه فيجب التبع
 بعد شرطه فيكون المطلوب لا من التبع طلب وتبعه من الكفاية
 طلب وتبعه من قوله ورث في قوله ورث في قوله ورث في قوله
 الوقت كان التبع حتى الوقت من من كفاية (ولو احتج في الموقلة)
 وعندها لا تقول لطلب لا من كفاية (فالتب لازم على التكليف)
 من وجه في معنى التبع في قوله من من كفاية ولا يصح التبع
 على موقلة (ولو احتج في كتاب الكفاية) قوله يجب التبع في
 معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية

(ج ١٠) قوله أو عرض أنه أي مثلا ليدخل فيه ما إذا علم التكليف
 من من كفاية من من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 من من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية

قوله شرطه وهو من الكفاية نفس من كفاية في معنى من كفاية
 قوله طلب وتبعه من كفاية ليعلم التكليف من كفاية (ولو احتج)
 قوله طلب وتبعه من كفاية في معنى من كفاية في معنى من كفاية
 قوله يجب التبع في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية

مطلبا في مقابلة ١٥٢١ (راجع فيه (فرزد)

(السنة ٦٥٢)

كان في مقابلة على الأصل في الكفاية لطلبه في معنى الكفاية
 لست مقبلا ولا تبار مقبلا على الأصل في معنى الكفاية أيضا لست مقبلا
 فان كفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 مقبلا في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 (ج ١٠) قوله لا في مقابلة من كفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية في معنى الكفاية

(السنة ٦٥٢)

مطلب الكفاية في الكفاية لطلبه في معنى الكفاية في معنى الكفاية
 لست مقبلا ولا تبار مقبلا على الأصل في معنى الكفاية في معنى الكفاية

(السنة ٦٥٢)

كفاية في كفاية مقبلة بالمد المقبلة في كفاية في كفاية
 صحيح مقبلة في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية
 في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية في كفاية

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآل .

(१५१ : २००)

الحال منه هو الذي قبل على نفسه الحزاة

ومن شأنها جعل عيشه وعمل عيشه لا يفرق بينهما وقد يتحدث من الأول
في الشارح .

(744 201)

انسان به هو الله الذي انجل

والله اعلم بالصواب

[illegible]

(744-2222)

« حرفة الأمددة هي الحرفة التي يبدد مالها في تعطي من مال المال الذي هو قديم المال عليه أو في غيره »

وأما القبط فهو ان يكون المصلح من عند الخلق عليه من وده، ثم حسب
لو عليه دين فقال له عليه السلام النبي ﷺ على ان يزادها من المال الذي

في حسب وان الحرف في د في حروف

(744.00)

الموتة الطاعة هي التي لم تعد من تعطي من مال الجليل فري هو
عند المال عليه

١ - انشاء الله تعالى برسانه : في ذات هذه السن د علي اقبال جده ولا
 مرنه في هذه اربعه عاين وجعل ليس عليه عين ولا في يده عين له (عز
 لي ان شاء الله)

(ج) قوله ان يمشي في - اي يأتي في يومنا هذا ومن له على الضيق
من ايامه من ان يشهد عليه اسم الله تعالى على ان يردهم وحق
بما فعلوا في هذه الايام

الباب الاول.

في بيتي عند الحوائط والمقاسم اني غصلي

المبحث الأول

2014. 5. 26. 수요일

(75. 65)

هو قال: ليس أوثق، حدثتني علي بن علقم ومسلم بن علقم له واصل عليه
 تفتت الحواشي

وہاں رکتی ہوئی لاشیں و ہڈیاں و دھنیں سے گھسٹا ہوا ہواں سے گھسٹتا
ہوا دھواں نے جھٹکا و بڑھاپا لے لیا ہوا۔ جسٹس صاحب اپنی لاش کے
تقریباً ۱۰۰ فٹ سے گھر کے قریب ایک کھلی جگہ پر گر پڑے۔

المطوية سودا كان عليه دين ولم يكن عند عائلته (كذا في المحيط) ولا لشروط
 جعته بعد موته من ثوبه على راس نائب ثم علم انقلب فقل تحت المطوية
 (كذا في دونه ص ١٠٠) هذه في كتاب الاول من المطوية (وهذا الذي يرجع
 الى ص ١٠٠) انه ان يكون راساً لازماً فلا تصح المطوية إلا بعد الثالثة ولا
 يجوز زور كذا لكنه وما يجري مجرىه والاصل ان كان دين لا تصح
 بكهذه المطوية (كذا في الدائع خديعة في الفصل الزبور)

(الكتاب ١٠٠ - ٦٨٥)

مشتروعة في جود المطوية تكون المثل والمثل له ما بينه وبينه حواطة
 التي البر وهو المطوية لنفسه موقوفة على امرأة ولها على أجازها
 بعد وصورة هذه المطوية لنفسه مشروطة كون المال منه مثلاً يسي إلى
 من المثل وان كان أولى

ومنه ان يكون مثلاً وهو شرط قضاء دون الاستعداد بعد حواطة خصي
 المثل موقوفة على ما له وله منه شرع - في شرط قضاء دون الاستعداد
 بعد استتار موقوفة على امرأة ومنه ان كان الثوب مثلاً من الأزار (هذه
 في محل الزور)

(سنة ٦٨٦)

لا يشترط ان يكون المال عليه مقدوراً فجعل تصح حواطة وإن لم
 يكن ففعل دين على المثل عليه
 ومنه رضاء وقول من قوله كان عليه دين لم يكن عند عائلته وحدهم
 (كذا في المحيط خديعة في الفصل الزبور) وهذا الذي على ثوب عليه وليس
 شرط ثوبه في سحر (وهذا على غير المختار)

(١٠٠ - ٦٨٧)

كل دين لا تصح الكفالة به لا صحيح له ولا
 والاصل ان كل دين لا تصح الكفالة به لا صحيح له ولا (كذا في سحر
 خديعة في الفصل الزبور)

(سنة ٦٨٨)

كل دين تصح الكفالة به تصح المطوية به لكن يزوم ان يكون المثل
 به معلوماً فلا تصح حواطة البر الموصول مثلاً لو قال قلت وقلت اني
 سئلت على هذا لا تصح حواطة

وكذا لو كان ثوب الكفالة به موقوفة على امرأة (في سحر الزور من مو
 الاستلزام) وصح في دين موقوف على امرأة (في سحر الزور من مو
 سحر الزور من مو) استلزاماً لثوبه على ثوبه (في سحر الزور من مو)
 مع حواطة المال ولا تصح أيضاً المطوية بمسألة الكفالة (في سحر الزور من مو)

(١٠٠ - ٦٨٩)

كما تصح حواطة الدين بغيره في الذمة مثلاً كذا تصح حواطة
 الدين التي تتوكل في الذمة من سحر الكفالة أو المطوية

وصح في دين الموقوف (في سحر الزور) حواطة في سحر الزور (في سحر الزور)
 من حواطة (في سحر الزور) من الكفالة من الكفالة في حواطة (في سحر الزور)
 الزور من كل دين من الكفالة من حواطة (في سحر الزور) من الكفالة
 كذا لا يجوز (في سحر الزور) حواطة في سحر الزور (في سحر الزور)
 لا في سحر (في سحر الزور) حواطة في سحر الزور (في سحر الزور)
 الموقوف على الدين (في سحر الزور) حواطة في سحر الزور (في سحر الزور)

وإن كانت حادثة بعد تأنيده وديمته في يد الخلق عليه أو نصب فيلك
تورده أو استعظت تيسل الخولا وجود على اصيل ولو علق النصب في يد
الخلق عليه لا تعلق الخولا وكذا في حال التودع شاعت الودية وحلت على
رسم ملك مولى ولا يصح تورده أو سجن النصب على الخولا (في
الخلق من حولة الخولا)

أح - (١) قوله وديمته الخ لا بد إلا أنه لا بد من التبع وتبعه (٢) (٣)
مورد (٤) ومورد (٥) أيضا على رده (٦) حتى تباين (٧) وتباين (٨) آخره
الخصم عند الآخر (٩) (١٠) (١١)

قوله وإن كان على اصيل أن يكون معه ما يحصل عليه منصوص
وه لا بد أن يكون له (١٢) (١٣) (١٤)

أوله بالمثل المثل ليس كال في الخلق لا ذلك منصوص
لا تعلق الخولا ولا بد أن تعلق عليه لأن الخواص على الخواص (١٥) (١٦) (١٧)
وذلك أن الخولا لا بد من في (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(الملك ٦٩٦)

لو فصل احد دانه على آخر من ان يبيع مالا ميبه له ويؤدى له
من كنه وبق اصيل عليه الخولا بعد الشرط صحيح وكذا الخال عليه من
بيع ذلك مالى وانه ولا اصيل من كنه

عن حرب على رجل من نصيبه من ان يرد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

سواء الا ان اشره (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

أح - (١) قوله ولا يجوز على الخلق لا يعلق (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(الملك ٦٩٧)

الخولا للهبة أى لم يرض فيها سبيل الخلق به وانحصرت به
الذين بها مفعول على الخلق يكون حوله مفعول على الخلق وله وزمه
الاداء في حال وان كان الخلق مؤثلا يكون حولة مؤثلة وزم الاداء
بحلول الاصيل

ثم التعلق على بوجوب حلة ومؤثلة فاعلم ان على الخلق المدينون الخلق على
رجل كلف درهم فيجوز ويكون الخلق على الخلق حلة والأجرة مبادى على
على رجل كلف درهم من كنه مبيع لم يرضه به ان يرضى له حلة مؤثلة
سواء يكون الخلق عليه حلة أو كنه مبيع مبادى مبادى مؤثلة
مبني على شرط الاصل في الخلق حلة مؤثلة أو كنه مبادى مبادى مؤثلة

عن أعضاء ديوان من أعضاء شورای
 أحكام عدلیه دول عدلیه
 سید احمد خانسی سیف الدین احمد جودت
 من تصاحبه عن أعضاء شورای دولت عن أعضاء دیوان أحكام عدلیه
 ان عابدی رازد علاء الدین محمد امیر احمد محمد علی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعل صورة اخط الهياوي

ليصل عوجه

الكتاب الخامس

الفرص ويتشمل على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاسلاك والاعضاء المتصلة بالفرص

(نسخة ٧٠٦)

الفرص حسب ما يترتب في مخالطة حق يمكن استيعاذه منه ويسمى

ذلك المال موهوما وروحا

الفرص هو حق الذي يترتب على ملكي سلفه من الفرص كالميراث من
 لا يصح الفرص الا بالحق واجب عاقل او ذك او غافل واما حق موهوم فلا يصح
 تركه لغيره بل هو بالاسم والاسم هو الموهوم والحق في المال والحق في
 الفرص الفرص والفرص منه حسب "ن" و"س" حسب "ن" "ن" أي حسب الموهوم

مال من يكون. **ثاني** دعاء على من كان قد وهب مال كونه انفسه
 دنا وهذا اثره يفتق بانه انفسه كان قد ورد على
 هذه الثابت وموجع هذه في السابق يكون موهوبا بالدين القائم حين
 الزيادة

الحب ان يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 الاصل وهو ان يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 من بعد خمس اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

(الزيادة ٧١٤)

ان راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

والزيادة في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

انما آخر غسل ان يكون ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

(الزيادة ٧١٥)

او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات
 او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات او يكون راد في ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

الباب الثاني

في بيان مسائل ارضي من عام بعد خمسة اشهر بعد ثبات

يقبض الرهن للمسلم عند الرهن مبرهناً على حاته ومنكر لورثته
 مسير آراء الدين وتخليصه وأما طالب عرمة المبيع بيع الرهن على كمال
 نفسه بين الدين يباع من دون شرط وصى للرهن وإن كان لا يبيع
 فلا يباع بدون رضاها

ولو عذر ناصر مدعى وعطاه من أس الرهن عداً بين حقه وبرد الرهن
 المصدق كوي حقه وإن عجز لفرده بالرهن على حاته كما لو كان المبيع حراً
 وورثته غير أحد أي الرهن بعد قضاء دينه كدوت على طلب عرمة المبيع من
 ورثة حقه فإن به وقفاً يبيع وألا فلا يباع إلا برضا الرهن كما مر في
 (مد قضا في الكف الأور)

(المادة ٧٣٨)

إذا تولى الرهن بالرهن يبق مبرهناً عند ورثته
 ولا يطل الرهن موت الرهن أو مرضه أو عجزه أو يبق دعماً عند الورثة
 (عن وصي غفرته)

(المادة ٧٣٩)

إذا رهن شخص رهنه عند ورثته على دين لمسلم بذمته فأدى
 لأحد ما له منه ليس له استرداد حقه الرهن وما لم يقضها جميع
 ما لمسلم بذمته ليس له تقبض الرهن منها
 وفي الشك ولو كان الرهن على مسمى أحد ما يذمه فلا أثر حين
 الرهن حتى يستوفى دينه (الاعتناء من كتاب الرهن)

(المادة ٧٤٠)

من أخذ من مدعيه رهنه على دين لمسلم الرهن على دين يستوفى

جميع ما له من الدين بذمته
 وكذا لو كان الرهن على مسمى أحد ما يذمه فلا أثر حين
 يؤديه الآخر (الاعتناء من كتاب الرهن)

(المادة ٧٤١)

إذا قبض الرهن الرهن أو عيه يمس وكذلك الرهن إذا قبضه أو

عنه يستعد من الدين مقدار حقه
 وإذا قبض الرهن الرهن عليه حكمه إذا قبضه رهنه مبرهناً كما مر
 في ١٠ ولو كان الرهن على أحد ما يذمه فلا أثر حين يؤديه الآخر (الاعتناء من كتاب الرهن)
 وجوب الأجل (روايات في ١٠) (المعروف في الرهن) (ولو استهلك الرهن
 وأدى موصى حقه لا يملك ما يقبض ويملك رهنه في يده على رجل
 الواحد لأن القبض عند الدين على حقه ويؤمن الدين والمضموه من قبض حقه
 المسوق للرهن على دينه ورد الفصل عن الرهن أن كان له صدق وإن كان له
 أكثر من قبضه وجميع ما يملك (مجمع الأثر في باب المعروف في الرهن)

(المادة ٧٤٢)

إذا أقال الرهن شخص غير الرهن والرهن من قبضه بوجه لا
 ومنكروا ذلك القبية رهنه عند الرهن

والرهن إن أقال مسمى أي ١٠ ير الرهن مبرهناً على حاته في كتاب قبض
 يوم قبضه وتكون القبية رهنه عند كماله من وأما ما له على الرهن فله
 ٢٠ قبض (المعروف من قبض ١٠) أي ١٠ مبرهناً في الرهن

الفصل الثاني

في صرف الرهن والرهن في الرهن

(المادة ٧٤٣)

وهي كل واحدة من الرهن والرهن المهرين عند شخص عدو
للقن الأكبر باطل
هي الرهن باطل كحرقه في النار - مبرا لرهنية وهو القن في مسائل
معرفة من كتب الرهن
لو وهب الرهن باطل بعد ان اذاعه الرهن أو الرهنين فلا يثبت باطل
من أن يبيع الرهن ويصل الأول ولقدما يثبت في باب التصرف في الرهن (والمعتمد)
من أن يبيع الرهن في الرهن (مرو)

(المادة ٧٤٤)

إذا وهب الرهن الرهن باطل من الرهن عند غيره يصير الرهن الأول
باطلا والباقي صحيحا

(المادة ٧٤٥)

إذا وهب من الرهن باطل الرهن عند آخر جعل الرهن الأول
ويصح الرهن الثاني ويكون من قبل الرهن الثاني
وهو الرهن الرهن الأول عند الرهن الثاني الرهن الأول مع الرهن الثاني
ويصل الأول عند الرهن الثاني - مبرا من الرهن (كذا في مراء)
المعتمد (مادة في باب الثاني من الرهن)
(ج) وفي نفس المصنفين وإن جاز - من تصرف الرهن عند الرهن
رهن الرهن على حاله لا يبيع مباحة (أنه يكون الرهن رهنًا يمكن البيع
وكذلك لو كان التصرف في الرهن من الرهن عند الرهن (وإن تصرف
مبرا لا يثبت عند الرهن عند الرهن - وانما يجب في الثاني من الرهن -
مصلحة على حد

ولو وهب من الرهن عند الرهن أو الرهن أو وهب وسلم فجاز
من الرهن الأول الرهن الثاني والآخر - لو وهب من الرهن (مرو)
(المادة ٧٤٦)

لو باع من الرهن الرهن عدو الرهن يكون الرهن حرة من شاء
صحيح البيع وإن شاء عدو الآخر
وليس للرهن أن يبيع الرهن بغير الرهن الرهن على وجهه
على الرهن مباحة لأن الرهن باطل ويكون الرهن رهنًا ولو لم يبيع لا يجوز
البيع وإن يبيعه وسد - رهن (تتبعه المصنف على قيد على الرهن)
(المادة ٧٤٧)

لو باع الرهن الرهن عدو الرهن لا يثبت البيع ولا يجره
على حق حبس الرهن ولكن لو نوى الرهن يكون ذلك البيع باطلا
وكذا إذا أجاز للرهن البيع يكون باطلا ويخرج الرهن من الرهن
ويصح للرهن على حاله ويكون ثمن البيع رهنًا من ثمن البيع وإن لم يجر
الرهن البيع فلا يجره يكون حرة من شاء - نظر إلى - ثمن الرهن
وإن شاء دفع الأمر إلى الحاكم على بيع الرهن
يبيع الرهن الرهن موقوف على الرهن الرهن أو عدو - من -
لته رهنًا يمكنه وإن لم يجر البيع ولا يثبت على الرهن لأن شاء يثبت صحيح
أن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن (مطلق الآخر في باب التصرف
في الرهن والمطالبة عليه)

(١ - ٧٤٨)

ليكن من الرهن والرهن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن الرهن

المد قول الأمامون في القنوي قروية كما عدم كلمة امة (دو الحار) ومن
المرتين ان سافر بالرض وقيل له ان يسافر وهو اختار عند النص حرافة
لثاني في آخر الرض فلفظ ليس بالمرتين ان يسافر (ج) هذا عند أبي يوسف
وعدمه على حد الرواية (د) المرين أو سافر بالرض أو استقل على الداء لم
يحبس ولكنه الشك الذي في عدم الرض من عند الذين في مسوطة المد كور في
المد الحار ما ذكر في القنوي القسرين قولهم يحمل ان ما في المد قول أبي
حنيفة وما ذكر في القنوي فلا لشك (سابع) العصبون في التثنية والثلثين في
سائر الرض (ع) مروية

أج (قوله) قنوي وم حصة بصر انه لا مد لا يسكنه وشبهه في
(د) (دو الحار)

قوله وكذا الاستقلال أي الاختلاف عن مد الشك في بد آخر تأمل - قوله
وكذا المد أي كالمريين فيما ذكر (دو الحار) قوله كالمفسرين أي مفسرين
والقاضي يفسر المد حيث لا يسافر فمرتين أن سافر بالرض وراى الأول
وعند المد المدح قوله كقولهم حمل ان ما في القيد لا خاصة ان التوبين
كان ما في القيد صريح في المد قوله (دو الحار)

ولا تلك سافر بالرض أو كان الشرط في عولا وان كان تسمى ان وجبة
شبهه بصر لا يعلق وان لم يوجد التوبين بصر علق ودكر في عدم رواية
لاصول في قوله أي حصة أو كان الرض سببا ليس له حق ومؤا على قوله
مد أو كان سافر ٧ مد حصة على كل حال كذا في الدعوى (حصة) في
قوله الثاني من الرض

الفصل الثالث

قربان أحكام الرض الذي هو في المد المد

(مسألة ٧٥٢)

بد المد كذا المرين يسى لو شرط الرض والمرين يبيع الرض
عند أمين ودعى الامن وفس الرض ثم الرض ولم يقام ذلك لا يبر
مقام المرين

دو اتفاق على وضع الرض عند المد صبح وهو صبح المد (دو الحار) وفي ذلك
في باب الرض (أ) راجع عند المد لما مر من المد (دو الحار) وفي ذلك
أمره وأما على ما جاءه على مد المد (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك
حق في ذلك الرض في بد المد المدح من المرين كما به علق في بد المرين
وعند المد بامان المرين في حق هذا حكمه وأما على الرض في حكم
المدح من أو مدح من في بد المدح (دو الحار) وفي ذلك مدح المدح (دو الحار)
على الرض ولا صبح على المرين (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك
في الرض شرط ان يوضع على مد المد

(مسألة ٧٥٣)

لو شرط جبر مدق قفس الرض المرين ثم وصده الرض والمرين
الاتفاق في مد مدح المد

دو اتفاق على قفس الرض المرين ثم حله على مد المد (دو الحار) وفي ذلك
مدح المدح (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك
المرين (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك

(مسألة ٧٥٤)

ليس المدل ان يعطى الرض الرض أو المرين مدون وما الآخر
مدون المدح (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك (دو الحار) وفي ذلك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاميري في

بسط عوجه

الكتاب السادس

في الامانة ويشتمل على مقدمة وعلاء أبواب

المقدمة

في شرح الاسماء التي فيها التلوة بالامانة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان ثمانية بعد
الاسماء كالوردية او كان ثمانية ضمن عند كلاً من الورد والشمع او دخل
طريق الامانة في يد شخص بدون عند ولا قصد كما لو اُتيت الرمح في
وتر شمعال ساره فحيث كان ذلك دون عند لا يكون وردية في امانه خط
وهي أي الوردية ثمانية. فالحق في الوردية والامانة بالصور والمقصود لا
الوردية سادة والامانة منه الوردية هي الاسماء عند والامانة ما جمع في
شخص مع عند بل عند الرمح سواد وكن في سائر غيره في الوردية

يرأى في الشيء بقوله بل الزمان وفي الامانة لا يرأى عند المخلص ذلك في الورد
والكتابة (وقال بطون ثمانية وفي كلام وهو انه ما افسر في سائر القصد
وفي اخرى عند كان فيها نفس الحروف وحسوس والآداب في حال واثارة
قد يكون غير قصد ذلك لا محلي (هـ) لكن على المطلوب أن يراد حروف
والامانة ما شئ به من غير قصد كونه بلا اندفاع قصد لان عدم قصد شئ
فيه من طرف الثمان بل هي أهم من الوردية لانها تكون بالقصد عند والامانة
قد يكون بالصد وبغيره كغير (و) في النهاية (ع) من أنه قد ذكرنا أن الوردية في
الاسماء هي القصد على عدم ادخال كون بالقصد والامانة أهم من ذلك
فان قد يكون من غير قصد في كلام وهو أن الامانة سادة الوردية بعد انفس
لانها أهم من أن تسبب على الشخص فعل مودع وهو نفس والامانة من
في الاعمال فتكون مبدئية والآداب من حروف والوردية ما يركب عند الامين
(ك) في هذا القصر (ل) جميع الآداب (م) حكم الوردية وحسب الشدة وسهولة
التسليمات في يده ووجوب سادته عند طلب ما ذكره (و) في حروفه كانه بالكتاب
والهبة والاحكام (ز) جميع الآداب كما في نصيبه (ح) قال في التبع في الامانة في
ما هو غير مضمون فيصنف جميع الصور التي لا سبب في كتابته والتسليمات
والنصوص فيصنفه في يد النوصي به والوردية ما وضع للامانة بالاعراب والصور
لكانها شاربين (واختاره صاحب القاية) وفي القصر وحكمها يختلف في معنى
الصور لانه في الوردية يرأى في الامانة (و) في التبع في الامانة لا يرأى في
نصيب عند المخلص (هـ) (و) ذكر في القصر (و) في يد المخلص عند
الشعر و نصيبه على من اخرج على يوسف عند تسليم حنبل على قه
السرير في يد القراء اثرها يوسف عند السلام عند شدي أب ملك مسيح
لنفس الوقت يوسف على السلام فالحق الامانة الامة التلوة عند التلوة والحق
الامة التلوة عند التلوة عند على ليلتها ليلتها وحيث انما رعى
(و) في القصر على (هـ)

وخطبة في الفصل الثاني في حكم ما يوقى على سبب من اليهود
(العدد ٧٧٢)

الاول دلاله كالاول صراحة وانما لو وجد الهي صراحة فلا عبرة
بالاول دلاله مثلاً اذا دخل شخص دار آخر اذبه فوجد المامداً للشرب
فهو مأذون دلاله بالشرب به فان اذبه ذلك الاما يشرب به فوقع من
يده وهو يشرب فلا حد عليه وانما لو ساه صاحب اذار عن الشرب
به ثم اذبه يشرب به فوقع من يده وانكر من قبله

حتى في باب اسراء اذبه واحد من من وخراب ودعه الى آخر مطر
فيما تم صراحة من من من وجود الاد في من دلاله وصحة في باب الاديع
فصر في المرفق من كسب القصب لا عبرة دلاله في منعه المصريح (كتاب
الحدود في من فاعده الامول)

لو اذبه دلاله في دلاله اذبه صراحة عند المصريح فصر في دلاله
المحق صراحة ففان من المصريح من سببه في من كافي (سراج المصريح
المنع ففان اذبه في)

الباب الثاني

في بوبه وبسبب من صحت

الفصل الاول

في من اسباب اشدله وقد الاديع وشروطه

(العدد ٧٧٣)

يسقط الاديع بالاديع والقول صراحة او دلاله مثلاً اذا قال
صاحب الموديه اوردتلك هذا الذي او صحت اذبه عندك مثال المستودع

قلت اذبه الاديع صراحة وكذا لو دخل شخص ساه حال صاحب
محل في اذبه دال على اذبه علة فوط المذبة فيه اشد الاديع دلاله
وكذلك اذا وصح وحمل ماله في ذلك فوط صاحب المكان وسكت ثم
ترك الرجل ذلك ماله وانصرف صار ذلك المال عند صاحب المكان
ودوسه وانما لو رد صاحب المكان الاديع فان قال لا اشد ولا يسقط
الاديع حيث وجد وكما ان وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الموديه
وانصرف وهم يرويه وقوا ساكنين صار ذلك المال ودوسه عند جميعهم
فاذا قاموا وانصرفوا عند واحد وانصرفوا من ذلك لمثل فيما له حين حيث
مضط على من من مهم كثر في اذبه اذبه ودوسه عند الجميع ففان

وذكر في الاديع صراحة كقولك قدمت عندك اذبه او كذا في كذا
الرجل اعطى كذا درهم او قال رجل اعطيت فلان اذبه اذبه على اذبه كذا
في المصريح او علة كذا وصح بوبه من يذبه وبوبه من يشأ غير مدع ان او
قال في اذبه في يذبه بالسلوك لان الدلالة لا تقرب بالصرح او بوبه من
الموديع صراحة كقولك ليها وهو اذبه او دلاله كذا لو سكت عند وضعه من مدع
قال في الخلاف لو وضع اذبه عند قوم مدعو او بوبه مدعو او مدع وان
قام وصح بعد واحد ضمن الاشر لا ليق للمخطئ ففان وقال في وصح فياه
فراى الجني بين اذبه وان سكت ولا يكون مدعي بوبه او مدعي صراحة
من كان باب فافسح بوبه واذبه المدعي على ان اذبه مدع عند كل
مدع وفي المرفق في اذبه ففان الجني بين الجني انه بوبه مدع او بوبه غير
مدع هو الاصح وان كان المدعي وسري الشوب في اذبه فافسح لا يشوب ولا
مستحقة من صاحب الامر في كتاب الموديه

(مسألة ٧٧٤)

لكل من الودع والمستودع فسخ عند الأيداع متى شاء
وحكم الودعة كون المال أمانة عند المستودع مع وجوب إعطاء الأمانة
عند طلبه غير واثق وذلك في شرح الكفرية في الودعة، وإن طهر رما الودعة
فأراد من تسليمها إليها من لم ينع صاحب الودعة عند طله وهو قادر على
سحبها يكون ملزمة له عام أنتج من ثوبه كمن شأه منع لأصلي - بحر
وإثني في الودعة -

(المسألة ٧٧٥)

يشترط كون الودعة قايمة لوضع اليد عليها وصحة عيبس فلا يصح
إيداع العير في المحلة
ويشترط كون مال قايماً لأن لا بد من إيداع عير مستحقة وحده
فليس له أن يبيعها من غير موافقة المبيع في الوفاء ومالك الشافعي في الشعر
من صحيح - د ر كشاف وديعة -

(مسألة ٧٧٦)

يشترط كبر نودع ومستودع عاقلين عيريين وإنما كرهها في كبر
عقب شرط فلا يصح بيع محرم والمبيع غير لمير ولا قبولها للودعة
وأما المبيع للمير المأذون فيصحب ابتاعه وقوله الودعة
- د - م - ع - نقل نودع فلا يصح قبول الودعة من المحرم وأما الذي لا يحل
وأما المير من غير شرط من غير - لا بد من إيداع من المبيع فأدرك وأما الذي
المحرم عليه فليس يصح قبول الودعة (كذلك في القائلين) - مدته في قال
المأذون من كتاب الودعة -
وكون الودع مطلقاً شرط لوجوب المطلق من ثوبه مباحاً فاشترطه في

بمس (معجم الأهرلي الودعة)

الفصل الثامن

في أحكام الودعة ومبداها

(مسألة ٧٧٧)

الودعة أمانة في يد الودع من عليه إذا هبكت فلا تعد من
السودع وطول حمله وتعميره في المطلق لا يزم المصالح إلا أنه إن كان
الأيداع مخرجة عن حفظ الودعية هبكت أو صاعت بسبب يمكن الشرع
من إزم المستودع فيها مطلقاً ولو وقت المدة للودعة من يد الودع
لا عنه فأنكسرت لا يزم المصالح إنما لو دعت المدة بالرجل أو وقع
من اليد عليها شيء فأنكسرت إزم المصالح كذلك إن أودع وجس ماله
عند آخر وأعطاه أخره على حفظه فصاع حال بسبب يمكن الشرع منه
كالشرية يزم للسودع الضمان

(د ر كشاف) - د - ع - م - ع - وحجود عند الأمانة عند الطلب وصحة
قبولها فلا يحل من مطلق إلا ما كانت الودعة بأمر (عند ميرا في كشاف)
مطلقاً سواء أمكن الشرع (لا يفتى بها من) أنه لا بد من المير من على
المستودع غير المثل شريك (والشرع) يحل على المير (لا يحل) وأما الذي لا يحل
في كشاف (مسألة الشرية) - د - ع - م - ع - في كتاب الودعة -
(م) - ولع من يد المير من على الودعة عند فسخها أو غير هذا
فسخها فافسدها من دون كات مطلقاً أو وسيله المستودع مطلقاً في سبب
هو وإذا أخره بمصلحة المير إذا دلت لأن ملكه حوس بعد شرط المصلحة
مطلقاً عند (د ر في يد المير في كشاف) - (عوي في كشاف)

(ح .) قوله الآية كان الوديع بأمر الله سبحانه أن الإمبراطور
 يجرى وأن يشرع فيه المبدأ وأما من أن يشرع فيه المبدأ على الأثر
 وأما من أن يشرع فيه المبدأ مع الشرط فكذلك مع الشرط وفي الحقيقة دفع إلى
 صاحب المبدأ - ثم أن يشرع فيه المبدأ إذا كانت كذا كذا لا يشرع فيه
 مع الشرط ما كان في الأمر من شأنه وقد جرى منه ما شئت من المبدأ
 فلهذا عللنا أمير المبدأ أنه يستأثر على المبدأ (ورد المبدأ)

(المبدأ ٧٧٨)

وأما من أن يشرع فيه المبدأ على الوديع فذلك لأن الوديع هو المبدأ
 المبدأ من أن يشرع فيه المبدأ مع الشرط فكذلك مع الشرط وفي الحقيقة دفع إلى
 صاحب المبدأ - ثم أن يشرع فيه المبدأ إذا كانت كذا كذا لا يشرع فيه
 مع الشرط ما كان في الأمر من شأنه وقد جرى منه ما شئت من المبدأ
 فلهذا عللنا أمير المبدأ أنه يستأثر على المبدأ (ورد المبدأ)

(المبدأ ٧٧٩)

على ما لا يرضى به الوديع في حق الوديع ثم من المبدأ
 المبدأ هو الذي يشرع فيه المبدأ على ما لا يرضى به الوديع (حلية في
 الوديع في شرح قوله أن المبدأ صاحبها) (القروي)

(المبدأ ٧٨٠)

الوديع يشرع فيه المبدأ أو يستأثر منه كمال نفسه فلهذا
 هلكت في بدء أو عند أمه فلا تشرع ولا تقدر فلا يصح عليه ولا على أمه
 (الوديع أن يشرع) أي الوديع (منه) في بدء وشرع وحالته ولو
 أمه أو غيره (وحالته) أي روحه ودمه وأمره ليس له سواء كان في
 منه أو لا كان أو حاليته أو روحه أو جسمه لا يصح الوديع
 لأنه ما كان حاليته فلا تشرع فيه ودمه من الإمبراطور المبدأ الذي أمه
 مبادئ أو مبادئ شرع في يكون طاعة وكونه عليه (ودمه) وكثير أن
 كان في بدء الوديع المبدأ (ودمه المبدأ) وأما الذي يشرع فيه المبدأ

وشرط كون من في مبادئه هو مع الوديع وفي بدء أمه وهو غير
 بذلك أن تركها في بدء الوديع فيه وبالطبع القاس وذهب فصاحت شمسها كما في
 المبدأ - وجمع الأمر في الوديع

(المبدأ ٧٨١)

المستودع أن يشرع الوديع في المبدأ الذي يشرع فيه مبادئه
 والمستودع أن يشرع الوديع على حسب ما يشرع فيه مبادئه في بدء ودمه
 (خلاصة في أول الوديع)

(المبدأ ٧٨٢)

يشرع المبدأ الوديع في حله مبادئه عليه وصح مثل المبدأ
 والمصروف في أصل المبدأ أو التي تقدر في المبدأ وهذه المبادئ لا
 صاغت الوديع أو هلكت ثم المبدأ

وشرع أن يشرع الوديع في بدء مبادئه في المبدأ في المبدأ كما هو
 صرح به في المبدأ وشرع الوديع في بدء مبادئه في المبدأ في المبدأ كما هو
 الوديع في المبدأ فلا يشرع فيه مبادئه في المبدأ في المبدأ كما هو
 الصرح بحالته كما هلكت له (المبدأ المبدأ في الوديع)

(المبدأ ٧٨٣)

في أن المستودع جماعة متشبهون فإن لم تكن الوديع فلهذا المبدأ
 يشرع المبدأ في المبدأ أو يشرع المبدأ في المبدأ في المبدأ كما هو
 هلكت الوديع فلا تشرع ولا تقدر فلا يصح عليه ولا على أمه
 الوديع في المبدأ فلا يشرع فيه مبادئه في المبدأ في المبدأ كما هو
 حصة من بدء المبدأ ليس لأحد من المبدأ أن يشرع فيه المبدأ

منه من أن يتركه أو يكفره ووجهه من أن يتركه أو يكفره
لا يتركه من أن يتركه أو يكفره ووجهه من أن يتركه أو يكفره
من أن يتركه أو يكفره ووجهه من أن يتركه أو يكفره
من أن يتركه أو يكفره ووجهه من أن يتركه أو يكفره

(السنه ٧٨٧)

والهتكت الودعه أو غلبت بها من مدي السودج وعصيره
أما بعد من مثلاً أن عرق السودج هو الوديه في نور حبه
وسهيكها من مده الأصوات إذا عرق السودج من هي ثمانية مده
على الوديه نذكره ثم وضع مثل ذلك السودج في الكيس نذكره
أو صابون مده ولا يصير منه صابون ولكن لو نذكر مده الوديه
من الودج صابون وهو نذكره من مده صابون كان خلاها
من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
صبا من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
نذكره على ذلك ما عرفت صبا

والهتكت الودعه أو غلبت بها من مدي السودج وعصيره
أما بعد من مثلاً أن عرق السودج هو الوديه في نور حبه
وسهيكها من مده الأصوات إذا عرق السودج من هي ثمانية مده
على الوديه نذكره ثم وضع مثل ذلك السودج في الكيس نذكره
أو صابون مده ولا يصير منه صابون ولكن لو نذكر مده الوديه
من الودج صابون وهو نذكره من مده صابون كان خلاها
من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
صبا من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
نذكره على ذلك ما عرفت صبا

والهتكت الودعه أو غلبت بها من مدي السودج وعصيره
أما بعد من مثلاً أن عرق السودج هو الوديه في نور حبه
وسهيكها من مده الأصوات إذا عرق السودج من هي ثمانية مده
على الوديه نذكره ثم وضع مثل ذلك السودج في الكيس نذكره
أو صابون مده ولا يصير منه صابون ولكن لو نذكر مده الوديه
من الودج صابون وهو نذكره من مده صابون كان خلاها
من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
صبا من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
نذكره على ذلك ما عرفت صبا

(السنه ٧٨٨)

والهتكت الودعه أو غلبت بها من مدي السودج وعصيره
أما بعد من مثلاً أن عرق السودج هو الوديه في نور حبه
وسهيكها من مده الأصوات إذا عرق السودج من هي ثمانية مده
على الوديه نذكره ثم وضع مثل ذلك السودج في الكيس نذكره
أو صابون مده ولا يصير منه صابون ولكن لو نذكر مده الوديه
من الودج صابون وهو نذكره من مده صابون كان خلاها
من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
صبا من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
نذكره على ذلك ما عرفت صبا

والهتكت الودعه أو غلبت بها من مدي السودج وعصيره
أما بعد من مثلاً أن عرق السودج هو الوديه في نور حبه
وسهيكها من مده الأصوات إذا عرق السودج من هي ثمانية مده
على الوديه نذكره ثم وضع مثل ذلك السودج في الكيس نذكره
أو صابون مده ولا يصير منه صابون ولكن لو نذكر مده الوديه
من الودج صابون وهو نذكره من مده صابون كان خلاها
من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
صبا من سرحه السودج عرق الوديه السودج أو سرحه السودج
نذكره على ذلك ما عرفت صبا

انصرف له من حركه وذهب ان تركها من وراءه فملك لا يضمن لانه لما
 رجع عنه نسي ان يردعه ونسي ان يردعه من غير وشاء بضمش ولو كان الذي طلب الوديه
 وكيل للمالك صلى لانه ليس له اثناء الوديه خلاف للمالك في الاختار

(المادة ٧٩٥)

رد المستودع الوديه وبلغها بذاته أو على يد غيره وإذا أرسلها
 ووردها بواسطة غيره فملك أو باعت قبل وصولها للمستودع بلا تسد
 ولا تغيير فلا ضمان

ولو رده بعد ان يرد من يملكه فلا ضمان وكذا في التارخ بعد في طلب
 المبيع من الوديه

(المادة ٧٩٦)

إذا أودع رجل مالاً مشتركاً لمسا عدة شخص ثم نسي أحد الشركيين
 في عينة الآخر وطلب حصته من المستودع فإن كانت الوديه من
 الثياب حصه المستودع حصته وإن كانت من ثيابات لا يملكها بها
 (ولو أودع ثياب من واحد شيئاً لا يبيع الواحد في أحداهما أي إلى أحد
 الأخرين) حصته سنة (أو) من دفع سبي حصته أن يملك عند الإمام سواء
 كان مشتركاً أو غير (أو) إلى غير ذلك من التجديس والتمسك والودع ما ورد
 في حصته خلافاً لما في ثيابي لأن من أودع ثياباً كان يضمن إعادتها في
 جميع ثيابي طلب ورد لا يجوز في البيع منه ويجوز في ثيابي وانه يجوز في ثياب
 لا يجوز في البيع منه لو حصته إلى الذي لم يأمره ببيع منه أنه في ثياب
 الإمام وإن أودع ثياباً لا يكون حصته اتفاقاً حقيقاً ذلك لأن دفع
 حصته على لا مدعيه وإن لم يرد حصته منها لم يرد على الذي أودع
 وإن كان المبيع لا يضمن كما في البيع في جميع الثياب في كتاب الوديه

(المادة ٧٩٧)

يجوز مكال الأديع في تسلم الوديه مثلاً لو أودع عاني في استيرون
 يسلم في استيرون أيضاً ولا يجوز التذرع على سلبه في الوديه

فإن مؤنه الرد يسبب عنه بعد انهم يضمنون في عهد العتق مؤنه
 السر بالوديه لا يضمن رد المال على مؤنه الرد وذلك على ربه لعدم عدم
 الوديه وثابت بعد مكال الرد حكم القيد الشخصي ولكن يجب على المالك
 في هذه شرح المادة في مؤنه الرد على المالك لا على الوديع في سرهجه أو
 حالها في يده من عهد مؤنه الرد على صاحب المال وإن كان ماله من حلو
 له السر بها تكون الأجرة على المالك في سرهجه أو أي شيء آخر كما هو
 سابقه والنظر مؤنه حله للإخراج على من على الوديع أو للمالك في عهد
 أمم واستلم الله سبحانه وطعنا في آخر الوديه

(المادة ٧٩٨)

منافع الوديه لصاحبها مثلاً نتائج حيوان الوديه في غله وله
 وشعره لصاحب الطيور

أودعه حيواناً وطلب ثياب يضمن لصاحبه وهو في الضرر مع عدم
 نسيان المالك يضمن ولو نسيان المالك في ذلك وهو يجوز منه
 وكذا في حيوانه الشخصي هذه في رد البيع ولو كان شخص من الوديه
 فباعت ثم عتق من ذلك صلي والملك للمالك وكذا في عتق الشخص
 وهذه في ثياب البيع

(المادة ٧٩٩)

إذا كان صاحب الوديه يملك من المالك من الأدهم للوديه
 مئة من ثمر صاحب الوديه الإعتاق عليه هذه تصرف المستودع ملك

لَا تَرَى أَشْرَكَ مَالِي هَذَا أَوْ قَالَ تَصِلُتْ بِهِ عَارِيَةً قَالَ لَا أَشْرَكَ قَلْبُ
أَوْ قَعْدَةٍ وَهِيَ مَثَلُ شَيْءٍ أَوْ مَالٍ وَجَدَ لَأَسَانٍ لَمْ يَكُنْ هَذَا لِمَالٍ عَارِيَةً
وَصَلَتْ بِهِ أَعْيُنُ الْأَعَارَةِ

وَأَمَّا رَكِبَ هُوَ الْأَجَابُ مِنْ بَابِ رَوَى الْقَوْمُ مِنْ تَسْمِيَةِ عَيْنٍ شَرْطُ
عَيْنٍ أَجْرًا بِلَاغٍ أَسْمَاءً وَالْأَجَابُ هُوَ الْفَرْقُ أَشْرَكَ هَذَا قَلْبُ
مَحْبُوتٌ هَذَا الْقَوْمُ أَوْ عَدَدٌ أَوْ قَبْلُ هُوَ كَأَنَّ هُوَ أَوْ أَشْرَكَ هَذَا
لَا مَالِي أَوْ عَدَدٌ لَأَسَانٍ لَمْ يَكُنْ هَذَا عَارِيَةً أَوْ مَالٍ هُوَ
أَوْ مَالِي قَلْبُ سَكَنَ أَوْ مَالِي قَلْبُ عَرِيٍّ سَكَنَ (كَيْفَ فِي الدَّلَالَةِ) (عَدَدٌ)
فِي قَلْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الْعَرَةِ (أَشْرَكَ بِأَشْرَكَ رَوَى الْأَجَابُ وَقَوْلُهُ وَهُوَ عَدَدٌ لَا عَرِ
عَدَدٌ) أَوْ هُوَ وَهُوَ عَدَدٌ لَا كَيْفِي (كَيْفِي) أَوْ عَدَدٌ (وَهُوَ عَدَدٌ وَهُوَ عَدَدٌ)
فِي الْعَرَةِ (وَهُوَ عَدَدٌ) أَوْ عَدَدٌ (وَهُوَ عَدَدٌ) أَوْ عَدَدٌ (وَهُوَ عَدَدٌ)
فِي الْعَرَةِ (وَهُوَ عَدَدٌ) أَوْ عَدَدٌ (وَهُوَ عَدَدٌ)

(عَدَدٌ ٨٠٥)

سَكَنَ السَّرَّ لَا سَدَّ قَوْلًا فَلَوْ عَدَدٌ شَخْصٍ مِنْ عَرِ عَارِيَةٍ شَيْءٍ
سَكَنَ مَحْبُوتٌ دَلَّتْ شَيْءٍ ثُمَّ عَدَدٌ السَّرَّ كَالْحَرَامِ

عَيْنٍ مَحْبُوتٌ سَكَنَ سَكَنَ دَرَسَ لَمْ يَكُنْ السَّرَّ حَسْبِي أَوْ الْأَوَّلِ
لَا سَرَّ السَّرَّ (كَيْفَ فِي الْعَرَةِ عَدَدٌ) فِي عَدَدٍ الْفَرْقِ (وَهُوَ)
فِي الْعَرَةِ

(عَدَدٌ ٨٠٦)

لَمْ يَكُنْ رَجَعَ عَنِ الْأَعَارَةِ مَثَلُ

وَلَمْ يَكُنْ رَجَعَ مَالِي (مَالِي فِي الْعَرَةِ) وَرَجَعَ الْمَالِي (مَالِي)
(مَالِي)

(عَدَدٌ ٨٠٧)

تَصَحُّحُ الْأَعَارَةِ ثَوْتُ الثَّوْبِ وَتَصَحُّحُ

(وَهُوَ مِنْ بَابِ تَصَحُّحٍ مَثَلُ الْأَعَارَةِ كَوَسْمٍ الْأَعَارَةِ ثَوْتُ الثَّوْبِ
الْعَارِيَةِ وَتَصَحُّحُ فِي بَابِ تَصَحُّحٍ مَثَلُ الثَّوْبِ)

(عَدَدٌ ٨٠٨)

يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُسْتَعَارًا لِلْأَعَارَةِ بِهَذَا عَدَدٌ لَا تَصَحُّحُ

أَعَارَةِ الثَّوْبِ الثَّوْبِ الثَّوْبِ وَلَا تَصَحُّحُ

وَمِمَّا يُقَالُ يَكُونُ الثَّوْبُ ثَوْتًا يَكُونُ (دَلِيلٌ) هَذَا تَصَحُّحُ ثَوْتٍ يَكُونُ
تَصَحُّحُ الثَّوْبِ (كَيْفَ فِي الدَّلَالَةِ) (كَيْفَ فِي الدَّلَالَةِ)

(عَدَدٌ ٨٠٩)

مَثَرُطٌ كَوْنُ الثَّوْبِ وَتَصَحُّحُ الثَّوْبِ وَلَا يَشْتَرِطُ كَرِيمًا يَكُونُ

بِهِ عَدَدٌ لَا يَحْوِي عَارَةَ الثَّوْبِ وَلَا يَحْوِي عَرِ الثَّوْبِ وَمِمَّا يُقَالُ الثَّوْبُ

تَصَحُّحُ الثَّوْبِ وَتَصَحُّحُ

وَأَمَّا شَرْطُهَا فَأَتَوَجَّهُ بِهَا إِلَى تَصَحُّحِ الثَّوْبِ مِنْ بَابِ تَصَحُّحٍ الثَّوْبِ

لَا يَحْوِي الثَّوْبُ الثَّوْبِ تَصَحُّحُ الثَّوْبِ (كَيْفَ فِي الدَّلَالَةِ) (كَيْفَ فِي الدَّلَالَةِ)

(عَدَدٌ ٨١٠)

الْقَضَى شَرْطُ فِي الثَّوْبِ فَلَا حَكْمَ لَهَا قَبْلَ الْقَضَى

وَمِمَّا يُقَالُ يَكُونُ الثَّوْبُ (عَدَدٌ) فِي بَابِ الثَّوْبِ (وَهُوَ) (وَهُوَ)
لَا يَحْوِي عَارَةَ الثَّوْبِ الثَّوْبِ الثَّوْبِ (وَهُوَ) (وَهُوَ)

كَلَامُهُ (وَهُوَ)

(المادة ٨١١)

يُرم بين السعار وما عليه إذا أثار شخص إحدى جانبين بدون
تعيين ولا تغيير لا تصح الاعادة بل يُرم أن يبين التبرع بها للجهة التي
يريد اثارها لكن إذا كان للتبرع المستبرع عند أيهما شئت عاديه وغيره
صحت العاديه.

مستبرع من تبرع به حال في الأصل واما حال أحداهما والقبض واحد
أحدهما يمس ولو كان مستبرعاً شئت فأحد أحدهما لا يمس (برائيه في
التي من العاديه) (انقروني في كتاب العاديه)

المصل الثاني

في بيان أحكام العاديه وسهالها

المادة ٨١٢

المستبرع تلك منه العاديه بدون حال وليس للمستبرع أن يجل من
المستبرع ثمة مع الاستمسك

في أي حال به حيث لا يقع عداً (شور الأجر) في تلك للذات
المستبرع من ماله وهو ماله في المستبرع والمادة ١٠ بعده في باب الأول

(المادة ٨١٣)

العاديه أنما في يد المستبرع فإذا هلكت أو ضاعت أو قصت قبلها
لا تعد ولا تعبر لا يُرم الضل ولا إذا سقطت لمرأه العاديه من يد
المستبرع لا تعد أو دلت رجعه فثبت المرأه فأكسرت لا يرمه
المستبرع وكذا لو وقع على الماله المار شيء دونت أو قصت حيث لا يصل

والعاديه أنما في يد المستبرع من غير مد لأحد عند سوء حكم
المستبرع أو من غير مستبرع عداً (شور في العاديه) (انقروني في كتابه
كونه أنما من حسن مداه من مد وشور أحد بالمثل كسرط عند
في أرض سلافة المصغر - ودرهات) ولو كان للمستبرع المار أو في شقير
صلى كذا في التابع وفي كتاب المار إذا تمسك عند المستبرع في حاله
الاستمسك لا يبرح المثل يجب التمسك إذا تمسك المستبرع المستبرع (كذا في
صول العاديه) ولو أثار أو يسهل قوله عند من مد شيء أو مر على
عده شعرون لا يكون صاب (كذا في العاديه) مستبرع ولا يبرح وحال
بالقريبه ماله فصاع لأحد المستبرع إذا كان حقه كذا في العاديه حذرة
في كتاب المثل في التبع العاديه وما يمس للمستبرع وما لا يمس من كتاب
العاديه) وفي حكم العاديه لا تعد من المستبرع فلا يبرح ولو شرط التمسك فلا
يبرح (كذا في العاديه) وفي كتاب المار - ودرهات - مستبرع مع تحقيق يمس عند في
واله صاحب الموهبة سره في العاديه غير مستبرع بشرط التمسك (في كتاب
في رد - الأولى) - أمراً هذا على أنه لا يقع للمار في شقير
الشيء وهذا إذا لم يبين أنها مستبرعة لغيره غير مستبرع مستبرع ولا يجوز
له من مستبرع لاه مستبرع والمستبرع من غير مستبرع - مستبرع لا يرمه من
المستبرع ولا تلك والله المستبرع ماله والله (في كتاب المار)

(ج) (المادة ٨١٤) في حكم من غير مد له مستبرع ولو شرط التمسك
في العاديه - حال صحيح المار المستبرع - وفي سلافة العاديه من حال أن
أمرى على مداه من مستبرع من المستبرع (في شرح المار) أو مداه من
المستبرع هو في حكم مستبرع لا يبرح له لا يبرح له ولا تعد ولا
أو مستبرع لا يبرح له المستبرع من غير مستبرع - مستبرع من غير مستبرع
الشيء (في باب الأول)
والله المستبرع من غير مستبرع من غير مستبرع من المستبرع إلى المستبرع

صحيح حتى جاء خبره صريحا بان كان لا يسع صدره مقلقة هذا فجلس جميع قومه
أولاء (مكة في الحلة وحديثة) عده في ايام اربع في حلال
تستمر في ذلك شهر.

(السنة ٨١٩)

اذا كان لغير المطلق الاعادة بحيث لم يبين النفع كان المستعبر من
يستعمل العادة على اطلاقها. يسي من شاء اسمعها شبه وان شاء
أغارها غيره ليستعملها سواء كانت مما لا يختلف باختلاف المستعبرين
كالحبرة أو كالبعد بخلاف ما خلاف المستعبر كدابة الخراف. مثلا
لو قال رجل لآخر اني تركت حبرتي فالتعبر له ان يتركها شبه وان
سكنها غيره. وكذا لو قال اني تركت هذا القرس كان المستعبر ان
يركه شبه وان تركه غيره.

وان لم يكن المستعبر مستمرا على ما كان عليه في جميع ما لا يختلف باختلاف
الاستعبر لانه يكون الامور متبدلة واما من لم يسمع عن المستعبر من
حين اقتنع شبه لا يجوز له ان يغيره ووجهه (ان ذكر هو) ان المستعبر
(ليس له) اني فالتعبر (الركب غيره) وان تركه المستعبر غيره وليس له ان
يركه هو (يبي من اشتد له) مطلقا كان له ان يجمع او يغير غيره لاجل
ويركه نفسه او يركب غيره ولا فرق من اهل او من غير اهل من الركوب او
الركاب فله من قبله وليس بعد ذلك من يملك او من غير اهل من الركوب او
الركاب (وكان حكم الركوب بعد الركوب ومكة المستعبر الركوب في الاول
والركوب في الثاني) هذا الذي ذكره سائر من استدل به من ترك
بعد الاكل تركه بعد الركوب وهو مذهب من الامة الشريفة وسبح
الامير في الدنيا (جميع الامور) اني المستعبر الا في ايام في الوقت

وكذا في جميع ما يشاء ان يتركه (ان يتركه) في وقت غير حلال
على ان يتركه في وقت غير حلال (ان يتركه) في وقت غير حلال
(السنة ٨٢٠)

خبر صريح لشدة في حله الاشياء التي تختص بالامور الشخصية
ولا يغير في حله الاشياء التي لا تختص بالامور الشخصية
المستعبر عن ان يغيره غيره ليس المستعبر ان يغيره لآخر يستعمل
مثلا لو قال اني تركت القرس هذا القرس تركته فالتعبر له ان
يركه غيره. وكذا لو قال اني تركت هذا القرس تركته فالتعبر له ان
يركه غيره. وكذا لو قال اني تركت هذا القرس تركته فالتعبر له ان
يركه غيره.

وان لم يكن المستعبر مستمرا على ما كان عليه في جميع ما لا يختلف باختلاف
الاستعبر لانه يكون الامور متبدلة واما من لم يسمع عن المستعبر من
حين اقتنع شبه لا يجوز له ان يغيره ووجهه (ان ذكر هو) ان المستعبر
(ليس له) اني فالتعبر (الركب غيره) وان تركه المستعبر غيره وليس له ان
يركه هو (يبي من اشتد له) مطلقا كان له ان يجمع او يغير غيره لاجل
ويركه نفسه او يركب غيره ولا فرق من اهل او من غير اهل من الركوب او
الركاب فله من قبله وليس بعد ذلك من يملك او من غير اهل من الركوب او
الركاب (وكان حكم الركوب بعد الركوب ومكة المستعبر الركوب في الاول
والركوب في الثاني) هذا الذي ذكره سائر من استدل به من ترك
بعد الاكل تركه بعد الركوب وهو مذهب من الامة الشريفة وسبح
الامير في الدنيا (جميع الامور) اني المستعبر الا في ايام في الوقت

(السنة ٨٢١)

ان المستعبر غرس لان تركه على من يملكه كان كالتعبر في العرق لذلك

أما مسودة كل المستير فيذهب من أي طريق شاء من الطريق التي
 أراد الذهاب بها وأما لو ذهب في طريق ليس بمادة السوك به
 هناك الترس في هذه المسير وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي
 يسير هناك الترس من كل الطريق الذي سلكه المستير أطول من
 الطريق الذي عليه المير أو غير من أو خلاف للتأخر لزمه الصلوات
 مع ذلك في موضع مضطرب ما ليس بالمادة حسن ولو عين لك
 طريقاً آخر لو كان سواك لم يمس ولو أريد أو غير مسودة أو خوفاً من
 (ومن) يستمر إلى مكان في أي طريق ذهب من حسن بعد أن كان طريقاً
 يسلكه الناس إلى ذلك المكان أو لا يمسره ولو طريقاً لا يسلكه الناس في
 ذلك المكان حسن ومعنى لا يمسره في الزمان (أو في في الزمان)
 (بما يصح في أي الزمان)

(Ayy Zulu)

او ملك شخص من مملكة مملكة التي هو ملك ووجهه غائبة
لأنه بلا لفتة الروح ضائع قال كان ذلك الشيء عجبا هو حامل البيت و
منه الروح غائبة لا يمس المسكين ولا الزوجة أيضا وان لم يكن ذلك
شيء من الأشياء التي تكون في يد الملك، فالمرس والروح غير ان شاء
بعضه الروح و ان شاء بعضه المسكين

و اورا کہ : خداوند سبحان من وقت شروع وقت ای کنگر خدا و اعلیٰ قیامت
و اعلیٰ کنگر فی زمین خدا و اعلیٰ علی حدود و فی نام و انوار و نمودن
نفس و نور و اگر فی شعر : اعلیٰ (در فی انوار) :

(الصفحة ٨٤٤)

ليس المستبر أن يغير العارية ولا أن يرضعها بل هو الذي يغيره ولا
 اسماء مالا يبرعه على دس عليه في بدليس له من ربه على دس عليه
 في دس آخر فاما ربه فله اسماء

ولا تفرح ولا ترحن كالمدينة التي أفرحت هيلكيت الشافية من الوباء
 في البحر من منة حسن السمع لا صار غداً سنده أو حسن السمع
 في عين ملك القبر بآلة (قال صبي) غداً يروح الذي لعب مر
 لا ربح لا خسر (على أحد) لا يظلم - لا يرحم غداً ويحرم
 الآخر - غداً خلافاً لذي يوسف (والذي غشى مستشاره غداً على الخمر)
 في السمر (أن من لا يفرح في الدنيا لا يفرح في الآخرة) غداً يرحم
 وهو يسر (لكنه مفروراً من عبث طرفة غداً لا يفرح لا مع أن
 يقرب غداً من يكتنه حروصاً كالسائر من القاصد غداً فاكلاً به
 (محمد الأبر)

[illegible]

(الملاحظة ٨٧٤)

الاستيعاب ان يزوج الفاتحة عند قلم غدا هككت في يد مسودع لا
يد ولا قصير لا ثم الفصل ملأه استار دة عن ان يدف
اي عمل كذا ثم يزوج حوص الى ذلك عمل فست لده وشربى

وفي القدر ما بعد حتى حروف نطق ص و زوا أنشد صبراً قصيداً إلى الثالث
(مجمع الأسير في القيد)

و ۷۱ دی طبعاً سنه ۱۲۷۲

عن أعضاء ديوان أحكام عدلية عن أعضاء مجلس تدقيق مالي شريعة

أحمد علي محمد علي أحمد جو دیت

امین شوی وکیل دوس طوسی دار الخلافه املیه

المدخل المدخل صف الادب

مدير مصلحة خواتم فامسکری عن امهات خواتم

نویس و هی ۶۱۰۰۰۰ عبدالمطرب شکر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة أخط اليها يوتي

عسل گوجه

المكتب السابع

في القدر واليسرى على معرفة وادنى

القطر

في بيان الاصطلاحات الفنية المتعلقة به

(Ayyub-Allah)

الحب هو تجلّيك مالي لا آخر بلا عوض رقتك تقاسمك واجب وذلك

فَلَا مَوْحُودَ وَلِيَّ لَهُ مَوْحُودٌ لَهُ وَالْإِتِّهَابُ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْئِدَةٍ

هذا في الله الشرح والفي القسمة على ما في الاصول

له امر ملكي، فانه على ائمة كل الاقوام (عدي) (آخر) هذا امر من ائمة
عنه لئلا يجرى شر من المومنين فان ائمة جميع الاقوام مع ائمة على الائمة

الطبر الا معني الم عا بقية الم عا القوس الم عا عن حد الم عا

الاحياء والنبات والاعمار، والجميع وهذه الارض على هذه الارض في هذه الارض

في يوم ١٢ من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥ هـ (القسم الأخير)

(مسألة ٨٣٤)

المدة هي الليل الذي يعطى لاحد ان يرسل فيه اكرماله
وقدما ما يؤخذ بالشرط الا انما كان فيه الشرط في شره

(مسألة ٨٣٥)

الصدقة هي الليل الذي يعطى لاجل التواضع

(الصدقة هي الصدقة التي هي التواضع من الله تعالى في الصدقة)

(مسألة ٨٣٦)

الاحقة هي الصدقة من الصدقة لخدمة والادب للصدقة من اقل نو

شأن شئ لا يوصى

الاحقة ما لا يتم فيه وركه من الصدقة

الباب الاول

في بيان مسائل القسط في اية وتضمن على صانع

القسط الاول

في بيان المسائل الثلاثة ركن لغة وقسطا

(مسألة ٨٣٧)

تصدق امة بالاحياء والاول وتمت النص

وتصح بالاحياء وتصح بالنقص الكائن (مطلق الاخر)

(مسألة ٨٣٨)

الاحياء والامة هو الاصل في الصدقة في حق تلك المال عا

كاكرم وتوعد وتعدب والخصيرات التي تدل على تلك عا

الامة في كادها الروح ووجهه رما او حيا وقوله لها خذني هذا

وتصح بالاحياء والامة والامة والامة والامة والامة والامة

هذا والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة والامة

(مسألة ٨٣٩)

تصدق على الناصب

وفي حق الناصب لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

ذلك دالة على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

لان كونه لاصبا على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

لان كونه لاصبا على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

لان كونه لاصبا على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

لان كونه لاصبا على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

لان كونه لاصبا على ان لا يصدق له ما لا يصدق له لان كونه لاصبا

(مسألة ٨٤٠)

الارسل والنص في الصدقة بغيره انما الاحياء والاول عا

١٠ في حد من الأعيان والقبول بل طوعا منها شيء من هذا والقسم
من حد جوارحه في حد واحد في حد واحد

(سنة ٨١١)

أما في حد كقولنا في حد ما ثم الله في حد من الأعيان
في حد من حد ما ثم الله في حد من الأعيان
الحد من الأعيان في حد من الأعيان

وفي الحدود التي في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

وفي الحدود التي في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

(سنة ٨١٢)

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

(سنة ٨١٣)

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

(سنة ٨١٤)

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

(سنة ٨١٥)

في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان
في حد من الأعيان في حد من الأعيان

وقال ثم قدم فأنزل الرجوع عن لغة واسترداد ذلك المتكلم وليس له ذلك
مادام لم يوهوب له راساً بأفاده على وجه ذلك الشرط

(صحيح) والله بالشرط ما من نذكر بكلمة نذكر بكلمة وعلى لغة كان
ملائمة في حاله وحده على ما هو من كنهه لغة والشرط وإن كان
الشرط غير لغة الله وعلى الشرط (في الحاشية من صحيح الحاشية)

رجل وهو رجل قرأ على أن توهب ثوباً عنه والفتا على مائة ولم يش
واحد منها من استجابه فله ذلك وإن كانها صفة بشرية النسخ والنسخ
وحد منه أن يجمع في عينه لمصلحة مقصوده وكذا ليس للوهوب له من
رجع في توهبه لمصلحة مقصوده وهو تأكد ذلك (تأكيده في التمسك
بما هو من كتاب الله)

الحاشية من صحيح الحاشية (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)
الحاشية من صحيح الحاشية (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)

والله لا تعدل بالشرط في اللغة (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)
من كتاب الله على ما في قوله تعالى على أي شيء كان أولى (في الحاشية من صحيح الحاشية)

التمثيل الثاني

في حال ترويض اللغة

(مسألة ٨٥٦)

بالشرط ويرد للوهوب في وقت اللغة به عليه لا يصح حصة كتب
من سيدك أو ولد قريشيه.

وأما ما يرجع إلى الوهوب فأما ما أن يكون موجوداً وقت اللغة فلا
يحول حصة عابدين بوجود وقت اللغة بأن وجه ما أثر فيه العلم وما أثر فيه العلم

التي الثانية وهو ذلك وكذا في وجه ما في أصل هذه لغة من ما في لغة
والن سلطان على النفس عند الولادة والخلق وكذا في وجه لغة في عين أو
حاشية في سنة أو شيئاً في حاشية أو يجوز وإن سلطان على لغة عند حدوثه ولأنه
مستلزم للخلق ثم يوجد حاشية حكم الله وهو التام (في الحاشية من صحيح الحاشية)
الإسلامي) لذا وهو صفة على ظهر علم ويرد عليه لغة يجوز (في الحاشية من صحيح الحاشية)
أول كتابه لغة)

(لغة ٨٥٧)

يخرج من يكون للوهوب مال أو لغيره ما عليه لو وهب أحد مال
غيره لا يصح ولكن من الله أو تبارها صاحب المال صحيح

وأما ما يرجع إلى الوهب فهو أن يكون الوهب من أصل لغة وكذا في
أصله من يكون حراً فإلا فلا مالاً للوهوب حتى وإن كان مسيراً أو موهوباً
أو لا يكون مالاً للوهوب لا يصح (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)
الأول من كتابه لغة) وما أن يكون لغة الوهب فلا يجوز له من غير
غير أنه لا يستحق ذلك ما ليس بلسان الوهب (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)
في الحق المبرور مصدقاً)

(مسألة ٨٥٨)

يخرج من يكون للوهوب مسيراً ما عليه لو وهب أحد من
المال شيئاً أو من غير مسير أو لغيره لا يصح ولو قال شيئاً

أردت من هاتين الحاشيتين من قال فإن الوهوب له في نفس اللغة
أحداهما صحيح والأخرى فائدة في ثبوت حد للغة من على الله

وإن ترويض التي ويطبق قولها من الله والآخرة لا يصح ذلك فإن من
أمره بغيره في لغة من الله من غير (في الحاشية من صحيح الحاشية) (في الحاشية من صحيح الحاشية)

(أحمد في العلم للزبد)

وشهد في اليوم الثامن من آخر حلة في الإصطبل فاستأجر أحداهما
وذهب بأحد (أحدهما) يمشي ولو قال حذر أيها الثقل وأشد أحداهما لا يضمن
في (أحدهما) ،

(۸۵۹-۸۶۰)

مشرط ان يكون الوهاب معلماً بالذات عليه لا يصح هذا المصير
والمحرم والمموء وانما الله عز وجل وصحيحة

وعنه انه يجب في الوهاب العقل والفرع وانك لا تصح حصة صغير (قد
 اختار في هذه) وحصة الاخرى فليست ثم يفتنه لو كان مثالا لانه في التصرف
 قائم يملك بطلان النكاح والى البحر من وجوب نصيبه يبرهن انه شتم م د
 صحيح كما يصح قوله (مجمع الابرار في هذه)

$$(A^{\mathbb{N}}, \sigma, \mu, \beta)$$

يزعم في اللغة رسماً للأحرف لا لتصبح اللغة التي وصلت إليها والأحرف
والأصوات على اللب نوعان لا تصح (تصحيحاً في اللغة في حصة المراتب
مهما) (الأكرم) لغة كرام التلمذ من و هو مكرها وسيد مائة في عمر
الآن قبل الفوس وليس هو اسمه (صحة في الأكرم) (كدي في الأكرم
الطورية) (الله ألكلوي على الله على الله)

الباب الثاني

لي مني احكام الله ويسوي علي قصص

التعبئة الأولى

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

(القبول: ٨٦٩)

٦. يَمْلِكُ الْوَعْدُ لَهُ الْوَعْدُ بِالْغَيْبِ

ومعاني يكون التوفيق مقدوراً حتى لا يتأثر الموعود له عن حسن يق
(خدمة في العمل المبرور ، وفي أوقاتنا وفي أوقاتنا فلا بد من كرم القلب و
أخبارنا من أسمى الأملات ، و سراج الحق يهتد به عندنا في السعي
لنكون أئمة لا الضلالة جلالة من يستحق كرمنا ، و شانه في الله

(178 卷五)

[illegible]

(1975-1976)

هذه الوثيقة المرفقة به هي النص من الأختلاف مع
المرجع في النص و قد وجدته متطابقة في النص لأن النص هو النص

نور کدو A میں یکجہ اور صاف ہے، اور اس کا

($N \rightarrow \infty$)

وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ إِذْ دَعَا إِلَىٰ رَبِّهِ أَنْ يَبُذَرَ آلَ أَبِي هَارَانَ فَاتَّخَذُوهُ سَاحِرًا لَّعِينًا

لا يبين فوائد علاجية الرجوع

وذلك، اطروح (ألهجروج الشين القوسية على مقاد المعجول في سبب من
أسباب تلك كايح وامة فان يملك تلك كيتل الشين فو صبي الساء باو حو
أو بار الصلح به وصوت طما لا يبع الزجوع عند طرطين حلافا له وصوت
و صبح (ألهجروج الشين القوسية على مقاد المعجول في سبب من

(۱۷۷۷)

١) اَلَا اَسْمِعُ لَوُحَدٍ فِي يَدِ الْوُحَدِ لَه لَا يَتَّقِي الرَّجُومَ عَمَل

(واحدة) الثلاث أي ثلاث بين الموحدة ولو أدرك الثلاث خلق الموحدين
لا حلق لأنه يترك الفرد لأن قال الواحد أي حسنة العين حلق التكرار
فمن حدة سلامة كما علق الوحي بن موحود له ليس بأحد إذا أدى الإح
د إلى ماضي سدا يجب قلب (حالة ذو الحظوظ في نفس الزور)

(ج ۱۰) قولہ میں غلو ہوئے ہیں حالانکہ مانع من الرجوع لشمسہ، بدلائل: انہو غیر تصور علیہ (محم الاہمر)

اد هو غير مصور عليه (مجمع البحر)

(ANY NAME)

وَمَا تَكُلُ مِنَ الْأَشْيَاءِ وَالْأَشْيَاءُ لَهُ دَائِمَةٌ مِنَ الْجَمْعِ بِتَاءٍ عَلَيْهِ تَاءٌ

ایس طرح مار بوج سے بھٹے اڑا توئی لڑھوٹ لہ کڈاں ایس

اور یہ اسریعہ الشریعہ اذا تولى الوفاء

[illegible]

يوتني والتمس بحق التوتني هذا الاكل بعد التسليم لانه قبل التسليم لم يكن
لهم الاكل وروحوا المساسين الى ان اثار الحرب بعدة قبل التمس سدا ف
كانوا لان كان الحربى انك التمس بالفسى وقعدا حروجه الى دار الحرب
دار استحقاقا (يجمع الابرار الى الروحوع عن الله)

(AMC 2000)

انا وهب الخياط الخدين قسديون فليس له الرجوع انظر الى ملأه

$$\{A^{\mu\nu}\} = \{M^{\mu\nu} - \frac{1}{2}\eta^{\mu\nu}M\}$$

لا وجه للرجل من الذنوب من لا يجمع مع لا من حيث معناه
محصل الذنوب شائبة في لغة (الجمع الآخر في الرجوع من اللغة)

يحمل القود شائبه في لغة (مجمع الابهو في الجرح من اللغة)

(AVE 44.25)

لا احمي الزعماء عن المصلحة العامة في وجه من الزعماء

ولا ارجع لهما في القصة مد التمر في التوضيح من التمر
تونس وتحمي الامر في الحكم على مفر

$$(A_1^2 \otimes \mathbb{Q} \oplus \mathbb{Q} \oplus \mathbb{Q})$$

اولا امام احمد لاخر شيخنا من مضموماته على له التصرف فيه

موجه من لوزم الشك كالتيم ولغة ولكن له الاكل والتناول من دقت

التي وعدت أن تساعدنا في تحقيقه. مثلاً، أو كل واحد من

بستان آخر باغچه بعد از آن از سمت چپ ایستادن نگاه

وَمِنْهُمْ مَن يَدْعُو إِلَى الْبِرِّ وَآلِ الْإِيمَانِ

والله اعلم بالصواب والحق لا حصر له في العلم والفضل والفضل لا يحول في الإحسان والإعطاء. (مجلس في فضل القرآن)

سنة من صاحب وكن في حرفة من ذلك موضع في البلد مراداً من
وكنهات وكتبه داه واهو صاحب في السيرة في موضع انديك لا يبردها
من ولكن في حرفة اياه (كنه في البلد) (عنه فربان سانس من السيرة)
(السيرة ١٨٩٥)

في معنى الناصب فية المثال للصوص الذي كتب الى صاحبه ولم
يشك راجع اليه كم وأمره بالرد

وغير هذه السيرة صرت في د اعتبار على منتهى عود بخلاف ما قالوا بكتب
وصفاً في ودية شاه ودية لا يبرأ من وجبة معه اقص ودية الى عيه
الكتاب في حله للنايك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضي حتى يأمره بشون
مراد (رد المحتار على در المختار)

(السيرة ١٨٩٦)

ان كان للصوص منه صياً ورد الناصب اليه للصوص فان كان
ميراً وأفعلاً شطاً لقال يصح الرد والا فلا

ان ارد القاضي للصوص على الناصب منه لجواب فكتاب انه يبرأ مطلقاً
وقال صاحب سيرة محمد مراد في كتاب الكفر استوفى في الجمل (على
وجود) من كان يأخذه منه كثيراً بالانجاب (الجواب) فان في الكتاب (وكان)
صبراً (ان كان) مأخوذاً في السجن فكذلك (وكان) محبوساً (وكان) كذا
صياً لا يمتثل لقض وخط لا يبرأ من القيد لما رده عليه بعد ما اخذ منه
وغيره منه (وان رد) عليه قبل ان يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استجداً
وان كان صياً يملك السيرة والقض عليه استلاب الفاتح (وكان كثير) لقض
انه يبرأ عن القيد ان كان القاضي يملك الاخذ والاعطاء من غير ذكر الحلفان
فان كان لا يملك الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضاً ان كان
الصوص ورعاً لم يبرأ من السيرة ان كان مراد من ذلك على القاضي وهو مثال

مراد ان كان مأخوذاً (وكان) محبوساً عليه لا يبرأ (كذا في المختار)
(عنه) وان كان صياً في حرفة للزور

(السيرة ١٨٩٧)

ان كان للصوص فأكفه قصير عند الناصب كان يجب له صاحبه
الطير من شاه سيرة للصوص منه وان شاه صيته فية
في الدار ما قصيراً وطيراً وطيراً حده منه (عنه)
(رد المحتار على در المختار)

(السيرة ١٨٩٨)

ان اعتر الناصب عن ثلوث للصوص بارة من داه من داه
الصوص منه غير ان شاه عطف فية الزاوة والسيرة للصوص منه
وان شاه صيته فية مثلاً لو كان للصوص ثوب وكان له صته ناصب
فالصوص منه غير ان شاه عطف عن الناصب ثوبه العرف وان شاه نصي
قيمة الصبح والسيرة العرف عية

ان صده الناصب ثوب الذي قصه آخر أو أسير أو لى الويل الذي
قصه من ذلك طير ب كذا سيرة أي الناصب قيمة ثوبه جاك كذا (أي
أي اخذ منه وثب اصبر داه عية من داه وسيرة داه سيرة كذا مثلاً
وراد عند القصه به (أو اخذ منه أي) عية جاك ثوب والصوص (أي
ما راد اصبح والصوص) في ثوب وثوب داه جميع من ثوب كذا
وفايه وسيرة لا يملك حرفة داه وسيرة داه (أي) في ثوبه
على أخيه في داه حتى الآخر في عية داه وسيرة داه من سيرة داه
كنت الميراث ثوب ثوب لاه صاحب الاموال والناصر صده العرف كذا في غير
وعنه السيرة بومر داه قطع السيرة السيرة فان الاموال وسيرة داه

[illegible]

(499 sub)

أو روي عن أبي العاصم قال: قال النضر بن أبي العاصم الأول: يروى وحده.

وإذا ردد على التصوب من يبي هو والاول

[illegible]

الى الشاه

التي هي الخلافة والعهود التي

المصلى الأول

في حاشية الأمل

(432 200)

او اچھو عہد انکی ہوا کی یاد ہے قصدا تو میں
میر قصدا بھی ورنہ ان کا کلمہ نہ سال لکھو یہ انکی ہوا کی یاد

[illegible]

(934 卷四)

اذا ربي ارحم ووسط على مال آخر والله يهي

[illegible]

(44f. new)

لَوَاقِفْ بَعْدَ مَالٍ جَبْرَهُ عَنِ وَجْهِهِ لَمْ يَمَالِكْ يَحْصِي
وَحَدَّهُ. أَيُحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ مَالَهُ سَبِيحُ يَوْمٍ وَقَدْ تَقَالَبَ نَسَبُهُ وَتَقَالَبَ
فِيهِ أَيْ لَمْ يَلِكْ مَالَهُ لَمْ يَمَالِكْ وَلَا يَتَوَكَّلْ عَلَى مَا يَمْلِكُ إِلَّا بِرَحْمَةِ رَبِّهِ الَّذِي يُرِيدُ مَا يَشَاءُ
(عَنْهُ ٩١٥)

وہی ہے جس نے

نو احر احد بابي سيرة

بها واشتقت بحر صاحبها بمن نصف الآية كذلك لو جلس أحد على
أولئك ثلث ويحسن صاحب بحر عالم يجالس الآثر واشتقت بضم ثلث

صاحب القصة

توب أن من في هذه القصة = رجل غلبه صاحب قلوب شحروا قال محمد
وعنه أن بعض القصة صفت ثلثه وان كان الذي جده هو القصة الذي
ليس له توب حسن جميع القصة وفي رجل ذراع أماني غلب صاحب اليد
صفت استأثرت تلك الرجل وذهب لم ذراع هذا فدية الاستأثرت هذا ويحسن
الخاص اثنى ذراع هذا ولو جلس على توب رجل وصاحب قلوب لا يتم به تمام
صاحب قلوب فاق من حوس اماني كان على الخلق نصف صلب قلوب وعنه
محمد وعنه أنه في رواية حسن عمار الشق (والأعلاء) على طعن الرواية
(والصالحين) في فضل به صبح غرابة ثلثاً وصداً

(مسألة ٩٦٦)

إذا أتت من مال غيره يرم الفضل من مثله وإن لم يكن له مال
ينظر إلى حال يارده ولا حسن وله

صاحب يرمون ما لأصاحب يرم أحد من امرأة وهو من مع سحر وعنه
فله في مال الحسن ولا من مال الأب وإن لم يكن له مال ينظر إلى ميسره
قال أبو القاسم وأجاب القصة في مال أبي له لا يرى قسم مثله وثب في
جناية العديلة (فله عيشة من يوجب الله ولا)

(مسألة ٩٦٧)

لو طرأ أحد على مال غيره فحسباً من حجة الآية يحسن فضل القيمة
وهو حسن سقوط في ذلك حسب حسن فقدان ورد على السقوط مع مع
سقوط الفضل وأما في ذلك المال من كتب القصة (كأنه لا حسن بالكتاب

والاكتلاف بل يحسن ما حسن بضمه يرم الفضل (نور في القصة)
(مسألة ٩٦٨)

إذا هدم أحد عمار غيره كالقوت والمكان صاحبه بالمبار أو شه
رك أو فاسد فلهدم وصحة قيمة مباح وإن شاء من قيمة مباح
الاكتاف وصحة القيمة المباحة هو (الحسن) ولكن إذا شاء صاحب
الأكادير يرم من الحسن

قدم صاحب غيره = برأيه من حسن منه ماله وصاحب القصة في وإن
من أحد القصة = صفة فيه الحسن أو من من من كان لا حسن
من ذوات الإنسان (وقد إن كان حاله هذا من يرمه لا لا يرمه
حذر غيره من التوب ويأمره نحو ما كان رأي من يرم من من يرمه
من القصة كما كان فيكذلك برأيه وإن = يرمه من لا يرمه = يرمه من
أو يرم من التوب يرمه = يرمه في التوب من حسن يرمه في القصة

(مسألة ٩٦٩)

لو هدم أحد داراً بلا تقي صاحبها لأجل وقوع حريق في القصة
و قطع هناك طريق على كل استخدام هدمه = يرمه في الأمر لا
الفضل وإن كان هدمها شبه يرم الفضل

وفي جميع القصة أو يرم من يرمه يرمه من يرمه من يرمه من يرمه
من يرمه من يرمه = يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه
ومن يرمه من يرمه = يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه
كسائر أكل يرمه يرمه = يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه
في هذه القصة = يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه
صاحب إذا لم يرمه من يرمه = يرمه من يرمه من يرمه من يرمه من يرمه

وكن الجروس	عن عصا عيسى تقدمان شرعية
السجدة	عمر بن موسى احمد جودت
عن عصا جبرائيل	قاضي دار الخلافة عيسى
احمد حسي	سيف الدين السيلغيل
عن عصا حبيب	مدير معادنة توم
عبد القريب شكرى	السيدونى ومي احمد

{ ترانيم الاول وفيه الجزء الثاني من الكتاب التاسع }

{ في الخبر والاكرام والفتنة ويشمل على مقدمة وثلاثة أبواب }



فهرست کتب مرآة الطالب

مقدمة الكتاب - الجزء الاول	١
مقدمة الكتاب - الجزء الثاني	٢
مقدمة الكتاب - الجزء الثالث	٣
مقدمة الكتاب - الجزء الرابع	٤
مقدمة الكتاب - الجزء الخامس	٥
مقدمة الكتاب - الجزء السادس	٦
مقدمة الكتاب - الجزء السابع	٧
مقدمة الكتاب - الجزء الثامن	٨
مقدمة الكتاب - الجزء التاسع	٩
مقدمة الكتاب - الجزء العاشر	١٠
مقدمة الكتاب - الجزء الحادي عشر	١١
مقدمة الكتاب - الجزء الثاني عشر	١٢
مقدمة الكتاب - الجزء الثالث عشر	١٣
مقدمة الكتاب - الجزء الرابع عشر	١٤
مقدمة الكتاب - الجزء الخامس عشر	١٥
مقدمة الكتاب - الجزء السادس عشر	١٦
مقدمة الكتاب - الجزء السابع عشر	١٧
مقدمة الكتاب - الجزء الثامن عشر	١٨
مقدمة الكتاب - الجزء التاسع عشر	١٩
مقدمة الكتاب - الجزء العشرون	٢٠
مقدمة الكتاب - الجزء الحادي والعشرون	٢١
مقدمة الكتاب - الجزء الثاني والعشرون	٢٢
مقدمة الكتاب - الجزء الثالث والعشرون	٢٣
مقدمة الكتاب - الجزء الرابع والعشرون	٢٤
مقدمة الكتاب - الجزء الخامس والعشرون	٢٥
مقدمة الكتاب - الجزء السادس والعشرون	٢٦
مقدمة الكتاب - الجزء السابع والعشرون	٢٧
مقدمة الكتاب - الجزء الثامن والعشرون	٢٨
مقدمة الكتاب - الجزء التاسع والعشرون	٢٩
مقدمة الكتاب - الجزء الثلاثين	٣٠

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالقرن

- ١٠٠ الفصل الأول - في بيان المسائل المتعلقة على اوصاف القرن واموره
١٠١ الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة بالهبة والتأجيل

(الباب الرابع)

في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في القرن

- ١٠٢ الفصل الأول - في بيان حق تصرف القاع في القرن والتصرف بالتبع بعد
القرن وقبل القبض
١٠٣ الفصل الثاني - في بيان الزيد والتزوي في القرن والبيع بعد العقد

(الباب الخامس)

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم

- ١٠٤ الفصل الأول - في بيان كيفية التسليم وتسلم وكيفية
١٠٥ الفصل الثاني - في أنواع التسليم جبري وبيع
١٠٦ الفصل الثالث - في حق مكان التسليم
١٠٧ الفصل الرابع - في مؤنة التسليم وتوابعه
١٠٨ الفصل الخامس - في بيان لزوم الترتيب على هؤلاء البيع
١٠٩ الفصل السادس - فيما يتعلق بدم الشراء وموعد التسليم

(الباب السادس)

في بيان الجوارات

- ١١٠ الفصل الأول - في بيان خيار الشرط
١١١ الفصل الثاني - في بيان خيار الوفاء
١١٢ الفصل الثالث - في حق خيار الفسخ

١١٣ الفصل الرابع - في بيان خيار التخيير

١١٤ الفصل الخامس - في حق خيار الرضا

١١٥ الفصل السادس - في بيان خيار البيع

١١٦ الفصل السابع - في حق التبرع والقرع

(الباب السابع)

في بيان انواع البيع واسكانه

١١٧ الفصل الأول - في بيان انواع البيع

١١٨ الفصل الثاني - في بيان اسكان انواع البيع

١١٩ الفصل الثالث - في حق السلم

١٢٠ الفصل الرابع - في بيان الاستصناع

١٢١ الفصل الخامس - في بيان اسكان بيع الزرع

١٢٢ الفصل السادس - في حق بيع الزاد

X (الكتاب الثاني في الاجارة)

١٢٣ الفصل - في الاجارة من قبلة التسليم بالاجارة

(الباب الاول)

١٢٤ في بيان انواع الاجارة

١٢٥ الفصل الاول - في بيان مساق ركني الاجارة

١٢٦ الفصل الثاني - في شروط العقد الاجارة والاعانة

١٢٧ الفصل الثالث - في شروط عقد الاجارة

١٢٨ الفصل الرابع - في عقد الاجارة وعملها

(الباب الثالث)

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجارة

- ٢٢١ الفصل الاول - في بدل الاجارة
٢٢٢ الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجارة وكيفية
استعطاء الاجر
٢٢٣ الفصل الثالث - بما يصح للاجير ان يجلس التساير له لا يملك
الاجرة وما لا يصح

(الباب الرابع)

في بيان المسائل التي تتعلق بحد الاجارة وما صد

(الباب الخامس)

في المطارات

- ٢٢٤ الفصل الاول - في بيان خيار الفسوخ
٢٢٥ الفصل الثاني - في خيار الردية
٢٢٦ الفصل الثالث - في خيار هيب

(الباب السادس)

في بيان انواع التأجير واستحكام

- ٢٢٧ الفصل الاول - في بيان مسائل تتعلق باجارة العقار
٢٢٨ الفصل الثاني - في اجارة القروض

(الباب السابع)

في غلبة الاجر والتساير وصلاحيتهما عند الشك

- ٢٢٩ الفصل الاول - في تسليم التأجير

- ٢٣٠ الفصل الثاني - في تصرف المالكين في التأجير بعد الشك
٢٣١ الفصل الثالث - في بيان مسائل تتعلق برد التأجير وانعاقبه

(الباب الثامن)

في بيان الضمان

- ٢٣٢ الفصل الاول - في ضمان التمتع
٢٣٣ الفصل الثاني - في ضمان التساير
٢٣٤ الفصل الثالث - في ضمان الاجر

(الكتاب الثالث)

في الكفالة

- ٢٣٥ المقدمة - في اصطلاحات علمية تتعلق بالكفالة

(الباب الاول)

في مدد الكفالة

- ٢٣٦ الفصل الاول - في مدد الكفالة
٢٣٧ الفصل الثاني - في بيان شرط الكفالة

(الباب الثاني)

في بيان أحكام الكفالة

- ٢٣٨ الفصل الاول - في بيان حكم الكفالة للحررة والمعتقة والمجانسة
٢٣٩ الفصل الثاني - في بيان حكم الكفالة بالنفس
٢٤٠ الفصل الثالث - في بيان أحكام الكفالة بالمال

(الباب الثالث)

في ايراد من الكفالة

- ٢٤١ الفصل الاول - في بيان بعض القواعد المتصلة

٢٢٦ الفصل الثاني - في بيان ما من كذا من كذا

٢٢٧ الفصل الثالث - في بيان ما من كذا من كذا

~~فكتاب الرابع~~
 في الموضع

٢٢٨ الفقرة - في بيان الاستلزامات القولية للفقهاء

الباب الأول

في بيان هذه الموضع

٢٢٩ الفصل الأول - في بيان ركن الموضع

٢٣٠ الفصل الثاني - في بيان شروط الموضع

٢٣١ الفصل الثالث

في بيان أحكام الموضع

~~فكتاب الخامس~~
 في الرهن

٢٣٢ الفقرة - في بيان الاستلزامات القولية للفقهاء

الباب الأول

في بيان أحكام الرهن

٢٣٣ الفصل الأول - في بيان الرهن

٢٣٤ الفصل الثاني - في بيان شروط الرهن

٢٣٥ الفصل الثالث - في بيان الرهن

في الرهن

الباب الثاني

في بيان ما من كذا من كذا

الباب الثالث

في بيان ما من كذا من كذا

٢٣٦ الفصل الأول - في بيان ما من كذا من كذا

٢٣٧ الفصل الثاني - في بيان ما من كذا من كذا

الباب الرابع

في بيان أحكام الرهن

٢٣٨ الفصل الأول - في بيان أحكام الرهن

٢٣٩ الفصل الثاني - في بيان أحكام الرهن

٢٤٠ الفصل الثالث - في بيان أحكام الرهن

٢٤١ الفصل الرابع - في بيان أحكام الرهن

في الرهن

٢٤٢ الفقرة - في بيان الاستلزامات القولية للفقهاء

الباب الأول

في بيان أحكام الرهن

الباب الثاني

في الرهن

٢٤٣ الفصل الأول - في بيان أحكام الرهن

٢٤٤ الفصل الثاني - في بيان أحكام الرهن

(الباب الثالث)

في الدار

الفصل الأول - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار وشروطها ١٨٥

الفصل الثاني - في بيان أحكام المأوى ومساكنها ١٨٦

~~في الكتب السبعة~~

في الدار

التقدمة - في اصطلاحات التسمية المتعلقة ببناء الدار

(الباب الأول)

في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار

الفصل الأول - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٨٧

الفصل الثاني - في بيان شرائط البناء

(الباب الثاني)

في بيان أحكام الدار

الفصل الأول - في حق الرجوع في الدار ١٨٨

الفصل الثاني - في جنة التراب

~~في الكتب السبعة~~

في الكتب السبعة

التقدمة - في بيان اصطلاحات التسمية المتعلقة بالبناء والبناء ١٨٩

(الباب الأول)

في البناء

الفصل الأول - في بيان أحكام البناء ١٩٠

الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٩١

الفصل الثالث - في بيان أحكام البناء ١٩٢

(الباب الثاني)

في بيان البناء

الفصل الأول - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٩٣

الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٩٤

الفصل الثالث - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٩٥

الفصل الرابع - في بيان المسائل المتعلقة ببناء الدار ١٩٦

(تم مبحث البناء الأول)

